٩.١

حوار كوني

٣ أعداد في السنة في ١٧ لغة

ترجمة: منير السعيداني
و فطيمة الرضواني

تصميم: ربيع محمصاني

اتجاهات جديدة لعلم الاجتماع العالمي

ساري حنفي

في البحث في الطبقة والتفاوت

مشروع التحليل الطبقي
بابلو بيريس
رودولفو إلبرت
سفيتلانا يروشنكو
نغاي لين سوم
تانيا موري لي
روت باتريك
ريتشارد يورك
برت كلارك

ما بعد باراديغم النمو

جيمس غالبرايت
كلاوس دور
إيريك بينو
فيديريكو ديماريا
آنا ساف-هارناك
كورينا دنغلر
باربارا موراكا
غابرييل ساكيلاريديس
جورج روخاس هيرنانديز

آفاق نظرية

آريل ساليه

اليمين الشعبوي

لينا ليفيناس
غييرم ليت غوزسالفيس
عائشه بوغرا
راميرو كارلوس هومبرتو كاجيانو بلانكو
ناتاليا تيريزا بيرتي
جوستينا كايتا

القسم المفتوح

الاستلهام من ماري جاهودا
العلاقات الشغلية والحوار الاجتماعي في البرتغال
تقديم فريق حوار كوني البنغالي

International Sociological Association

النشرة الأخبارية

العدد ١ من السلسلة ٩ - ابريل ٢٠١٩
http://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

> الافتتاحية

خلال مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج) التاسع عشر في تورنتو، كندا، شهرَ جويلية-تموز الماضي، انتخب ساري حنفي رئيسا جديدا للجمعية. يفتتح عدد ٢٠١٩ الأول من حوار كوني برؤية حنفي النظرية للج د ع اج خلال دروتها هذه (٢٠١٨-٢٠٢٢). وهو يحاجج لفائدة مزاوجة بين المقاربتين ما بعد الاستعمارية وما بعد الاستبدادية في اتجاه إدارة المناقشة حول باراديغم جديد ينشد التعدد في عصر الحداثات المتعددة.

بالتوازي مع صعود أحزاب اليمين الشعبوية على امتداد الكون، اكتسبت المناقشات السوسيولوجية حول الطبقة زخما جديدا. وتعكس الندوة الحوارية الأولى حول الموضوع هذا الاهتمام المتجدد بمسائل التشكل الطبقي، والعلاقات الطبقية على امتداد العالم من خلال إسهاماتٍ تفحص البحث الراهن في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وألمانيا ووسط شرق آسيا. وبالتزامن مع ذلك يعرض المنتدى آثار تزايد الفقر والتفاوت.

طوال عشرياتٍ، كان إحداث النمو الاقتصادي في قلب أغلب الأنشطة الاقتصادية وكذا المبادرات السياسية والمناقشات الأكاديمية. وعلى امتداد السنوات الأخيرة، افتتح عدد متزايد من النشطاء، ولكن من علماء الاجتماع والاقتصاد كذلك، مناقشة رائعة حول حدود النمو. ناقشوا المستقبل، وفي بعض المناطق ناقشوا النهاية الممكنة لمعدلات النمو دائمة العلو وكذا تلك الأثار المدمرة بيئيا واجتماعيا الناتجة عن هذا التركيز الآحادي على نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولكن مناقشة العلماء والناشطين تتفحص كذلك البدائل الممكنة وعلى الأخص فكرة «اللانمو»، وهو المفهوم الذي لم يبق بمنأى عن مجابهة التحديات. وتعكس نصوص المنتدى الحواري الثاني النقاشات التي تتعلق بمستقبل النمو وببديلِ لانموٍ مُمْكن.

مستندة إلى السياق الكوني المعاصر، تدافع آريل ساليه (Ariel Salleh) في إسهامها النظري عن تحليل طبقي سوسيولوجي جديد يجمع ما بين الأمهات والمزارعين والجانين-القاطفين اعتمادا على مهاراتهم المادية في تحقيق الحياة-على-الأرض. وبالاستناد إلى مراجعة تاريخية للمناقشات حول النسوية-البيئية، هي تدعو لعلم اجتماع نقدي ولفكرة المادية المتجسدة.

تتزامن نهايات العديد من الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية مع صعود اليمين، وأحيانا مع حكومات استبدادية في العديد من مناطق العالم الأخرى. هاهنا يتفحص أكاديميون من البرازيل وكولمبيا وتركيا وبولونيا تطورات اليمين الشعبوي التاريخية والسياسية.

ويتضمن قسم هذا العدد المفتوح ثلاثة مقالات حيث يقدم كل من جوهانا باشر (Johann Bacher) وجوليا هوفمان (Julia Hofmann) وجورج هابمان (Georg Hubmann) أطروحة دكتورا ماري جاهودا (Marie Jahoda) المنشورة حديثا مذكرين إيانا بما يمكننا نحن العلماء الاجتماعيين والمواطنين الملتزمين سياسيا أن نتعلمه من حياتها وعملها. ويرسم لنا إليسيو إيستانكي (Elísio Estanque) وأنطونيو كازيميرو فريرا (António Casimiro Ferreira) مشهدا من داخل التشكيل السياسي-العمالي البرتغالي في ظل حقبة ما بعد الترويكا، فيما يقدم أعضاء فريق حوار كوني البنغالي أنفسهم وعملهم. ■

بريجيت أولنباخر(Brigitte Aulenbacher) وكلاوس دور(Klaus Dörre)،
محررا حوار كوني

> يمكن الاطلاع على حوار كوني بسبعة عشر لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج ISA website.

> ترسل المساهمات إلى globaldialogue.isa@gmail.com.

International Sociological Association

GLOBAL DIALOGUE

> فريق التحرير

المحرران: بريجيت آولنباخير، كلاوس دور

محررتان مساعدتان: جوهانا غروبنر، كريستين شيكرت

محرر مشارك: أبارنا سوندار

محرران متصرفان: لولا بوزوتيل، أوغست باغا

مستشار: مايكل بورووای

مستشار إعلامي: غوستاوفو تانيغيتي

مستشارو التحرير: ساري حنفي، جوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إلويزا مرتن، ساواكو شيراي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بينسكي، شيه جو جاي شين، يان فريتز، كيوشي هازيغاوا، هيروشي إيشيدا، غرايس كونو، أليسون لوكونتو، سوزان ماك دانييل، إيلينا أواناس، بورا أوسو كاساس، باندانا بوركاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانبر، سيلي سكالون، نازانين شاهراكوني

محررون إقليميون:

الأرجنتين: خوان إيناسيو بيوفاني، بيلار بي بويغ، مارتين أوتاسون

أندونيسيا: كامانتو سونارتو، هاري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسومادیوي، فينا إيترياتي، إنديرا راتنا إيرواتي باتيناساراني، بينديكتوس هاري جولياوان، محمد شهاب الدين، دومينغوس إلسيد لي، أنطونيوس آريو سيتو هاردجتو، دينا تيريسا باكاسي، نو العين، جيجر ريناتو، أديتيا برادانا سيتيادي.

إيران: ربحانة جاوادي، نيايش دولاتي، سينا باسطاني، سيد محمد مطالبي، وحدي لينجانزاد.

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أندريسا غالي، لوكاس آمارال أوليفييرا، بينو وارکن، أونجيلو مارتنس جونيور، دمتري سيربوتشيني فارنديس.

بنغلاديش: حبيب الحق خوندر، حسن محمود، جويل رانا، أوس رقية أختر، توفيقة سطانة، آصف بن علي، خيرون نهار، كازي فادية عائشة، هلال الدين، مهيمن شوضري، محمد أونوس علي.

بولونيا: جاكوب بازويسكي، إيونا بوجادزيزويا، كاتارينا ديبسكا، باولينا دوماغالاسكا، كريتوف غوبانسكي، يارا هيرسينزكا، جوستينا كوسينكا، لوسيا لانغ، آدام موللر، صوفيا بينزا-عابلر، آنا واندزيل، جاسيك زيش.

تركيا: غول كوبسيوغلو، إيرماك إيفرين.

تايوان: جينغ ماو هو

رومانيا: كوزيما روغينيس، رايسا-غابرييلا زامفيريسكو، لوسيانا أناستاسيوي، آدريانا لافينيا بولوماك، كريستينا شيرا، دينيزا دان، دينا آلكسندرا دوميتريسكو، رادو دوميتريسكو، إيليان غابور، آليكسندرا إيريمي آنا، بيانكا ميخايلا، أندريا إيلينا مولدوفيانو، رارش-ميخاي موشات، أوانا إيلينا نيغريا، ميورا باراشيف، آلينا كريستينا باوون، كودروت بينزارو، سوزانا ماريا بوبا، أدريانا سوهودولييانو، إيلينا تودور.

روسيا: إيلينا زادرافوميسلافا، أناستازيا داوور، فالنتينا إيسيا

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني، فطيمة الرضواني

فرنسا/ إسبانيا: لولا بوزوتيل

كازاخستان: أيغل زابيروفا، بايان سماغامبيت، عادل دويونونف، آلماش تليسباييفا، كويانيش تيل، ألماغول موسينا ، اكنور ايمانكول.

الهند: راشمين جاين، جيوتس سيدانا، نيضيل بانسال، براغيا شارما.

اليابان: ساتومي ياماموتو، سارا مايهيرا، ماساتاكا إيغوشي، ريهو تاناكا، ماري ياماموتو، كاوري هاشيا، آينا كانويوكي، إيريكا كوغا، كايا أوزاوا، تسوكاسا شيباغاكي، ميشياكي يوياسا، ريكوهو بابا.

في مقالته البرنامجية, يناقش ساري حنفي ، الرئيس الجديد للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج) رؤيته ل (ج د ع اج) للسنوات القادمة. و يدعو إلى براديغم تعدد يعزّز " سوسيولوجيات في حوار" كونية.

يشكل النمو الاقتصادي أساس الازدهار في المجتمعات الغربية ولكن المخرجات المتزايدة باستمرار من السلع تُفاقم الدمار الايكولوجي للكوكب. يناقش مساهمون من جميع أنحاء العالم دور النمو الاقتصادي في المجتمع و مشاكله وتحدياته وكذلك الرؤى البديلة التي تتجاوز هذا البراديغم.

تتزامن نهايات العديد من الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية مع صعود اليمين، وأحيانا مع حكومات استبدادية في العديد من مناطق العالم الأخرى. هاهنا يتفحص أكاديميون من البرازيل وكولمبيا وتركيا وبولونيا تطورات اليمين الشعبوي التاريخية والسياسية.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

الافتتاحية: ٢

> قول السوسيولوجيا

علم اجتماع كوني-نحو اتجاهات جديدة،
بقلم ساري حنفي، لبنان ٥

> في البحث في الطبقة والتفاوت

من أجل حوار كوني حول الطبقة،
البرنامج البحثي «مشروع التحليل الطبقي»، ألمانيا ٩
الطبقات والمصالح الطبقية في أمريكا اللاتينية،
بقلم بابلو بريس، الشيلي، ورودولفو إلبرت، الأرجنتين ١١
الفقر والإقصاء الاجتماعي في روسيا ما بعد الاشتراكية،
بقلم سفيتلانا بروشنكو، روسيا ١٣
البروليتاريا الرثة والمستلحقين الحضريين في الصين،
بقلم نغاي لن سوم، المملكة المتحدة ١٥
التشكل الطبقي والرأسمالية الزراعية،
بقلم تانيا موري لي، كندا ١٧
معايشة (ومقاومة) الإصلاح الرعائي في المملكة المتحدة،
بقلم روت باتريك، المملكة المتحدة ١٩
الطبقة والإيكولوجيا،
بقلم ريتشارد يورك وبرت كلارك، الولايات المتحدة ٢١

> ما بعد باراديغم النمو

أثر الاختناقات المتعاقبة: رأسمالية ما بعد النمو السريع،
بقلم جيمس غالبرايت، الولايات المتحدة وكلاوس دور، ألمانيا ٢٣
وضع ما بعد النمو،
بقلم إيريك بينو، كندا ٢٥

اللانمو: نداء من أجل تحول اجتماعي-بيئي جذري،
بقلم فيديريكو دماريا، إسبانيا ٢٧
النسويات واللانمو-تحالف أم علاقة تأسيسية؟،
بقلم آنا ساف-هارناك وكورينا دنغلر، ألمانيا، وباربارا موراكا، الولايات المتحدة. ٢٩
تحديات وضع استراتيجية لانمو: حالة اليونان،
بقلم غابريل ساكيلاريديس، اليونان ٣١
الشيلي: من النيوليبرالية إلى مجتمع ما بعد النمو؟
بقلم جورج روخاس هيرنانديز، الشيلي ٣٣

> آفاق نظرية

علم اجتماع بيئي-نسوي بوصفه تحليلا طبقيا جديدا،
بقلم آريل ساليه، أستراليا ٣٥

> الصعود الكوني للشعبوية اليمينية:

برازيل ٢٠١٨: استدارة الطبقات الوسطى نحو اليمين،
بقلم لينا ليفيناس وغيريم ليت غوزسالفيس، البرازيل ٣٨
الشعبوية، الهوية والسوق،
بقلم عائشه بوغرا، تركيا ٤٠
اليمين الشعبوي في أمريكا اللاتينية: المصلحة الذاتية على حساب الرعاية الاجتماعية،
بقلم رامرو كارلوس هوميرتو كاجيانو بلانكو، البرازيل، وناتاليا تيريزا بيرتي، كولومبيا ٤٢
القومية الراديكالية بوصفها ثقافة مضادة جديدة في بولونيا؟
بقلم جوستينا كايتا، بولونيا ٤٤

> القسم المفتوح

الاستلهام من ماري جاهودا،
بقلم جوهان باشر وجوليا هوفمان وجورج هومان ٤٧
العلاقات الشغلية والحوار الاجتماعي في البرتغال،
بقلم إليسيو إيستانكي وأنتونيو كازيميرو فيريرا، البرتغال ٤٩
تقديم فريق حوار كوني البنغالي ٥١

> "من المهمّ جدا أن تَنْشُدَ بعضُ مفاهيم علم الاجتماع، مثل حقوق الإنسان، الكَوْنِيّةَ، ولكنّي أرى كَوْنِيَّتَهَا ممكنة بشرط أن تكون من خلال توافقٍ تتداخل فيه الثقافات المتقاطعة، لا من خلال كَوْنَنَةِ قيمٍ يكون مصدرها سياقٌ أوروبي-أمريكي"

ساري حنفي

> قول السوسيولوجيا الكونية:

نحو اتجاهات جديدة[1]

ساري حنفي، الجامعة الأميركية في بيروت، ورئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع.

ساري حنفي, رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع.

لقد تشرّفت بانتخابي رئيساً للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (International Sociological Association (ISA)) خلال مؤتمرها في تموز/يوليو عام ٢٠١٨ في مدينة تورنتو (كندا). في طيِّ هذه الافتتاحية، سأوجز برنامجي، الذي لخّصته في خطابي كمرشَّح لهذا المنصب للسنوات الأربع المقبلة، المتكون من ثلاث نقاط: سوسيولوجيات في حوار؛ التوجه نحو مقاربة ما بعد استبدادية؛ والأزمة الحالية داخل نظرية العلمنَة.

> أولاً: سوسيولوجيات في حوار

من بين الرؤساء العشرين المنتخَبين في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، هناك اثنان فقط من خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، وأنا الثالث. ولا يمكن فهم حساسيتي الخاصة لعلم الاجتماع، بدون العودة إلى مساري الشخصي والمهني بوصفي شخصاً زاولَ دراسته الجامعية في سورية، ثم فرنسا، وعمِل في مؤسسات أكاديمية مختلفة في مصر وفلسطين وفرنسا ولبنان. وهكذا كُنت مُحاطاً بنقاشات وسجالاتَ كثيرة في هذه الفضاءات الجغرافية.

ولأنّني حذرٌ (حذرٌ جداً بالفعل) من الثنائيات الضدّية أو المتقابلة (مثل التقليد/الحداثة، الشرق/الغرب، العالمية Universalism/السياقية Contextualism... إلخ) أقترح أنْ يكون هناك دائماً سوسيولوجيات متنوّعة في حالة حوار. في الواقع، كان موضوع سوسيولوجيات في حوار عنواناً للمؤتمر الرابع للجمعية الدولية لعلم الاجتماع المتصل بمجلس الجمعيات الوطنية، والذي سيُحرّر قريباً في كتاب مع دار النشر «سيج» (Sage) من تحريري مع «شين شان يي» (Chin Chun Yi). إن كانت بعض المفاهيم في علم الاجتماع ترتقي لوسمها بالعالمية (Universality)، مثل مفهوم الطبقة الاجتماعية أو حقوق الإنسان، فإن عالميتها ليست ناتجة عن أنها حفرت في السياق الأوروبي-الأمريكي ولكن لأنها محل «شبه» إجماعٍ بين الثقافات. مثلاً، «هل الديمقراطية عالمية؟»، نعم، ولكن كقيمة عالمية متخيلة (An Imaginary)، لا كنموذج يتم تصديره. وكما بيَّن فلورين غينار (Guénard، ٢٠١٦) أن الديمقراطية ليست مفهوماً غائياً، وإنما هي تجربة تاريخية (Rosanvallon، ٢٠٠٨) كسبت معياريتها من خلال عملية التعلم التاريخي الإنساني مفتوحة المآل، والتي أفضت إليها الثورة الفرنسية، ثم الانتقال إلى الديمقراطية في الثمانينيات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، ثم في أوروبا الشرقية والوسطى في التسعينيات، وأخيراً مع العام ٢٠١٠ في بعض البلدان في الوطن العربي (ما يدل على ذلك الشعارات التي يرفعها المتظاهرون والموسومة بالحرية والكرامة). إن فهمنا لهذه العالمية المعيارية يجعلها خفيفة الظل بحيث لا تحول دون وجود أنماط مختلفة من المدنية (Salvatore، ٢٠١٦) . لذا نحتاج إلى الحفاظ على التفاعل بين معارف مختلفة دون إساءة استخدام هذا النقاش بوصفه أنه مجرد مسألة تحرر من الشرط الاستعماري وهيمنة إنتاج المعرفة الغربية. إن المقاربة ما بعد الكولونيالية ليست كافيةً لمراعاة مشاكل إنتاج المعرفة ويجب أن تُستكمل بما أسمّيه المقاربة ما بعد الاستبدادية (حنفي، ٢٠١٦ب؛ Hanafi، ٢٠١٨). هذا يعني ليس فقط تأثير الكولونيالية وحدها، ولكن أيضاً تأثير الاستبدادية المحلية.

> ثانياً: نحو مقاربة ما بعد استبدادية

لا يستطيع المرء إلّا أنْ يعترف بآثار الحقبة الاستعمارية. فهي لا تزال موجودةً (وحتى الاستعمارية بحد ذاتها في حالة استعمار إسرائيل لفلسطين)؛ بحيث تمنع البعض أحياناً وتذكر الآخرين بالطرائق التي يجب عدم أخذها. ولكن، هناك في الآن نفسه استخدام وسوء استخدام للدراسات ما بعد الكولونيالية التي تُشدّد كثيراً على العوامل الخارجية، «

وتُهمل العوامل المحلية. بعد نصف قرن من الحكم الاستبدادي في الوطن العربي، لم يتمكن أكاديميو وكتاب ما بعد الكولونيالية من فهم ديناميات السلطة المحلية، أو أنهم يتجاهلون ذلك. بالنسبة إليهم، لا تحتل الديمقراطية مكاناً ضمن أولوياتهم، والأسوأ من ذلك أن البعض لا يضعها ضمن أهدافه أصلاً. لهذا السبب شهد ديفيد سكوت(Scott، ٢٠٠٤) نهاية مشروع باندونغ وتحويل اليوتوبيا المضادة للاستعمار إلى كابوس ما بعد الكولونيالية.

وقد انتقدت نظام إنتاج المعرفة الذي يتجاهل التطورات والتغيرات الاجتماعية والفكرية داخل الوطن العربي والذي لا يمكن أن يختزل على إشكاليات ما بعد الكولونيالية وعلاقة المركز (الغربي) بالأطراف، لقد تجاهل نقد ما بعد الكولونيالية الأزمات الحالية في أفريقيا، في تيمور الشرقية وميانمار وبيرو والمجتمعات الأخرى التي تعاني بنى الدكتاتورية والاستعمار. قد أدت كل محاولات ما بعد الكولونيالية إلى تشييء الاختلافات الثقافية وفشلت في توليد التعاطف الثقافي، بدون الإمساك بواقع العولمة، سواء تاريخها أم لحظاتها الأكثر تكثيفاً، وفشلت في فهم التناقضات التاريخية المحددة في الأزمة المستمرة للرأسمالية المتأخرة العابرة للحدود والانسداد التاريخي لمقاومة الأنظمة القمعية في العديد من بلدان الجنوب.

إن دعم المقاربة ما بعد الكولونيالية بمقاربة ما بعد الاستبدادية يطرح أسئلة حول معنى «ما بعد». إنّ القرابة المفراداتية (Lexical Kinship) للدراسات ما بعد الاستبدادية مع الدراسات ما بعد الكولونيالية تعني أنه يمكن، وفقاً لمنطق الارتباط، الاعتماد على عدد من الافتراضات التي تقوم عليها الأخيرة، خاصّة في ما يتعلق ببنية السلطة. إذا لم أعن على الإطلاق أنّه الاستبداد قد انتهى ليبرر استخدام «ما بعد» لعصرنا.

قد يتساءل المرء عما إذا كانت الدراسات ما بعد الاستبدادية تتعلق فقط بالبلدان الاستبدادية البارزة، مثل دول العالم العربي؛ بالطبع لا. في كتابها أسس التوتاليتارية، حثّتنا حنة أرندت (Arendt، ١٩٨٥) على تعلّم كيفية التعرف إلى تحوُّل عناصر مختلفة من الفاشية في فترات تاريخية متباينة إلى أشكال جديدة من الاستبداد. مثل هذه العناصر المعادية للديمقراطية لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان، وأعتقد أنه يمكن العثور عليها في العديد من الممارسات السياسية والقيم والسياسات التي تميّز العديد من الدول في العالم، بما في ذلك الغرب. يفترض هنري. أ. جيرو مثلاً: «بأنّ خطاب الحرية، والمساواة، والتحرّر الذي ظهر مع الحداثة، يبدو أنه فقَدَ قيمته المتبقية بوصفه مشروعاً مركزياً للديمقراطية» (Giroux ٢٠٠٧). أيضاً مع الحرب على الإرهاب، والأصولية السوقية، والراديكالية الدينية، انهار العديد من القيم الديمقراطية، وأول قيمة تصدّعت هي حرية التعبير. يقول ميشيل بوراووي، بافتتاحيته الحوار العالمي في عام ٢٠١٧، والتي وضعها باقتدار: «دوترت [الفيليبين] أردوغان [تركيا]، اوربان [المجر] بوتين [روسيا]، وبان [فرنسا]، مودي [الهند]، زوما [جنوب أفريقيا] وترامب [الولايات المتحدة] - يبدو أنهم جميعاً ينتمون إلى فصيلة متماثلة، من قومجية والرُهاب الأجانبي، والاستبداد» (Burawoy، ٢٠١٧). وهذه القائمة هي دائماً في ازدياد لتشمل يائير بولسونارو (البرازيل) وشي جين بينغ (الصين). ولا يمكن للمرء أن يفهم نمو هذا الشكل من الاستبداد بمجرد الإشارة إلى مفهوم الشعوبية، بمعنى أن الشعوبيين هم دائماً معادون للتعددية من خلال الادعاء بأنهم، وحدهم فقط، يمثلون الشعب (Fuchs، ٢٠١٩) ولكن لأزمة حقيقية للعولمة والديمقراطية التقنية (التي أفرغت من فلسفتها ومبادئها). وتعطينا أرلي راسل هوتشايلد (Hochschild، ٢٠١٦) قصصاً عميقة مقنعة من مؤيدي «حزب الشاي» في الولايات المتحدة الذين يشعرون بالغضب والاستياء في اللوائح القانونية للمؤسسة السياسية التقليدية (الحزبان الجمهوري والديمقراطي) حول البيئة والهجرة. لا ينبغي الحكم على هؤلاء المحافظين ببساطة أنهم عنصريون، لأنّهم يشعرون حقاً بالتناقض بين حرية السوق والحرية الاجتماعية. هم نفسهم الذين أصبحوا ناخبي ترامب، عاكسين ليس فقط أزمة الرأسمالية، بل أيضاً أزمة المتخيَّل، أي كيفية الخروج من هذه المعضلات المتشابكة.

ليست الاستبدادية ببساطة، في تصوّرنا، مجرد مواقف واتجاهات لدول تعمل بصورة غير ديموقراطية من خلال نشر الإكراه البيروقراطي والاعتماد على تغلغل الشرطة داخل جوانب الحياة الاجتماعية. في هذا التقديم الوصفي، تكون جميع الدول بصورة أو بأخرى وبلحظة أو بأخرى استبداديةً. إنها ليست الدولة التي تُفعّل فيها السيادة حالة الاستثناء، كما في تنظير كارل شميت. بل إن الاستبدادية هي بالأحرى الاستئصال المُمنهج للمساءلة الشعبية أو المشاركة في قرارات الدولة والتمركز الحقيقي للسلطة التنفيذية في البيروقراطية (Harrison، ٢٠١٨).

هناك ثلاثة مستويات مختلفة من الاستبدادية، واحد يتعلّق بنظام سياسي، وآخر مرتبط بمفصلة النسقين السياسي مع الاقتصادي وأخيراً يوجد مستوى التوجهات.

> الاستبدادية العدوانية

إن فكرة نوربرت إلياس الرئيسية في كتابه عملية التمدين ((Civilizing Process Elias)، ٢٠٠٠) هي أنّ المجتمعات تتقدم مدينياً في إطار حركة تراجع العنف الفردي (تهدئة السلوكيات). ولكن نشهد هذه الأيام عكس ذلك وما تسميه جوزيفا لاروش «عودة المقموعين» (Laroche) (Repressed ٢٠١٧) أو ما يسميه جورج موس (Mosse، ١٩٩١) «العدوانية» (Brutalization)، لتسليط الضوء على تهاوي الحركة الحضارية في مقابل تصاعد عملية الوحشنة. تبدأ هذه العملية، وفقاً لـ لاروش، بـ»تدمير الروابط الاجتماعية والتضامن، وهذا يؤدي إلى نفي للآخرية واستبعاد الجماعات الأخرى مثل الفقراء والأجانب من المجتمع الوطني وتمكين بربرية يومية ضدهم لتطال في نهاية المطاف عامة المجتمع» (Laroche، ٢٠١٧: ١٠٣-١٠٤). إن استخدام حالة الاستثناء (Agamben، ٢٠٠٥)، كآلية متأصلة للسيادة الحديثة، والعلاقة الخفية التي تربط القانون بالعنف، تصبح اعتيادياً، مما يسمح بالعدوانية تجاه فئات السكان غير المرغوب بها. تصبح حالة الاستثناء أكثر فعالية للوحشية/العدوانية عندما تخلق فضاءات الاستثناء، مثل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين البائسة في لبنان حيث حُرم السكان لمدة ثلثي القرن من الحقوق الأساسية للعمل أو لامتلاك المسكن (حنفي، ٢٠١٠)، أو معسكرات إعادة تأهيل لمليون صيني من المسلمين ذي الأصول التركية في شينجيانغ الذين احتُجزوا هناك.

إذا كان الممثلون الحكوميون هم الفاعلون الرئيسيون في صناعة العدوانية في مجتمعاتهم من خلال اليد الحديدية لأجهزة الشرطة والجيش، فإننا شهدنا قوة متزايدة للفاعلين غير الدولتيين. المثال الذي يتبادر إلى الذهن، لشخص مثلي عاش في سورية ولبنان، هو ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، أو الفاعلين الطائفيين الذين منعوا الدولة من تأدية دورها، وذلك من خلال نشر تضامن جماعتي ما تحت الدولة (Community). هذا صحيح بالفعل، لكني أودّ أن أفكّر أيضاً في أطراف فاعلة عالمية غير دولتية مثل الشركات متعدّدة الجنسيات، والأسواق المالية التي تؤلف ما يسميه (Rosenau، ١٩٩٠) الفاعلين غير السياديين ((Sovereign-free actors. مع ذلك، نادراً ما يعمل الفاعلون غير الدولتيين دون موافقة الفاعلين الدولتيين. لم تكن داعش ممكنة بدون الاغلاق الشامل للفضاء السياسي من جانب النخبة الحاكمة في النظام السوري، أو الطبيعة الطائفية للنظام العراقي. لن تخلق الدولة والفاعلين غير الدولاتيين عدوانية المجتمع فحسب، بل أيضاً وحشية العالم، الذي نحن اليوم شهودٌ عليه وأصحاب مصلحةٍ فيه. الأسوأ من ذلك، عندما تدخل دولة ما في حالة حرب أهلية، مثل سورية وليبيا واليمن، ستُسبّب الحرب ما يُعرف بـ»وحشية السياسة» (Brutalization of Politics)، أي؛ تصبح ممارسة السياسة صعبةً بدون عنف.

> الاستبدادية النيوليبيرالية

يؤدّي بعض أشكال التفاعل بين النسقين الاقتصادي والسياسي إلى ظهور تركيبة أُصطلح عليها اسم الاستبدادية النيوليبرالية. مع ذلك، فإنّ هذا التكوين الجديد ليس مجرّد جمع حسابي بين هذين النظامين النيوليبرالية والحكم الاستبدادي، بل هو نتيجةً لتمفصلها في كثير من الجوانب، بحيث يغيِّر كلاهما على حدّ سواء (Roccu، ٢٠١٢).

نحن نعلم أن النيوليبرالية ولّدت فقراً وظلماً اجتماعياً واقتصادياً واسع النطاق. لكن ما هو جديد تماماً هو الانتشار المنظم لقوة الدولة المركزية والقهرية لتوليد التحول الرأسمالي في المجتمعات التي تكون فيها الطبقة الرأسمالية ضعيفة وليست مهيمنة. إذا كان المجتمع الرأسمالي الكلاسيكي غالباً ما يولد الهيمنة من خلال نظام سياسي ديمقراطي، فليس هذا هو الحال في العديد من المجتمعات في الدول الأطراف، وكذلك في المجتمعات الغربية حيث أصبحت الطبقة الرأسمالية أضعف ومطعوناً في شرعيتها. (Harrison، ٢٠١٨) إن علاقة القوى الاجتماعية التي ترتكز عليها الدولة لا تتكون فقط من جانب الطبقات،

كما يرى نيكوس بولانتزاس (Poulantzas، ١٩٧٥)، لكنها تشمل التسلسل الهرمي الإثني والجندري الذي تمثله صيرورة «استعمار السلطة» (حسب تعبير أنيبال كيخانو (Ouijano، ١٩٧٢، بطرائق مختلفة بحسب الزمان والمكان. وإذا كانت النيوليبرالية تاريخياً مربوطة بعولمة رأسمال، فإن هناك اتجاهاً لتوطينها كما في سياسات الرئيس ترامب. وبدلاً من طرح سؤال العدالة في تطرف النيوليبرالية، تدفع الحركات اليمينية سؤال السيادة. وطرح السؤال الثاني بدون الأول هو مدخل للاستبداد واستجرار الشوفينية لدى الأكثرية.

هناك أربعة سمات للاستبداد النيوليبرالي التي يمكن للمرء أن يجدها في الأطراف وشبه الأطراف وغيرها من البلدان النامية.

١- ترتبط أول خاصية بمرحلة الانتقال إلى الرأسمالية النيوليبرالية، والتي تتصف بضعف البرجوازيات الوطنية وغياب عملية التنمية الرأسمالية. ثم ستطوِّرُ الدولة الأنماط الاستبدادية للحكم من أجل تعزيز قوتها ضد الاستياء الشعبي (Jenss، ٢٠١٨).

٢- تتعلق الخاصية الثانية بمركزية السياسة مع زيادة تكنولوجيات المراقبة والأمننة. ويصبح ذلك إعتيادياً في كثير من البلدان بما في ذلك، البلدان الغربية. ويُقدم كمال بوراك تانسيل (Tansel ٢٠١٨) مثالاً ممتازاً للحكومة الحالية في تركيا لسيطرة المركزية التنفيذية، حيث تتركّز صلاحيات صنع القرار الرئيسية بتزايد في أيدي الحكومة المركزية، في حين يتم تقليص السبل الديمقراطية لمعارضة السياسات الحكومية من خلال وسائط قانونية وإدارية، ومن خلال تهميش القوى الاجتماعية المنشقّة» (Tansel، ٢٠١٨: ٦).

٣- الخاصية الثالثة هي عزل السياسة عن اتخاذ القرارات إمّا من خلال بيروقراطيين غير منتخبين أو من خلال شبكات اجتماعية ريادية (Entrepreneurship Networks). تبيّن لنا أنجيلا فيغر (Wigger، ٢٠١٨) كيف يفرض بيروقراطيو المفوضية الأوروبية سياستها في دفع عملية التصنيع بأوروبا من خلال التفكير في القدرة التنافسية القصوى بطريقة استبدادية جداً، وتهميش النقابات والقوى الاجتماعية الأخرى التي تتأثر بهاته القرارات. من هنا، تصبح السياسات التبخيسية الداخلية (Internal Devaluation) وتفكيك دولة الرفاه أمراً لا مفر منه من خلال تدنّي قيمة العمالة، وتكثيف المنافسة، وخفض الضرائب على الشركات التي تأخذ مركز الصدارة. إن تأسيس شبكات اجتماعية ريادية مُؤلفة من شركاء ومقاولين اجتماعيين ونخب سياسية، وفاعلين دوليين تعزز عمليات التجديد الاستبدادي من خلال أشكال الاستقطاب النيوليبرالية. يمكن العثور على هذا النموذج غالباً في الشرق الأوسط، وقد يكون مثالاً جيّداً على ما وجدَته، نادين كريتمير (Kreitmeyr، ٢٠١٨) في الأردن والمغرب وروبرتو روكو (Roccu، ٢٠١٢) في مصر.

٤- أصبح البحث، يتزايد أكثر من أيّ وقتٍ مضى، عن الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية التي تُهيمن على أجندات صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم، كما يجادل إبرهارت كينلي (Kienle، ٢٠١٠)، بأنّ ذلك أدّى إلى فرض قيود متزايدة على الحريات، في ظل تآكُل النظام الديمقراطي. لقد أدّت بالفعل القدرة التنافسية (Competitiveness)، في ظل دكتاتورية السوق (المعولم) «الى عزل الأفراد وتحويلهم إلى لاعبين فرديين محاولة التخفيف من انهيار المجتمع والجماعات المجتمعية والذي رافق ذلك نشوء الانعزاليات الجماعاتية (Communalist) والقيم الاستبدادية وحتى الأيديولوجيات والممارسات التوتاليتارية» (Kienle، ٢٠١٠).

> التوجهات الاستبدادية

إذا كانت الاستبدادية هي نظام سياسي، يُفعَّل أساساً من جانب فاعلين حكوميين وغير حكوميين، فآليات عمله مربوطة بتبني بعض المواطنين للتوجهات الاستبدادية. يُخْمِدُ القادة الاستبداديون خيال أفراد مجتمعهم ويحولونهم إلى إنسان آلي وإلى فاعلين اجتماعيين يتبنون التوجهات الاستبدادية أو العقل الاستبدادي العملي. وفقاً لميف كوك (Cooke، ٢٠٠٧)، هناك مكونان مترابطان من العقل/المنطق العملي الاستبدادي في ما يتعلق بالمعرفة والتبرير. أولاً، عندما تكون المعرفة محصورة بجموعة متميزة من الأشخاص، وتؤكد وجهة نظر بعيدة من تأثيرات التاريخ والسياق التي تضمن صلاحية غير مشروطة للمطالبات بالحق والصدق؛ ثانياً، عندما تفصل صحة المقترحات والمعايير عن منطق البشر الذين يعلنون صلاحيتها.

وفي سياق مناقشتها من يتبنى أحد هذين المكونين الاستبداديين في المجال العام، تنتقد ميف كوك نموذج يورغن هابرماس ما بعد الميتافيزيقي - العلماني - الذي يقيد بغير سبب مقنع وصول الديني إلى المناقشات الرسمية العمومية (Formal Public Reason). في سيرورات الثورة والثورة المضادة في العالم العربي، والجدل حول تحديد طبيعة القوى الديمقراطية، نادراً ما يُعطَى الاهتمام بالعقل العملي للنخبة ويكتفي التركيز على من يتبع براديغم العلمنَة. كان يُنظر إلى القوى العلمانية على أنها محصّنة منهجياً من أن يكون عقلها العملي استبدادياً بخلاف الحركات الإسلامية السياسية. بالطبع هذا تسطيح أيديولوجي ويحتاج إلى تدقيق، حيث يمكن العثور على توجهات استبدادية لكل من هذين التكوينين النخبويين. وكما عبر عن ذلك بوضوح محمد هاشمي (٢٠١٦) تحوّل الطرح العلماني «إلى عقيدة شمولية أخرى، تتصرّف كما لو أنها تلمّ بكل قضايا الإنسان - وإنْ على نحو سلبي من خلال اللامبالاة - وهو ما يحوّلها إلى مرجعية ملزمة بأوامر تكاد تتصف بالإطلاقية نفسها التي تتميز بها الأوامر العقائدية الدينية». كل ذلك قد أظهر كيف أنّ نظرية العلمنَة (Secularization Theory) قد دخلت في أزمة حقيقية، ولا يمكن أن تُفسِّر تحوُّلات علاقة الديمقراطية بالديني ولا علاقة المواطن بالدين.

> أزمة نظرية العلمنَة

في حين أنّ العلمنَة، بمفهومها أنها فصل السياسي عن الديني، لا تزال تمثل مساراً مهماً جداً نحو الديمقراطية والحداثة، فإنّ هذه العملية تحتاج إلى أشكَلة على أساس التنظيرات الحديثة لما هو مدرسة ما بعد علمانية من أجل تحريرها من بعض شوائبها وأمراضها. في حوار حديث العهد لي مع جيم سبيكارد (Jim Spickard)، رئيس اللجنة البحثية لعلم الاجتماع الديني (RC ٢٢) التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع، اعترف بأنّ علم الاجتماع قد احتضن تاريخياً نظرية العلمنَة، والتي قام هو مع زملاء له ديفيد مارتن ومانويل فاسكيز، بتتبع المعركة الفكرية التي خاضها علماء الاجتماع الأوائل نفسهم ضدّ الدين الرجعي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في فرنسا. بالنسبة إلى بيتر بيرغر(Berger، ٢٠١٤)، فإنّ هذه النظرية التي ظنت أن الحداثة ستؤدي حتماً إلى تراجع في الدين والذي هو نفسه قد نظر لها، قد تم دحضها بفعل الدراسات الميدانية، ودعا استبدالها بنظرية أكثر تلاوينَ حول التعدّدية (Pluralism). بكلام آخر، لقد صُنّف الدين على أنه «الماضي» وعلم الاجتماع بوصفه «مستقبلاً» ليؤسس ذلك لتطوّرية (Evolutionism) في تفكيرنا بناء على أطروحة العلمنَة. وسرعان ما تم اعتبار انبعاث الدين العمومي في الثمانينيات والتسعينيات على أنّه «أصولية» و«رد فعل ضدّ الحداثة». لقد أطرت إلريك بوب-باير (Popp-Baier، ٢٠١٠)، السجال المتطور، وفقاً لـثلاثة أنماط مثالية ميتا-سردية (Meta-narratives). أوّلاً، سردية التراجع للانتماءات الدينية والممارسات والمعتقدات السائدة بسبب انتشار النظرة العلمية العالمية. ثانياً، سرد التحول، بحجة «الدين غير المرئي» و«الدين الضمني» و«الاعتقاد دون انتماء» و«الدين غير المباشر» و«قوننة الدين» (Judicialization of Religion). في السنوات الأخيرة، أكثر فأكثر، حافظت «الروحانية» (Spirituality) بصورة أو بآخرى على تحول النمط الاجتماعي للدين في سياق التغيّرات الثقافية والمجتمعية الأكثر عمومية والمتعلقة بالفردَنة (Individualization) والذوتَنة (Subjectivization). ثالثاً، سرد الصعود، رابطاً الحيوية الدينية بالتعدّدية الدينية وسوق المنظمات الدينية المتنافسة، وعندما يتعلّق الأمر بالإسلام، يرتبط الصعود بالراديكالية وحتى بالإرهاب (Popp-Baier، ٢٠١٠: ٣٥-٣٦).

ومهما كانت السردية المتبناة، فكيف تم تجاوز هذا الجدل التطوري والكليشيهات حول تصنيف بعض المناطق الجغرافية على أنها دينية أو علمانية؟ لقد نشأ منذ بداية هذا القرن، نقاش سوسيولوجي جوهري محللاً التقاليد الفكرية المختلفة والأديان المنتشرة والحاملات المؤسسية التي أنتجت الأشكال المختلفة للدين والتدين في المجتمع المعاصر. ولكن أيضاً ساهمت العلوم الاجتماعية من خلال أدبيات لاتجاه سُمي «ما بعد العلمانية» في جدل جاد حول مكانة الدين في الديمقراطية وفي المجال العام، وبخاصة مع أعمال يورغن هابرماس ووليام كونولي وخوسيه كازانوفا.

كيف يمكن تجاوز منطق المواجهة القائم بين الطرح الديني والطرح العلماني؟ لا يمكن أن يُطلب من المواطنين أن يتحملوا مسؤولية أخلاقية لتبرير قناعاتهم السياسية بمعزل عن معتقداتهم الدينية، كما دعا جون رولز (Rawls، ١٩٩٣). أما هابرماس(Habermas، ٢٠٠٨) فيقر بمكانة الدين في المجال العام، ولكنه يحصره بالمداولات غير الرسمية ويستثني الدين

من المداولات المؤسساتية. يرى هابرماس أن المجتمعات الدينية يجب أن تشارك في التأمل الذاتي الهرمنيوطيقي من أجل تطوير موقفٍ معرفيٍ من ادعاءات الأديان والرؤى العالمية الأخرى، لتشكيل معرفة علمانية باستخدام الخبرة العلمية.(Walhof، ٢٠١٣: ٢٢٩) ولكن هل من الممكن حقاً فصل الأسباب «الدينية» عن الأسباب «العلمانية»؟ لقد درس دارين فالهوف الجدل حول زواج المثليين في الولايات المتحدة الأمريكية ليخلص أن «اللاهوت والسياسة وهوية المجتمع الديني كلها مرتبطة بعضها ببعض، وما يقوم به الزعماء الدينيون والمواطنون هو تطبيق وإعادة صياغة لاهوتهم في سياقات سياسية جديدة». (Walhof، ٢٠١٣: ٢٢٩). وتضيف ميف كوك (Cooke، ٢٠٠٦) أن مشكلة المواقف الدينية ليست أنها تعتمد مرجعية غير مشتركة مع الأغيار، كما يقول هابرماس، بل إنّها تميل إلى أن تكون سلطوية، وإلى أنّها دوغماتية في صياغتها. ومع ذلك، فإذا تم صوغ الحجج غير الاستبدادية من قبل الدينيين، بطريقة لا تعتبر مواقفهم مطلقة بل خاضعة للحجج، عندها يمكن ترجمة تلك الحجج إلى المجال العام دون المساس بالحريات والديمقراطيات الضرورية لوجودها. قد يكون المقياس الآخر لعدم الاستبداد هو محاولة دمج المعرفة العلمانية والدينية في إطار واحد، حيث يتم فهم كلا الإطارين في ضوء بعضهما البعض. إن محاولة الدينيين التوفيق بين رؤيتهم (وتبريراتها) للعالم ونتائج العلوم، هي مثال على ذلك. وهذا من شأنه أن يسمح للدينيين بعدم التخلي عن اليقين الذي يجدونه في الإيمان (والذي هو دائماً موضوع الاجتهاد)، والانخراط في حوار عمومي يتم فيه دمج اللغتين العلمانية والدينية في نظرة عالمية واحدة.

وإذا كان التقاء بين القانون والدين والسياسة والمجتمع واقع نلمسه في مجتمعاتنا، فإن ذلك له بعض النتائج الإشكالية كالطائفية. ففي المناطق التي تعاني الصراعات، مثل الشرق الأوسط، تعتبر الطائفية أحد ديناميات الصراع الرئيسية، وهي كذلك آلية لتشكيل الهوية المحلية من خلال ما أطلق عليه عزمي بشارة «الطوائف المتخيلة» (بشارة، ٢٠١٦) وبنفس المنطق، أقرت إسرائيل مؤخراً قانوناً يعلن أن لليهود حقاً فريداً في تقرير المصير القومي لهذه الدولة، بينما تواصل سياسات الفصل العنصري داخل كيانها وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

>خاتمة

يمكن للمرء، في عصر ما بعد ما بعد الكولونيالية (Post-postcolonial Era)، أن يلاحظ، بصورة متزايدة، أنّ الديمقراطيات غير الليبرالية قد أصبحت أكثر انتشاراً وأُفرغت من قيمها المتمثلة بالحرية والكرامة. إنّ الخطر الذي يتربّص بالناس، هو الطلب المتزايد على الاستبداد في أمكنة كثيرة من العالم، وتقديس الرجل القوي (نظام التبجيل الديني) وانبعاث الشعبوية. وهذا يُترجم إلى اعتداء على بعض الديمقراطيات ذات الأسس الراسخة من الحقوق والحريات المدنية. يجب على الجماعة العلمية السوسيولوجية أن تكون حساسة لمخاوف ومشاعر الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم، وهذا لن يكون إلّا بالجمع بين التحليل ما بعد-الكولونيالي وما بعد-الاستبدادي، وهما غالباً في حالة تشابك منذ أمد بعيد، ألم تحدّد حنة أرندت (Arendt، ١٩٨٥) أصل التوتاليتارية في عناصر مختلفة تجمع بين العوامل الخارجية (الإمبريالية وأزمة الإمبراطوريات المتعدّدة الجنسيات) والعوامل الداخلية (العنصرية)؟ لم تعد تنفع الثنائيات الحادة (التراث/الحداثة، الشرق/الغرب، طبيعي داخلي/خارق للطبيعة، العالمي/المحلّي، إلخ.) منهجياً فهي تحمل سياسات الهوية. من هنا أدعو الى حوار من أجل تطوير براديغم جديد للدينية والتعدّدية (الدينية والقانونية والإيبيستمولوجية) في عصر الحداثات المتعدّدة، واعتراف بتشابك الدينية مع العلمانية. وهذا ممكن فقط من خلال بناء إطار أكثر ملاءمة لفهم امتزاج الميكرو (Micro) بالماكرو (Macro) الذي يميّز الوضع العالمي اليوم. ولا يمكن عمل ذلك بلا حساسية مرهفة للسلطة والهيمنة من أينما جاءت، طارحين دائما أسئلة من مثل لمن الصوت؟ ومن هم الذين تم إصماتهم؟ كل ذلك من أجل بناء نظرية سوسيولوجية تتجاوز الآباء المؤسسين (Alatas and Sinha ٢٠١٧) بحيث يقرأ ابن خلدون مع ماكس فيبر، وفواز طرابلسي مع كارل ماركس، وفاطمة المرنيسي مع نانسي فريزر، وليس واحداً بدل الآخر. ■

توجه كل المراسلات إلى العنوان <sh41@aub.edu.lb>

[1] المقال نشر في نسخة مطولة في «. إضافات- المجلة العربية لعلم الاجتماع. عدد٤٥. ص٧-٢٥.

المراجع

Alatas, Syed Farid, and Vineeta Sinha (2017). *Sociological Theory Beyond the Canon*. London: Palgrave Macmillan.

Arendt, Hannah (1985). *Origins of Totalitarianism*. New York: Meridian.

Berger, Peter (2014). *The Many Altars of Modernity: Toward a Paradigm for Religion in a Pluralist Age*. Digital original edition. Boston: de Gruyter.

Burawoy, Michael (2005). "For Public Sociology." *American Sociological Review*: vol. 70, no. 1, pp. 4–28.

Burawoy, Michael (2017). "Editorial: Sociology in an Age of Reaction." Global Dialogue: International Sociological Association Newsletter. <http://globaldialogue.isa-sociology.org/editorial-sociology-in-an-age-of-reaction>

Cooke, Maeve (2006). "Salvaging and Secularizing the Semantic Contents of Religion: The Limitations of Habermas's Postmetaphysical Proposal." *International Journal for Philosophy of Religion*: vol. 60, no. 1, pp. 187–207, <https://doi.org/10.1007/s11153-006-0006-5>

Cooke, Maeve (2007). "A Secular State for a Postsecular Society? Postmetaphysical Political Theory and the Place of Religion." *Constellations:* vol. 14, no. 2, pp. 224-238.

Elias, Norbert (2000). *The Civilizing Process*. Oxford: Blackwell.

Fuchs, Christian (2019). "The Rise of Authoritarian Capitalism." Global Dialogue: International Sociological Association Newsletter. < http://globaldialogue.isa-sociology.org/the-rise-of-authoritarian-capitalism>

Giroux, Henry A. (2007). "Higher Education and the Politics of Hope in the Age of Authoritarianism: Rethinking the Pedagogical Possibilities of a Global Democracy." *Theomai*: no. 15, pp. 73–86.

Guénard, Florent (2016). *La Démocratie universelle : Philosophie d'un modèle politique*. Paris: Le Seuil.

Habermas, Jurgen (2008). *Between Naturalism and Religion*. *Cambridge*, UK: Polity Press.

Hanafi, Sari (2012). "The Arab Revolutions; the Emergence of a New Political Subjectivity." *Contemporary Arab Affairs*: vol. 5, no. 2, pp. 198–213.

Hanafi, Sari (2018). "Postcolonialism's After-Life in the Arab World: Toward a Post-Authoritarian Approach." in: *Routledge* Handbook of South-South Relations. Edited by Elena Fiddian-Qasmiyeh and Patricia Daley, London: Routledge, pp. 76–85.

Harrison, Graham (2018). "Authoritarian Neoliberalism and Capitalist Transformation in Africa: All Pain, No Gain." *Globalizations*: vol. 16, no. 3, pp. 1–15, <https://doi.org/10.1080/14747731.2018.1502491>.

Hochschild, Arlie Russell (2016). *Strangers in Their Own Land: Anger and Mourning on the American Right*. New York: The New Press.

Jenss, Alke (2018). "*Authoritarian Neoliberal Rescaling in Latin America: Urban in/Security and Austerity in Oaxaca*." *Globalizations*: vol. 16, no. 3, pp. 1–16, <https://doi.org/10.1080/14747731.2018.1502493>.

Kienle, Eberhard (2010). "Global Competitiveness, the Erosion of Checks and Balances, and the Demise of Liberal Democracy." <https://www.opendemocracy.net/global-competitiveness-erosion-of-checks-and-balances-and-demise-of-liberal-democracy>.

Popp-Baier, Ulrike (2010). "From Religion to Spirituality—Megatrend in Contemporary Society or Methodological Artefact?" *Journal of Religion in Europe*: no. 3, pp. 34–67.

Rawls, John (1993). *Political Liberalism*. New York: Columbia University Press.

Roccu, Roberto (2012). "Gramsci in Cairo: Neoliberal Authoritarianism, Passive Revolution and Failed Hegemony in Egypt under Mubarak, 1991-2010." (PhD, London School of Economics and Political Science). <http://etheses.lse.ac.uk/369/>.

Rosanvallon, Pierre (2008). "Democratic Universalism as a Historical Problem." Books and Ideas, April, <http://www.booksandideas.net/Democratic-Universalism-as-a.html>.

Rosenau, James N. (1990). *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Scott, David (2004). *Conscripts of Modernity: The Tragedy of Colonial Enlightenment*. Durham: Duke University Press.

Tansel, Cemal Burak (2018). "Reproducing Authoritarian Neoliberalism in Turkey: Urban Governance and State Restructuring in the Shadow of Executive Centralization." *Globalizations*: vol. 16, no. 3, <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14747731.2018.1502494>.

Walhof, Darren R. (2013). "Habermas, Same-Sex Marriage and the Problem of Religion in Public Life." Philosophy and Social Criticism: vol. 3, no. 39, pp. 225-242.

Wigger, Angela (2018). "The New EU Industrial Policy: Authoritarian Neoliberal Structural Adjustment and the Case for Alternatives." *Globalizations*: vol. 16, no. 3, pp. 1–17. <https://doi.org/10.1080/14747731.2018.1502496>.

> من أجل حوار كوني حول الطبقة

مشروع يينا للتحليل الطبقي (م ي ت ط Projekt Klassenanalyse Jena)، جامعة ينا (Jena)، ألمانيا

> لماذا نحتاج نظرية في الطبقة- م ت ط ي يبحث عن رفقاء؟

راهنا، نحن في مواجهة تكثف التفاوتات الاجتماعية وتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية على امتداد الكون، فيما لا يزال الاقتصاد الكوني عرضة للتأزم. ويصح هذا حتى على المراكز الرأسمالية. حسب إحصائيات رسمية، كان ١٩ ٪ من ساكنة ألمانيا مهددين بالفقر وبالإقصاء الاجتماعي سنة ٢٠١٧، كما أظهرت دراسات أخرى تزايدا في الاستقطاب الاجتماعي. في الأثناء، تشهد مناطق واسعة من العالم تحوّلا نحو اليمين السياسي. في ضوء هذه الاتجاهات، تشهد لفظة «الطبقة» التي ظلت، على الأقل في ألمانيا، غائبة تماما عن النقاش العمومي خلال العشريات الأخيرة، عودة تدريجية إلى الخطابين الأكاديمي والسياسي. مؤخرا، تم افتتاح مشروع يينا للتحليل الطبقي (م ي ت ط) في جامعة فريدريش شيللر (Friedrich Schiller) في ينا. نحن نرغب في استحضار المناقشات الماضية حول الطبقة، وأن نسهم في النظرية المعاصرة حولها، وأن نوفر منتدى للنقاش حول سياسات الطبقة الراهنة. في هذا المضمار نرغب في أن نطلق مناقشة بين الأكاديميين والنشطاء من كل أنحاء الكون.

> لماذا التحدث حول «الطبقة»؟

تتمثل قوة مفاهيم الطبقة في علم الاجتماع في تركيزها التحليلي على الروابط الداخلية ما بين التفاوتات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وتتمثل القدرة النقدية التي في لفظة «طبقة»، ضمن التقاليد الماركسية، في كشفها عن بنى السلطة والتحكم ذات الجذور المترسخة في التقسيم الاجتماعي للعمل وبنى الملكية فيه. بالنسبة إلى ماركس، تمثل الطبقة إذا مقولة علائقية: تقع طبقة الأجراء من المستخدمين في علاقة تناقضية نزاعية مع طبقة الرأسماليين. وعلى خلاف مقاربات «الوسط» أو التنضيد (طبقة عليا، طبقة وسطى، طبقة عاملة،... إلخ)، تصف اللفظة «طبقة» في التقليد الماركسي ترابطا بنيويا يمكن أن يربط بين ظروف عمل المجموعات الاجتماعية وعيشها، بعضها إلى بعض، عوضا عن الاكتفاء بوصف التفاوتات الاقتصادية. من خلال مفاهيم «الاستغلال» (ماركس)، «الانغلاق الاجتماعي» (أي رسم حدود المجموعة وبناء هويتها لتعبئة الموارد القليلة ومنع آخرين من الاستحواذ على هذه الموارد -المترجم) (social closure) (ماكس فيبر)، و«التمايز» (بيير بورديو)، و«التحكم البيروقراطي» (رايت)، تحيل لفظة «الطبقة» رئيسيا على علاقات التفاوت العمودية، وإذا ما أشارت إلى العلاقات السلطوية، تكون أيضا مفهوما للنظرية الاجتماعية كما تكون لفظة سياسية، سواءً بسواءٍ. وهي تشمل الهيمنة والتمثيل السياسيين وكذا قضايا سرديات الامتيازات في سيرورات بناء العلاقات الطبقية ثقافيا وفكريا.

> تحديات جديدة

باعتبار التحديات الجديدة والتغير الاجتماعي النّشِط والحاد، سيكون على نظريةٍ معاصرة في الطبقة أن تعالج المواضيع والقضايا الحاسمة التالية:

> التشرذم الطبقي وأزمة التمثيل السياسي

تضع ما خلّفته نيوليبرالية السوق المديدة من آثار في ظروف عيش الساكنات على امتداد الكون تحديات كبرى في وجه التحليل الطبقي. فقد تسبب تشرذم ظروف العمل وعلاقاته بالإنتاج في ظهور المزيد من التباينات في صفوف الطبقة العاملة وأوجد الكثير من اللاتجانس داخلها. وقد ترافق هذا التطور مع تزايد في تمركزالثروة لفائدة طبقة عليا رقيقة من جهة ومع ظهور «طبقة خطرة جديدة» (Guy Standing، غي ستاندينغ – إشارة إلى كتابه الذي كان نشره سنة ٢٠١١ تحت عنوان: الهشون: الطبقة الخطرة الجديدة The Precariat: The New Dangerous Class،) وانقسامات داخل الطبقة الوسطى. هذه هي الأرضية الخصبة التي فيها تتكاثر إيديولوجيات الانقسام الاجتماعي والشعبوية اليمينية.

يشير انعدام أفق توحيد طبقي يأتي من المجال العمومي ومن الحياة السياسية اليومية إلى استتباب «مجتمع منعدم التعبئة الطبقية» فيه تستمر الديناميات ذات الصلة بالطبقي في الاشتغال تحت سطح الخطاب المجتمعي فيما يندر أن تتم تسميته بهذه الصفة في الأفضية السياسية. لقد كان من شأن أزمة الرأسمالية المالية والتمثيل السياسي، وضعف الأحزاب اليسارية والنقابات واتخاذها مواقف دفاعية، وكذا تهلهل الوعي الجماعي الواسع في ارتباطه بهذا الضعف، أن فتح بابا باتجاه التحول نحو اليمين. في ذات الوقت، شهدنا انتعاشا لقوى اليسار وتشكيلاته في بلدان مثل فرنسا والبرتغال وإسبانيا واليونان. وفي العديد من دول الشمال الكوني تحول الاحتجاج نحو قضايا تمس بالهجرة. ولطالما تم تضييق النقاشات السياسية لدى اليسار السياسي لتُختزل في التناقض المغلوط الذي يواجِهُ «الطبقة» ب«الهوية». ومن بين الأسئلة الملحة التي تنشأ في هذه الوضعية:

- ما هي الترابطات التي يمكن أن تقوم بين البنى الاقتصادية، والوعي السياسي والثقافة؟
- ما هو الارتباط الذي يمكن أن يجمع بين الطبقة ومحاور النزاع الأخرى (الجندر، الهجرة،... إلخ)؟
- ما الدور الذي يضطلع به الانحدار والتمايز الطبقيين في صفوف الطبقات المهيمن عليها؟
- كيف يكون تأثير العلاقات الطبقية عندما ينعدم التمثيل السياسي للمصالح الطبقية في المنظمات السياسية؟
- ما هي الفصائل الطبقية المهيمنة في كل مجتمع وفي النطاق الكوني وكيف تتولى مَفْصَلة مصالحها؟

التفاوتات الطبقية الخصوصية والعلاقات الطبقية العابرة للقوميات

تأثرت بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتصاعد البطالة والفقر

”نريد أن ندعو إلى تبادل عالمي لنمذجة نظرية طبقية تأخذ السمات المحددة للمجتمعات الفردية في الاعتبار مع الكشف عن الاتجاهات العامة على نطاق عالمي“

والهشاشة وهو ما تزامن إلى حدّ ما مع عقدٍ من الرّكود جراء سياسة الأجور الواقعية، وقد بلغت التفاوتات بين الثروات والمداخيل مستويات مهولة الارتفاع. ويبدو أن هذه الاتجاهات بصدد الترسخ إلى الحدّ الذي صارت معه التفاوتات الخصوصية عراقيل في وجه المزيد من النمو الاقتصادي، وبما يشكل تهديدا للاستقرار السياسي في دول العولمة النيوليبرالية الرئيسة ذاتها. وفي الجنوب الكوني، كثيرا ما تكون النزاعات الطبقية مبنية على علاقات اقتصادية غير متجانسة ولاشكلية تشمل أنماط إنتاجٍ حضرية وريفية متعدّدة (ومتعايشة جزئيا). بل إن الاتجاهات نحو نزع التصنيع بلغت اليوم بلدانا في الشمال الكوني كذلك. وعليه، علينا أن نسأل:

- كيف تتشكل الطبقات في ظل العولمة وأزماتها؟ ما الدور الذي تضطله به الأمم-الدول في ذلك؟ أمِنَ الممكن أن نشير إلى ما يفيد وجود طبقات عابرة للقوميات؟
- ما هي الصراعات التي يمكن حقا اعتبارها «صراعات طبقية» وما هي تلك التي لا يمكن اعتبارها كذلك؟ هل توجد تشابهات وترابطات بين هذين النوعين من الصراعات؟
- باعتبار العلاقات الاقتصادية اللاشكلية، كيف يمكننا أن نصف الطبقات والنزاعات الطبقية في الجنوب الكوني؟

> الأزمة البيئية

ترتبط الأزمة البيئية الكونية ومحاولات معالجتها أشد الارتباط بالعلاقات الطبقية ومنطق التراكم الرأسمالي. إن التزايد المستمر للنمو الاقتصادي ولمرابيح الإنتاجية غير مبال بأسسه البيئية وبحدوده الحياتية الطبيعية. وقد صار كل من النفاذ إلى الموارد الطبيعية وإعادة توزيع المخاطر والأوزار البيئية محلّ احتجاج ذي خصوصيات طبقية، إذ أن الفقير عامة، ولكن فقير الجنوب الكوني على الأخص، هو من يتحمل الوزر الرئيس الناتج عن الاضطرابات البيئية. إن نظرية معاصرة في الطبقة ملزمة بأن تحوي بالضرورة الأسئلة التالية:

- ما أثر الاختلالات البيئية في الصراعات الطبقية؟
- كيف تؤثر الأوزار البيئية في مختلف الطبقات؟
- ما الطبقة (ما الفصيلة الطبقية) التي يمكن أن تكون مقتنعة بالتغيير الاجتماعي-البيئي؟
- ما المصالح الطبقية التي يمكن أن تعوق مثل هذا التغيير؟

> نداء من أجل الحوار

ليست تقتصر الأسئلة الموضوعة للمعالجة على ما جردنا أعلاه إذ من الواضح أن ثمة المزيد منها في علاقة بكل سياق وطني مخصوص، وهي أسئلة تصف الاتجاهات التي تهندس رأسمالية العالم اليوم. وعليه، نحن نرغب في إطلاق نداء من أجل إقامة حوار كوني، حول هذه القضايا بحيث نبني منوالا نظريا في الطبقة يأخذ بنظر الاعتبار الحالات المخصوصة لكل مجتمع فيما يكشف عن التوجهات العامة على المستوى الكوني. نحن نتطلع إلى ما يمكن أن يَرِدَ علينا من أسئلة وعروض تعاون ومبادلات من أي نوع كانت. ■

توجه المراسلات على العنوان <projekt.klassenanalyse@uni-jena.de>

> الطبقات والمصالح الطبقية

في أمريكا اللاتينية

بقلم بابلو بيريس (Pablo Pérez)، مركز دراسات النزاع والانسجام الاجتماعيين، وجامعة ألبيرتو هورتادو (Alberto Hurtado)، الشيلي، ورودولفو إيلبرت (Rodolfo Elbert)، المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، ومعهد جينو جيرماني (Gino Germani) للبحوث، جامعة بيونس أيروس، الأرجنتين، وعضو لجنة البحث في الحركات العمالية (ل ب ٤٤) بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع

مظاهرة عيد العمال في سانتياغو ، شيلي ، ٢٠١٨. تصوير: بابلو بيريس.

خلال العشريات الأخيرة، حاول أكاديميون من أمريكا اللاتينية دفن مفهوم الطبقة مرات عدة. فمنذ السنوات ١٩٨٠، وعلى الرغم من بعض الاختلافات، أكد هؤلاء الأكاديميون أن السياسات النيوليبرالية قد أضعفت الطبقة العاملة إلى الحدّ الذي لم تعد معه قادرة على التأثير في ديناميات النزاع الاجتماعي والسياسي في مجتمعات أمريكا اللاتينية. على أن العمال، خلال العشرية الماضية، تجاهلوا دعاوى إلقاء تحية تشييع جنازة الطبقة العاملة هذه. فمن خلال التنظم حول قضايا شغلية، ومن خلال إعادة إحياء النشاط النقابي والمطالبة بتوزيع أكثر إنصافا للمداخيل، متحالفين في ذلك مع حركات شعبية أخرى، أصرّ عمال أمريكا اللاتينية في مختلف البلدان، وبعنادٍ، على أن الطبقة لا تزال تمثل عاملا مفسّرا للنزاع وللسياسات في المنطقة.

«

منذ بداية السنوات ٢٠٠٠، تأكدت إعادة إدراج مفهوم الطبقة في الأجندة السوسيولوجية من خلال التحاليل الكمية للتفاوت الاجتماعي الاقتصادي (دراسات الحِراك الاجتماعي مثلا) وكذا من خلال الدراسة الكيفية للفعل العمّالي الجماعي. وعملنا هو من هذه الأجندة الواسعة مع تركيز على الطبقة بوصفها آلية موضوعية تهندس المخرجات الذاتية، والهويات والمصالح المتناقضة على الأخص. لقد أظهر بحثنا الأخير الذي استند إلى معطيات إحصائية صادرة عن برنامج الاستقصاء الاجتماعي الدولي (International Social Survey Programme) أن ٩ من كل ١٠ أفراد في الأرجنتين والشيلي يعرّفون أنفسهم على أساس الطبقة الاجتماعية. كثيرٌ هذا بالنسبة إلى مفهوم عفاه الزمن! في كلا البلدين، الأفراد ذوو المواقع المنتمية إلى الطبقة العاملة يعتبرون أنفسهم عمّالا أكثر من أولئك المتمتعين بمواقع طبقية محظوظة. وقد وجدنا أن النسب الإجمالية للتعريف الذاتي لدى الطبقة العاملة أعلى في الشيلي ممّا هي عليه في الأرجنتين. ونحن نفسر هذه النتائج بالنظر إلى مستوى التفاوت والتمركز الاقتصادي وهو أعلى في الشيلي مما هو عليه في الأرجنتين، وكذا بتاريخ التشكل الحزبي-النقابي «الراديكالي» في الشيلي مقارَنا إلى اندماج مجال العمل في التشكيل دولة-شركات في الأرجنتين.

نحن نعتقد أنه يمكن لمثل هذا النوع من البحث أن يسهم في فهم النزاعين الاجتماعي والسياسي في المنطقة التي تصنف من بين أعلى الجهات تفاوتا في العالم. ولا توجد الطبقة ضمن البنية الاجتماعية وهويات الأمريكان اللاتين فحسب، إذ تمكن ملاحظتها أيضا بوصفها بانية لمصالح الناس الاجتماعية السياسية. يفكر الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية في العالم بمفردات طبقية (بأكثر ممّا يمكن أن يقبل به بعض العلماء ربّما) وكثيرا ما يشاركون في الأنشطة السياسية دفاعا عن مصالحهم، بدءا من إمضاء العرائض على النت والتصويت وصولا إلى الانخراط في حزب أو في نقابة. بالاعتماد على هذا، يركز مشروعنا الجديد على العلاقة القائمة ما بين البنية الطبقية والفعل الجماعي والمصالح الطبقية. نحن نتبع خُطَى إيريك أولن رايت (Erik Olin Wright) الذي يعرّف الوعي الطبقي على أنه تلك المظاهر من الوعي التي لها محتوى طبقي وآثار طبقية مناسبة. وهو يحاجج أن التمثل الذاتي للمصالح الطبقية يشكل، في مستوى التحليل المصغر (مايكرو)، المظاهر الرئيسة في الوعي الطبقي. استنادا إلى الإطار ذي الاستلهام الماركسي الذي بناه رايت، نتفحص المصالح الطبقية من خلال النظر إلى الطرق التي بها يُقَيِّم أناس من طبقات مختلفة المؤسسات الرأسمالية والديناميات الاجتماعية الطبقية.

تُظهر الأدبيات الحديثة أن المنتمين إلى الطبقة العاملة لهم مواقف نقدية تجاه الرأسمالية وتجاه التفاوت الطبقي، وأنهم يتبنون رؤى طبقية مناقضة لهما ويسندون سياسات إعادة توزيع أكثر مما يفعل المشغِّلون أو المتصرفون مثلا. وتتوافق نتائجنا الأولية مع ما تقوله هذه الأدبيات إذ، وبصرف النظر على الاختلافات بين بلد وآخر، للأمريكان اللاتين المنتمين إلى الطبقة العاملة أو من ذوي المواقع الطبقية ضمن العاملين اللانظاميين للحساب الخاص مواقف أكثر نقدية تجاه المؤسسات والأفكار والمخرجات النيوليبرالية (فهم مثلا أكثر نقدا للتفاوت في المداخيل أو لانعدام التدخل الحكومي) مما لدى المجيبين المنتمين إلى مواقع طبقية محظوظة (خبراء التصرف مثلا).

يسعى عملنا الجاري إلى التوسّع في هذه النتائج من خلال دراسة الكيفية التي بها يكون الفعل الجماعي آلية قادرة على تعزيز فهم الناس للمصالح المادية كما تهندسها مواقعهم الطبقية. وعليه، نحن نسعى إلى الإسهام في تحليل هذا الجانب منقوص التحليل من العلاقة السببية بين الطبقة والفعل الجماعي والوعي الطبقي. ونحن نفترض أن أثر الموقع الطبقي والاشتراك في الفعل الجماعي الموجه إلى المصالح في البلدان ذات التجارب الحديثة في التعبئة الشعبية الراديكالية، أي في البلدان التي كانت فيها الطبقة العاملة والقطاعات الشعبية فاعلَيْن مركزيَيْن في صعود اليسار، أقوى ممّا هو عليه في البلدان ذات المستويات الأخفض في النزاعات السّياسية أو تلك التي لا يزال فيها المنتمون إلى الطبقة العاملة مقصيين من التعبئة السياسية.

ونحن نعتقد أنه من المهم تطوير هذه الاستقصاءات، لا بسبب أن الطبقة هي المصدر الوحيد للحركية السياسية في المنطقة، بل لأننا نعتقد أن إمكانات مشروع سياسي تحرّريٍّ في أمريكا اللاتينية تتحدّد من خلال التزام الطبقة العاملة السياسي. على مثل هذا النشاط الحركي النضالي بالتأكيد أن يمضي يدا بيد مع التعبئة ضد مصادر أخرى للاضطهاد (وتقاطعاتها)، من قبيل احتجاجات النساء وإضراباتهن الجماهيرية ضد اغتيال النساء (femicidios بالإسبانية وfeminicide أو Femicide بالإنكليزية والفرنسية: مفهوم منتشر الاستعمال في العلوم الاجتماعية وعلى الأخص في دراسات الجندر، يعود ظهوره إلى القرن التاسع عشر (١٨٢٠-١٨٣٠)، ولكن توسُّعَ استعماله حديثٌ، وهو يشير إلى القتل العمد للنساء بسبب أنهن نساء بوصفه ممارسة اجتماعية ذكورية-المترجم) ومن أجل تقنين الإجهاض في الأرجنتين والشيلي، أو الحركة الأحدث في البرازيل أما هو فلا (#EleNão : حركة برازيلية تعتمد مجموعة مغلقة على الفايسبوك ووسم هاشتاغ كما لها وقع في الشارع، تركز على الدعوة إلى اعتماد خيار انتخابي معياري- إيتيقي لا سياسي وذلك بعدم انتخاب مرشح الرئاسيات البرازيلي جايير بولسونارو، وهي شبيهة بحركات أخرى منها #elejamais أو #elenunca (ومعنى شعاري الوسم هاشتاغ: هو، لا أَبَدًا)- المترجم) حيث قادت النساء والمجموعات المضطهدة عرقيا النضال ضد تنامي اليمين المتطرف. في سياق تاريخي يعود فيه اليمين إلى السلطة، وحدها طبقة عاملة متمكنة تدافع عن المصالح الطبقية متحالفة مع مجموعات مضطهدة أخرى ستكون قادرة على بناء حركة يسارية قوية بما يكفي لصد الفاشية الجديدة. ■

توجه المراسلات إلى بابلو بيريس <pperez@uahurtado.cl>
ودودولفو إيلبرت <elbert.rodolfo@gmail.com>

> الفقر والإقصاء الاجتماعي

في روسيا ما بعد الاشتراكية

بقلم زفيتلانا ياروشنكو (Svetlana Yaroshenko)، جامعة سان بترسبوغ الحكومية، روسيا

العمل من المنزل.صورة: سولماز غوسينوفو.

بدأتُ البحث في الفقر في روسيا في بداية السنوات ١٩٩٠ عندما شُرِع في تطبيق إصلاحات السّوق. كان ينظر للفقر على أنه كلفة التغييرات المجتمعية الحادة الحاصلة خلال فترة الانتقال من النظام التوزيعي السوفياتي إلى النظام الرأسمالي. كان ثمة قول يفترض بأن إدراج السوق سوف يخلق النمو الاقتصادي، ويحد من الفقر، ويوجد ظروفا تسمح للناس بأن يجعلوا الازدهار الاقتصادي ممتدًّا وأن يتحرّروا من دعم الدولة.

على عكس النبوؤات المتفائلة، وعلى الرغم من الاستقرار الاقتصادي للسنوات ٢٠٠٠، لا يزال الفقر قائما في روسيا. واستنادا إلى تقديرات مختلفة، يمكن اعتبار ١١ ٪إلى ٢٥ ٪ من الساكنة الروسية فقراء. إن نسبة الفقر الرسمية المتدنية والتي ناهزت ١٣ ٪ سنة ٢٠١٧ ناتجة عن طرائق تبخيسية استخدمت في احتساب الفقر والحد الأدنى المعيشي فيما تم تقدير نسبة البطالة المنخفضة على أساس التوسع في احتساب التشغيل اللانظامي وغير المأجور. لقد كان تسارع توسّع مدن روسيا الأكبر من خلال هجرة داخلية، وهجرة عمال الجمهوريات التي كانت سوفياتية وبذلك تناقصت نسبة فقراء المناطق غير الميتروبوليتانية. على أن الخبراء الحكوميين يعترفون بألاّ أكثر من ٤٠ ٪ من الروس بإمكانهم الاستفادة من منافع اقتصاد السوق، وهذه هي نفس نسبة الروس الذين ارتفعت مداخيلهم على مدى السنوات العشرين الأخيرة فيما حافظت مداخيل ٦٠ ٪ الباقية منهم على مستواها أو انحدرت بحدة. واستمر الفقر في صفوف المشتغلين والعائلات ذات الأطفال. ويظهر مُعامل جيني الروسي (تقدير إحصائي لتشتت توزيع المداخيل والثروة بين ساكنة بلد ما- المترجم) تنامي التفاوت الاجتماعي مارا من ٠,٢٦ سنة ١٩٩١ إلى ٠,٤٢١ سنة ٢٠١٠.

أجرينا أنا وزملائي في مركز كومي للعلوم (Komi) بحثا كيفيا طوليا درسنا فيه حالة الفقراء المسجلين والاستقصاءات التي اهتمت بالساكنة الحضرية في المنطقة الشمالية من روسيا خلال السنوات ٢٠٠٠. وقد اكتشفنا أن الإقصاء الاجتماعي تمدّدت رقعته. لقد أسهمت عوامل الطبقة والجندر وردود الفعل الدفاعية على اقتصاد السوق في التأثير في استمرار الفقر وفي اكتسابه مظاهر خصوصية. لقد صار الإقصاء الاجتماعي مُمَأْسَسًا.

تمدد قطاع التشغيل منخفضِ التأجير، وقد أدّت إعادة هيكلة التشغيل خلال السنوات ١٩٩٠ إلى تسريح العمال في الصناعات الثقيلة وإلى توسّع قطاعيْ تجارة التفصيل والخدمات. وعلى العموم، كانت مواطن الشغل الجديدة هذه أقل أجرا ولم يتمتع شاغلوها إلا بالقليل من المنافع. وبأثرٍ من ذلك، تمّ تأهيل القطاع العمومي خلال السنوات ٢٠٠٠ والتقليص من النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الخدمات غير المبنية على منوال السّوق مثل التعليم والرعاية الصحية. وباعتبار حث الخطى الذي سار عليه نزع الصبغة الصناعية عن الاقتصاد وإضفاء طابع السوق على الاقتصاد الخدمي انفتحت مناقشةٌ حول أيّ القطاعات عانى أكثر من إصلاحات السوق ومن ثمّ من يكونون الأكثر احتياجا، أَهُمُ العمّال ذوو الياقات الزرقاء (كناية عن العمال اليدويين والصناعيين وأعوان التنفيذ عامة-المترجم) أم مستخدمو القطاع العمومي. وقد وجدنا أن العمال ذوي الياقات الزرقاء لا يكونون الأوائل في مكابدة الآثار السلبية لإصلاحات السوق فحسب بل هم يمثلون أيضا القسم الأوسع ضمن مدقعي الفقر.

بل إن الروس الأكثر تعرضا للإقصاء الاجتماعي، عنيتُ الباقين في حالة الفقر المدقع على مرّ فترة زمنية مديدة، هم من مستخدمي هوامش سوق الشغل. وكانت للسوق آثار جندرية أيضا، حيث وجدنا أن الفقر بالغ التأنيث،

لا بل إنّ ذلك يصحّ على الأخصّ حين يكون الرجال بصدد مكابدة آثار توسّع تحوّلهم إلى بروليتاريا رثة. ففي نصف الحالات التي درسنا كانت المداخيل منخفضة إلى الحد الذي لا تسمح للأفراد إلا بأن يُعيلوا ذواتهم لا غيْر.

وفيما كان الوضع خلال السنوات ٢٠٠٠ يجعل كلّ شخص أقرب إلى أن يقع في الفقر كلما كان أقرب إلى الانتماء إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا، صرنا، بعد ذلك بعقدٍ، نرى أن الجندر لم يعد في ارتباط بالطبقة الاجتماعية إذ صارت الأمهات العزباوات من مختلف الطبقات الاجتماعية أقرب إلى معاناة العَوَز الاقتصادي. بكلمات أخرى، لم تشهد المنافع الاجتماعية التي كان العمال المأجورون يتمتعون بها في ظل الاشتراكية التي كانت قائمة تعويضا لها من خلال تزايد الفرص في اقتصاد السّوق الصاعد. لقد تزايدت الضغوط البنيوية حيث كانت آثار الطبقة والجندر متوازية.

وفيما امتدت علاقات السوق إلى التشغيل (الإنتاج وإعادة الإنتاج) تغيرت السياسة الاجتماعية بطريقة حادة. فضمن الإيمان بالسوق الحرة، والانتقاد الآحادي للاشتراكية التي كانت قائمة والرطانة المنتشرة حول الحاجة إلى التحرر من الأبوية السوفييتية («عدم فعالية» النظام السوفييتي «واستبداديته» اللتان هندستا ثقافة التبعية للدولة) كان ثمّة، واقعا فعليا، تقليصٌ في التزام الدولة بالحفاظ على مستوى أدنى من الرعاية. ومنذ ١٩٩١، تم تحوير الطريقة التي بها يتم احتساب كلفة المعيشة الدنيا في روسيا ثلاث مرات بحيث صارت أكثر صرامة وتوقف الأجر الأدنى عن التوافق مع أدنى الأمان المالي الفعلي[١].

في الأثناء، تم الحفاظ على المبدأ ذي الأساس العمالي القاضي بضمان النفاذ إلى السلع الأساسية بوصفه مقياسا مفتاحيا في السياسة الاجتماعية مثلما يوضحه الترابط بين الأجر الأدنى، والمنح الدنيا والمنافع الخاصة بتربية الأطفال وكلفة المعيشة الدنيا[٢]. ولكن موطن الشغل لم يعد هو مركز الاستناد في تخصيص المنح المسداة حيث تمّ تعويضه بالعائلة. وبذلك صار النفاذ إلى منافع تربية الأطفال وتغطية تكاليف السكن والمساعدات الاجتماعية المستهدفة محدّدا بتقييم الدخل العائلي. لقد صارت السياسة الاجتماعية تدار انتقائيا حسب دخل المستفيد وإمكانية الاستجابة إلى بعض الشروط.

تبعا لذلك، صار الفقر موصوما حيث مرّ من كونه مظهرا من مظاهر الحياة وظاهرة مؤقتة مثلما كان عليه زمن السوفييت إلى مشكل مستمرّ وكليّ، بل إن تدبير توفير المساعدة الاجتماعية يتمّ بطريقة تتجاهل الأكثر احتياجا. فمن ضمن الفقراء المسجلين رسميا، نجد واحدا من كل ثلاثة في حالة الفقر المدقع وثلثين في حالة بطالة منهما ثلثان رئيسات عائلات. وعليه، لا تفعل المساعدة الاجتماعية المستهدفة إلا تعويض الأجور المنخفضة، إذ لم تعد تأمينا ضد مخاطر البطالة والفقر.

تطالب إيديولوجيا المسؤولية الفردية الناس الأكثر فقرا بأن يعبّئوا كل الموارد التي تتوفر لديهم وأن يبذلوا جهودا خارقة من أجل تفادي الفقر والإقصاء الاجتماعي، وهم يستخدمون الموارد التي جمّعوا في أوقات سابقة من أجل تفادي آثار نظام التشغيل المُعادة هَيْكَلَتُه وانهيار النظام التوزيعي الاشتراكي السابق وتركيز أكثر مشاريع السوق ليبراليةً في بلد كان اشتراكيا. أُجبر العمال على الهجرة بحثا عن شغل وعملوا في أعمال ثانية لوقت جزئي، وتناضل النساء في القطاع الخدمي حول قضايا جندرية بوصفهن عاملات وبوصفهن أوائل الراعين في سياق خوصصة الرعاية الاجتماعية. وتستخدم المنح لاستكمال ما تخلّفه الأجور الزهيدة من نقص حيث كان ثلثا مجيبينا العاطلين من المنوحين.

حاليا، نحن نشهد اتساع مدى أثر الدوّامة حيث صار الأطباء ومحاضرو الجامعات هم أيضا عرضة لعدم الاستقرار الاقتصادي. ومثلما يُظهر ذلك بحث تاتيانا ليتكينا (Tatiana Lytkina) في أحياء متأزمة من جمهورية كومي، اتسعت دوائر الفقر بما قد يمسّ كل سكان المدينة. من الواضح أن ليس ثمة فرصا ومزايا تتمتع بها بعض المجموعات في المدن الرئيسة من خلال آليات السوق إلا لأنّها حوّلت عديدين آخرين إلى هوامش المجتمع.

في الأثناء، صار إصلاح الدولة لنظام المنح المقترح مؤخّرا، بما في ذلك الترفيع في سن التقاعد، حلبة تنافس بين مختلف المجموعات يهدف إلى لفت الانتباه عوضا عن أن يكون منتدى لمناقشة آفاق البلد واحتياجات الروس العاديين. ومثلما كان عليه الأمر خلال السنوات ١٩٩٠، نزل الشبان الروس إلى الشوارع للاحتجاج والمطالبة بمستقبل أفضل لجيلهم.

اعتمد هذا المقال على المصادر التالية:

Lishnie liudi, ili O rezhime" ,(٢٠١٧) Svetlana Yaroshenko
"iskliucheniia v postsovetskom obshchestve
«زائدون عن الحاجة: نظام الإقصاء الاجتماعي في روسيا ما بعد السوفييتية» وقد ظهر في , *Ekonomicheskaia sotsiologiia* ١٨ (٤),: ٦٠–٩٠;

(Tatiana Lytkina and Svetlana Yaroshenko (forthcoming,
"Vozmonaia li sotsiologiia dlia trudiashchikhsia klassov v Rossii"
«هل إن علم اجتماع الياقات الزرقاء ممكن في روسيا» وقد ظهر في:
Mir Rossii.

توجه كل المراسلات على العنوان <s.yaroshenko@spbu.ru>

[١] لم يتم ربط الأجر الأدني بكلفة المعيشة الدنيا إلا بداية من ١ أيار-ماي ٢٠١٨

[٢] سنة ٢٠١٠، كنت كلفة المعيشة الدنيا للفرد في روسيا ٥٦٨٥ روبل. وكان الأجر الأدنى ٤٣٣٠ روبل شهريا. وكانت منحة البطالة الشهرية الدنيا ٨٥٠ روبل فيما كانت أعلى منحة ٤٩٠٠. وكانت أدنى منحة شيخوخة ٦١٧٧ روبل في الشهر فيما كانت منحة الطالب الشهرية تساوي ١٣٤٠ روبل. وكانت منحة رعاية الأبناء ٢٠٢٠ روبل في الشهر فيما كان معدل الأجر الشهري ٢٠٩٥٢ روبل. وبتاريخ ٠١-٠١-٢٠١٠ كان الروبل الروسي يساوي ٠,٠٢٣ يورو، وفي ١٣-١٢-٢٠١٠ كان يساوي ٠,٠٢٤ يورو.

> البروليتاريا والمستلحقين الحضريين في الصين

بقلم نغاي-لينغ سوم (Ngai-Ling Sum)، جامعة لانكستر، المملكة المتحدة

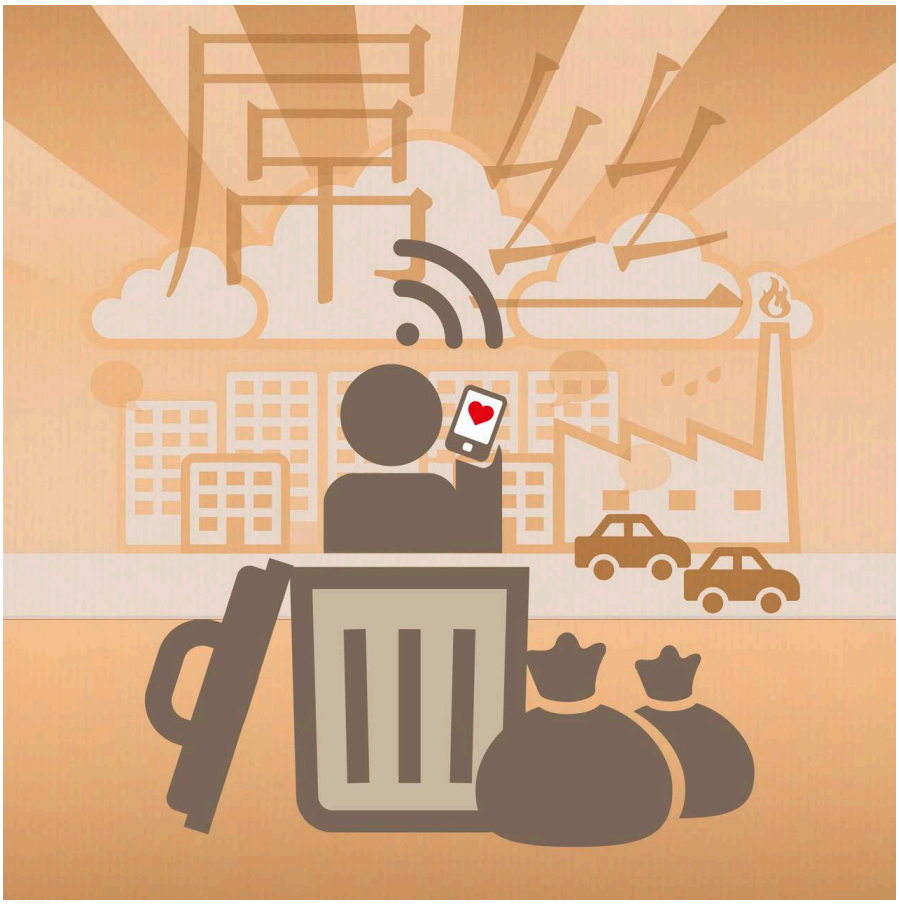

توضيح بواسطة أربو.

ستخدم ماركس وإنجلز لفظة البروليتاريا الرثة (Lumpenproletariat) في صيغ هي على الأغلب وصفية مُحقِّرَةٌ وبلاغية. واحتلت «الطبقة الدنيا» موقعا مماثلا في الخطابين الاقتصادي والسياسي الذين راجا خلال السنوات الأخيرة فيما حازت لفظة «ذوو الهشاشة» دلالة أكثر إيجابية. تستخدم هذه الورقة مفهوم غرامشي الطبقات «المُسْتَلْحَقَة» أو «المُوَلَّى عَلَيْهَا» الذي يهدف إلى إجمال الطبيعة متعدّدة المستويات التي يكتسيها الاستغلال والاضطهاد والهامشية، وهي المظاهر التي تتسم بها العديد من المجموعات المولّى عليها والتي تفتقد، نسبيا، الاستقلالية عن هيمنة المجموعات الاجتماعية المسيطرة. تنظر الحالة التي أدرسُها في الكيفية التي بها انعكست تجربة الفقر والتفاوت المعيشة لدى شريحة محددة من الفقراء الحضريين في الصين منذ أزمة ٢٠٠٨ المالية تَمَّتْ هويّةً جديدةً (دياوزي (diaosi)) باستخدام وسائط التواصل الاجتماعي بغية خلق سرديات شخصية وثقافة فرعية تعكس القيم والمعايير الهيمنة بطريقة تسخر فيها الذات من نفسها.

> هوية الدياوزي (المنهزم) المستلحقة في الصين

عمقت أزمة ٢٠٠٨ المالية سوء ظروف الطبقة الدنيا الحضرية أولا بسبب تصاعد البطالة ومن ثم بسبب آثار المشاريع الحضرية الضخمة المستدينة والازدهار العقاري الذي دفع به البرنامج الحكومي التحفيزي المكثف. انتهى تملك العقارات المستدين إلى ارتفاع أثمان المساكن، وأثمان الإيجار السكني وتكاثر مدن الأشباح وتزايدت معاناة العمال النازحين جراء ساعات العمل المديدة ذات الأجور المتدنية من دون التمتع بحقوق السكن الحضري وما يتصل بها من منافع رعائية. وكان على من لا يتمتعون بالإقامة في المبيتات التي توفّرها المصانع أن يدفعوا إيجارات أرفع

مقابل السكن في إقامات متدنية المعايير تقع في ضواحي المدن، أو أن يعيشوا في أفضية على حدود المساكن (شرفات، أسطح، حاويات، دهاليز تحت أرضية،...) في المراكز الحضرية. لقد كان في بيجين سنة ٢٠١٠ مثلا ما يقارب المليون مهاجر متسوّغ لحجرات صغيرة يتقاسمون أثمان إيجاراتها التي تقارب ٦٥ دولارا أمريكيا كل شهر وتقع في دهاليز تحت الطوابق الأرضية وفي المساحات التخزينية، من دون نور طبيعي وبمراحيض ومطابخ مشتركة. هناك يجتمع عمال الخدمات زهيدة الأجر من قبيل الندلاء والحلاقين وحراس البوابات وخدم المتاجر وباعة الشوارع والطباخين والحراس الأمنيين وعمال البناء. يُطلق على مجموعات المستلحقين هذه «قبيلة الفئران» مثلما أوضح ذلك شي ين سيم (C.Y. Sim) في شريط الفيديو الذي أنتجه سنة ٢٠١٥ .http://creativetimereports.org/2015/01/24/sim-chi-yin-rat-tribe-beijing-underground-apartments

ومنذ أواخر ٢٠١١، بدأ العديد من المهاجرين الشباب العاملين في مصانع حقيقة أو افتراضية، والمنغمسين على الآخر في ثقافة البوب على النت ووسائط التواصل الاجتماعي بالردّ على الشعور بالتفاوت واللاعدالة التي كان يعتريهم وذلك من خلال سرد هامشيتهم واستلحاقيتهم وبتعابير تشير إلى هوية جديدة. انبثق موقع موضوع الدياوزي، ويعني حرفيا مولعين بلاعب كرة قدم مشهور، من معارك على النت بين مولعين متنافسين. عندها أعادوا تمثيل هويتهم هذه بطريقة سخروا فيها من ذواتهم بتسميتها «مولعون بالقضيب»، وقد تيسر ذلك لتماثل نطق الكلمتين تقريبا. وسرعان ما انتشر هذا القَلْبُ على وسائط التواصل الاجتماعي. وبعد ذلك بشهرين كانت هذه الهوية قد سُكّت، حيث اجتذبت ٤١,١ مليون بحث على غوغل و٢,٢ مليون نشرة على مدوّنة ويبو الشَبِيهَة الصينية لشبكة تويتر (Weibo). وبدأ المستحلقون الشباب يعلنون أنفسهم دياوزي وأنشأوا مختلف أنواع غرف المحادثات ووسائط التواصل الاجتماعي ذات العلاقة مثل YY و QQ(YY- شبكة تواصل اجتماعي صينية على النت تستخدم أشرطة فيديو أنشأت سنة ٢٠٠٥ وتجمع الآن ما يقارب ٣٠٠ مليون مشترك- المترجم. QQ – خدمة تراسل فوري على النت صينية المنشأ توفر كذلك خدمات الموسيقى والألعاب والتبضع والتدوين المختصر، كانت في بدايات سنة ٢٠١٤ تجمع ٢٠٠ مليون مشترك- المترجم).

كانت المعاني الجديدة تضاف على وقع جولان الخطاب والهوية على وسائط التواصل الاجتماعي. وسرعان ما استجمعتْ مشاعر العمال المهاجرين حيال التفاوت والهامشية والإقصاء والمصاعب الاقتصادية والحرمان والمعاناة الاجتماعية وكذا رغباتهم الاستهلاكية والرومنطيقية غير الملبّاة. مثلوا أنفسهم على أنهم منحدرون من خلفيات غير محظوظة، ذوو أجور زهيدة، متدنو الاستهلاك ومفتقدون للارتباطات الاجتماعية. كانت مداخيلهم الزهيدة واستهلاكهم وقدرتهم على الاستلاف وكذا منزلتهم الاجتماعية المتدنية متزاوجة اجتماعيا-عاطفيا مع إحساس بعيش حياة متدنية القيمة ذات ساعات عمل مديدة، وسكن فقير وآفاق مهنية غير يقينية، وافتقاد للحياة العائلية وشعور بالذنب تجاه آبائهم الذين تركوا وحياة مفرغة عاطفيا ورومنطيقيا. وكثيرا ما يتم إبراز ذلك في سرديات الدياوزي حول كيفية قضائهم عيد القديس فالنتاين، وعيد الميلاد، والمواسم الاحتفالية وتلك الساعات القصار التي يبحثون فيها عن رفاق على النت. تعبر مثل هذه الخطابات العاطفية الصادرة عن الهوامش عن تجارب اجتماعية جماعية جذورها راسخة في التفاوتات التي تتولد كل يوم من تلافيف الحياة الاقتصادية والاجتماعية الحضرية.

كما يجد هذا الوجود الاستلحاقي اليومي تعبيرا له من خلال الثنائية الحيوية-السياسية التي تصف أنموذجين جَسَدِيَّيْن رئيسيين مُجَنْدَرَين على قاعدة نفاذهما غير المتساوي إلى الدخل والاستهلاك والفرص وشبكات السلطة والحب والرومنسيات والحميمية. يستهجن الدياوزي الذكور ذواتهم على أنهم منهزمون «فقراء، قصيرو القامة ودميمون». بمداخيلهم الزهيدة وأجسادهم غير الجذابة يبنون ذواتهم على أنّهم غير قادرين على إبهار الفتيات من خلال إغراقهن بالهدايا المادية و/أو من خلال سحرهن. هم ممّن «لا منزل له، ولا سيارة ولاعروس-حبيبة» يقضون معظم أوقاتهم في المنزل مستخدمين هواتف نقالة زهيدة الثمن، مبحرين على النت وخائضين في الألعاب الافتراضية مثل DotA. وشيئا فشيئا انتقل هذا البناء الهوياتي إلى المستلحقات. عندها نجد غاوفوشوا (gaofushuai). أعضاء هذه المجموعة الأعلى يبدون (١) « طوال القامة، أغنياء ووُسَمَاءُ»، (٢) «أمراء» لهم ارتباطات خاصة مع الحزب أو الدولة تجعلهم قاردين على التمتع بالحضوة في التشغيل والنفاذ إلى ما يريدون. هم يتمتعون بـ«الكنوز الثلاثة» (الآيفون، والسيارة الرياضية، والساعة ذات التصميم الراقي) ويقدرون على اجتذاب الجميلات. تستوجب هذه الثنائية مزيجا من موهبة النقد، والسخرية من الذات والحماية الذاتية والترويح عن النفس. هي طريقة يومية في الاحتجاج على اللاأمان في صين رأسمالية الدولة من أجل التخفيف منه. ويُزاد من إبراز ما ينتج عن الهوة الفاصلة بين هذين المجموعتين المتخيّلتين من خلال ما يبث على النت من أشرطة الصور المتحركة والصّور والمنوعات التليفيزيونية والمحادثات المتخيلة الساخرة. للمجموعتين طريقتان مختلفتان في التنقل (الحافلة مقابل سيارة بي أم دبليو) ونوعان مختلفان من الهواتف الذكية (نوكيا مقابل آيفون)، ومواقع أكل مختلفة (محلات الشوارع الخلفية مقابل المطاعم باهضة الثمن) ولقاءات رومانسية مختلفة. اختصارا للقول، سرديات الدياوزي تعكس سخرية ذاتية من مصير لا مسقبل فيه ولا أمل، ومن البؤس العاطفي في العالم الرومانسي ومن العداء الكامن ضد النخبوية الاجتماعية التي يجسدها الأمراء، ومن الإحباط الناتج عن اللّفظ في مجتمع غير متساو. ■

توجه المراسلات إلى العنوان <n.sum@lancaster.ac.uk>

> التشكل الطبقي والرأسمالية الزراعية

بقلم تانيا موراي لي (Tania Murray Li)، جامعة تورنتو، كندا

قرية تحيط بها مزارع نخيل الزيت. الصورة: تانيا لي.

من يملك ماذا؟ من يفعل ماذا؟ من يحصل على ماذا؟ ما الذي يفعلونه بفائض القيمة؟ تمنح هذه الأسئلة الأربعة التي أوجز وضعها عالم الاقتصاد الاجتماعي الزراعي هنري برنشتاين (Henry Bernstein) نقطة انطلاق بالغة الإفادة في تحليل التشكل الطبقي الريفي. وتناسب الأسئلة بصفة خاصة المواقع التي تحدد فيها ملكيةُ الأرض والقدرةُ على إعادة استثمار فائض القيمة في زيادة مساحة الأرض وفعاليتها الإنتاجية مَن مِن أصحاب الملكيات المُزارعين يكون قادرا على استدامة ممتلكاته وتحقيق التراكم ومن منهم تتناقص مساحات أراضيه. درستُ مثل هذه المواقع في ركن قصيٍّ من ريف أندونيسيا حيث عاينتُ التشكّل السّريع للطّبقات الريفية على أثر اقتطاع مُزارعي المرتفعات الأهلية قِسْمَاتٍ فردية من أرضهم الجماعية التي كانت، وبدأوا بزراعة الكاكاو. ومذّاك فصاعدا لم يعد بإمكانهم أن ينسحبوا نحو الإنتاج الكفافي على اعتبار أن ما حازوه من مقاسم أرض صغيرة الحجم لا يسمح بإنماء ما يكفي من الغذاء للعائلة ولتغطية الاحتياجات النقدية الضرورية للباس ولرسوم التسجيل في المدارس وما إلى ذلك. وعليه، كان عليهم أن يُكثّفوا من الإنتاج المُوَجَّهِ إلى السّوق وأن يأملوا في أن يحصلوا على ما يكفي من المال لتغطية احتياجات العائلة والحفاظ على إنتاجية مَزارعهم. من أخفقوا خسروا أراضيهم وكانت تلك حالة مدرسية (أنموذجية) لما يحدث عندما تتحوّل المَزارع الصغرى إلى شركات صغرى تصير بفعل كونها محكومة بالعلاقات الرأسمالية مهددة بخسران كل شيء ما لم تتمكن من الاستثمار للحفاظ على تنافسيتها في حين تعجز عن أن تظلّ على ما هي عليه بفعل إخفاقها في تغطية نفقاتها.

شيئا فشيئا تغيرت سيرورة التشكل الطبقي الزّراعي الذي وصفتُ للتوّ بأثرٍ من مجموعة عوامل أخرى. أهمّ العوامل هي التّحويلات والحوّالات البريدية الحكومية. للعائلة المُزارعة التي تتلقى تحويلا نقديا حكوميا قارا مثل «المنحة العائلية » (Bolsa Família) البرازيلية أو تحويلات من أفراد العائلة العاملين في مكان آخر، سندٌ يقيها خطر افتقاد مَزارعها أثناء الأوقات العصيبة (عندما تكون أسعار بيع المحصول منخفضة مثلا، أو لدى تداينٍ عسير الدفع أو محاصيل سيّئة، أو الإصابة بمرض أو في حالة طوارئ عائلية،... إلخ). يمكن أن تُستخدم التحويلات في شراء الأرض، أو الإقراض أو الاستثمار في الدراسة، كما يمكن أن تُستخدم في بناء منازل جالبة للأنظار أو الخوض في إعداد زيجات ذات تكاليف باهضة ولكنها تخدم بناءَ العائلة شبكاتِ علاقات اجتماعيّة والترفيعَ من قدرتها على النّفاذ إلى الموارد المُنتِجة (مثل العقود والقروض والمعلومات والإعانات مثلا). يمكننا اليوم رؤية «منازل التحويلات» وعوارض أخرى دالة على الأدوار المتحوّلة التي يضطلع بها كل من الأرض والعمل ورأس المال على امتداد أرياف آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. في هذا المستوى لا تزال الأسئلة الأربعة التي عرضناها أعلاه (من يملك ماذا؟ من يفعل ماذا؟ من يحصل على ماذا؟ ما الذي يفعلونه بفائض القيمة؟) صالحة للاستخدام في تحليل التشكل الطبقي في المجال الزراعي ولكنها في حاجة

«

إلى التأويل على امتدادٍ أوسع بحيث تشمل طيفا أعرض من العلاقات غير الزراعية.

بالانتقال من مستوى المَزارع الصغيرة أو العائلية إلى مستوى التحكّم في تحوّلات ملكية الأرض الضخمة، يتعقد التحليل الطبقي بفعل القوى غير المشمولة بالسوق، تلك التي تحدّد «من يملك ماذا؟» و«من يحصل على ماذا؟» في المناطق الريفية. في الفيليبين، كما هو الحال في العديد من مناطق أمريكا اللاتينية، هَيْمَن كبار مُلاّك الأراضي الذين تملكوا أراضيهم خلال الحقبة الاستعمارية الإسبانية على السياسة وحدّدوا القواعد بحيث يمكنهم أن يتمسّكوا بأراضيهم حَسَبَ ما إذا كانت مُنتِجة أم غير منتِجة. وفي أندونيسا، وفي غيرها من بلدان جنوب شرق آسيا، حيث ما من تاريخ استعماري لكبريات مِلكيات الأرض، يستخدم سياسيو اليوم وموظفو الدولة سلطات مكاتبهم الرّسمية وغير الرّسمية للنفاذ إلى تحوّلات الملكيات الضّخمة. في هذه الأماكن، ليست الأرض هي التي تُكْسِبُ موقعا في المكتب السياسي بل احتلال موقع في المكتب السياسي هو الذي يؤدّي إلى حيازة الأرض. وحيث أنّه يمكن الحصول على الأرض من خلال المضاربة أو الاستعاضة عن ملكيتها بربح وفير، فلا علاقة بين أن يكون المرء «مَالكا زراعيا» وبين الرأسمالية أو الفلاحة.

صار فهم الطابع الطبقي للمَزارع وأراضي الزراعات الضخمة مُلحّا اليوم لأنّ هذا الشكل من الإنتاج بصدد التوسع بصفة مهولة. ففي أندونيسا مثلا، تمسح مَزارع نخيل الزيت ١٠ ملايين هكتار وترغب الحكومة في توسيع مجالها الترابي إلى ٢٠ مليون هكتار. وفي اللاوس وكمبوديا، مَزارع المطاط هي التي تستحوذ على المزيد والمزيد من الأراضي، وفي البرازيل وجاراتها من البلدان الأخرى يصحّ الأمر على مَزارع الصويا المُمَكْنَنَة. وكثيرا ما تكون هذه المَزارع والمساحات المزروعة، سواءٌ أكانت مملوكةً للأفراد أم للشّركات الوطنية أم الشركات العابرة للقوميات، غيرَ «رأسمالية» في المعنى الذي قد نجده في الكتب بما أنها لا تدفع ثمن السوق لأيٍّ من مدخلات نشاطها. هي تتلقى الدّعم السخي من تأجير الدولة للأراضي بالمجّان أو بمقادير دنيا، وتتمتع بالبنية التحتية المدعومة حكوميا، وبالتخفيضات على الأداءات والائتمانات الميسرة. كما أنها تحصل أحيانا على عمل مأجور بخس الثّمن بما يتوفر من خلال مخططات الهجرة المدعومة حكوميا. والحقيقة أنه يمكن «للمستثمر» متعدّد القوميات، والذي كثيرا ما يُتَصَوَّرُ على أنّه الرأسمالي الأنموذجي، أن يستمثر القليل أو ألاّ يستثمر البتة، معتمدا بَدَلاً من ذلك على المُدخلات المجانية أو المدعومة.ويمكن للمشاريع الزارعية الكبرى أن تعتمد بصفة بالغة على الزّراعة التعاقدية أو على مخططات المُزارعين غير المقيمين وهو ما يضع السؤالين من يملك ماذا؟ ومن يحصل على أي قسم من المرابيح المتدفقة؟ يتمّ تبرير دعم المَزارع الكبرى من خلال التحجّج بأن مُنتجي المحاصيل الضخمة يأتون بـ«التنمية» وبمواطن الشغل مع التجاهل التام لمختلف أنواع الأعمال والتنمية التي يقتلعونها أو لما تتيحه المواقع الاحتكارية التي يحتلونها من فُرص الإلزام والابتزاز.

يستفيد المسؤولون الحكوميون والسياسيون من توسّع المشاريع الزراعية الضخمة التي تفتح الباب لدفق من المداخيل تتأتى من الرُّخَص والرّسوم والرَّشَاوَى والابتزاز، وكثيرا ما يكونون أعضاء في الهيئات القيادية للشركات. كيف يمكن لنا أن نحلّل التشكل الطبقي لهذا التمازج المُتداخل بين الأشخاص-الدّولة-الشركات؟ لا تزال العلاقات الطبقية التي يمكن لنا رؤيتها بين رأس المال والعمل في مستوى الإنتاج تكتسي أهمية ولكن مستويات وعلاقات أخرى في حاجة إلى أن تكون محل تفحص هي أيضا. لم يَحُلَّ رأس المال الكوني ببلدان مثل البرازيل وأندونيسيا من تلقاء نفسه ذلك أن طريقه كانت قد عبّدتها كل أنواع الرّوابط والتحالفات والقوانين والخطابات. بعض المفردات التي تظهر في الأدبيات ذات الصلة تبرز التآزر بين قوى الدّولة وقوى غير الدولة في التمكين من مثل هذا الاستثمار ومن ثم التيسير «للنخب القنّاصة» أو «لرأسماليي المحسوبية». وليست مثل هذه الامتزاجات الهجينة مقتصرة على الزراعة أو على الجنوب الكوني، ذلك أن الشركات الكبرى مدعومةٌ في الكثير من الأحيان بأفعال سياسية واحتكارات تسمح بها الدولة وهي تستحوذ على أرباح مهولة من قدرتها على الاستحواذ على الرَّيْعِ غير المستحق. ويمكن للأسئلة الأربعة أن تكون مُرْشِدًا نحو تحليل هذه التشكلات إذ نحن لا نزال في حاجة إلى أن نعرف من يملك ماذا؟ ومن يفعل ماذا؟ ومن يحصل على ماذا؟ وما الذي يفعلون بفائض القيمة؟ ولكن لنُعِدْ القولَ إنّ هذه الأسئلة في حاجة إلى توسعة مجالها بحيث تشمل أشكال الملكية، والعمل والاستثمار ، تلك الأشكال التي تشتغل ما بين المستويات. وبقدر تمدد التشكلات الطبقية وتداخلها تكون أكثر غموضا في عيون عمال المَزارع والمُزارعين المتعاقدين أو المالكين الصغار المستقلين حبيسي العلاقات الابتزازية التي لا يقدرون على تحديدها ناهيك عن الاحتجاج عليها. ■

توجه المراسلات إلى العنوان <tania.li@utoronto.ca>

> التعايش مع (ومقاومته) إصلاح الرعاية الاجتماعية في المملكة المتحدة

بقلم روث باتريك (Ruth Patrick)، جامعة يورك، المملكة المتحدة

حقوق النشر: برنامج
Poverty 2 Solutions، 2017

على امتداد الخمسة وثلاثين عاما الماضية، كان نظام الأمان الاجتماعي في المملكة المتحدة عرضة لموجات متعاقبة من الإصلاح. تمّ إحداث التغييرات فيه بوصفها جزءا من الجهود المبذولة لإنهاء ما يُكثر السياسيون وصفه على أنّه «ثَقَافَةُ تبعيّة للرّعاية» ومن أجل إسناد دورٍ لا سابق لجسامته لمشروطيّة الرّعاية أي رهن التمتّع بمنافعها بشروط (على الأغلب ذات صلة بموقع العمل). كانت التغييرات الأهم قد أُحدثت في ظل حكومات حزب العمل الجديد (New Labour)، ثم في ظل حكم المحافظين لما بعد ٢٠١٠. كان مستوى الاقتطاعات نسبَةً إلى دعم الدولة مُذهلا وآثاره قصوى. ويمكن لبعض المعطيات أن تكون دالّة هاهنا.

مقارنة بسنة ٢٠١٠، سيكون الإنفاق على الأمان الاجتماعي التقاعدي في سنة ٢٠١٢ أقل بسبعة ثلاثين مليار جنيها استرلينيا على الرغم من تصاعد الأسعار وتزايد كلفة المعيشة. ويمثل ذلك تناقصا يعادل ٢٥ ٪ في مقدار الإنفاق الجملي على المنافع، مع اقتطاعات كبيرة في النفقات على العجز خاصة، وهي التي صُمّمت لمساعدة الفئات الأكثر عرضة للمخاطر في مجتمعنا.

من غير المفاجئ والحال هذه إذًا أن يتزايد أثرُ هذه الاقتصاعات من دعم الأمان الاجتماعي في تصاعد فقر الأطفال وتفاقم الفاقة والمزيد من التبعية لبنوك الإطعام في صفوف العائلات الأكثر فقرا في المملكة المتحدة. يقدّر معهد الدراسات الجبائية أن فقر الأطفال المطلق مُقْبِلٌ على تسجيل ارتفاع بأربع نقاط مئوية فيما بين ٢٠١٥-٢٠١٦ و٢٠٢١-٢٠٢٢، نَاسِبًا ثلاثة أرباع هذا التزايد (ما يعادل ٤٠٠,٠٠٠ طفل) إلى التغييرات المُحدَثة في إسناد المنافع. ويقدَّر الإحسان المقاوم للفقر، مؤسسة جوزيف راونتري (Joseph Rowntree Foundation) أن ما يتجاوز ١,٥ مليون شخص واجهوا العَوَزَ في وقت ما من سنة ٢٠١٧ فيما سلّم أكبر بنوك الإطعام في المملكة المتحدة The Trussell Trust ١,٣٣٢,٩٥٢ علبة طعام كافية لثلاثة أيام إسْنَادًا لمن وقعوا تحت أثر أزمة ٢٠١٧-٢٠١٨ المالية.

وعلى الرغم من هذه المعطيات، لا تزال حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بتغيير صِيَغ الانتفاع بالأمان الاجتماعي مواصِلة تبريرَ حزمة الإصلاح الرّعائي التي تتمسك بها. ويتمثل ذلك الإصلاح في الاستمرار في إدراج الائتمان الشامل (Universal Credit) الذي وُضع لتبسيط نظام الانتفاع وصُمّم بالنسبة إلى العمل ولكنه تعرض إلى إشكالات في تصميمه ولدى وضعه، كما تستمر الوزيرة الأولى تيريزا ماي (Theresa May) في المحاججة بأن «العمل هو الطريق المثلى نحو الخروج من الفقر»، على الرّغم من قيام الدليل على أن العديدين الذي يناهزون ثلثي الفقراء يعيشون حاليا ضمن أُسَرٍ أَحَدُ أفرادها له شغل.

«

ثانية من فيلم "الكل في هذا معا. هل الفوائد ابداً خيار نمط حياة؟ بواسطة Dole Animators ٢٠١٣.
حقوق النشر: Dole Animators

> تجارب الإصلاح الرّعائي المعيشة

ضدًّا عن هذا السياق، من المهم استكشاف التجارب اليومية في معايشة الإصلاحات المحدثة وتوثيق أثر الإصلاح الرعائي في حياة المتأثرين به مباشرة. كان ذلك هو غرض دراسة تجارب إصلاح الرعاية الاجتماعية المعيشة The everyday realities of welfare reform التي تابعتْ أوضاع عدد صغير ممن تأثروا بالتغييرات الحاصلة في إسناد المنافع ويعيشون في مدن شمال إنكلترا. من خلال محادثات متكرّرة مع باحثين عن شغل، وأولياء من دون أزواج، وذوي إعاقات، أمكن لنا أن نتعقب أثر الإصلاح الرعائي في حياة الأفراد والكيفيات التي بها تتناقض سردياتٌ سياسية تقول إن « إصلاح الرعاية الاجتماعية ضروريٌّ وهو يعمل جيّدا» تناقضا كليا مع التجارب المعيشة للمتأثرين به تأثرا مباشرا.

من منظور المشتركين في الدراسة، خلقت التغييرات المتتالية في ما يتلقّونه من منافع مناخا من اللاأمان الاجتماعي يصحبه انشغالٌ وقلقٌ مُسْتَمِرّان حيال الكيفية التي بها سوف يتيسر للأفراد الذين تأثروا بها أن يتعاملوا معها. كما أن سيرورات المطالبة بالتمتع بالمنافع تثير الانشغال وعلى الأخص جرّاء تقييم المنافع المُسندة لذَوِي الإعاقة بما حَوَّلَهَا إلى مصدر قلق بالغ وانعدامٍ لليقين. تصف شارون ذات الإعاقة ما أحست به حينما رأت أنّ مقدار ما تنتفع به عُرضةٌ لإعادات التقييم المتتالية: «لقد وَضع ذلك على كاهلي الكثير من الضغط... أنا لا أكفّ عن التّفكير في الأمر».

بل إن تزايد مشروطية الرّعاية يعاش ببالغ السّلبية مع الحضور الدائم لخطر الجزاءات وما يترتب عليها من افتقاد المداخيل بوصفها إمكانية قائمة على الدّوام في وجه المُطالبين، مُخلّفة لديهم خوفًا حيال كيفية تعاملهم مع أوضاعهم إذا ما فقدوا المنافع التي كانوا يتلقون. حتى أولئك الذين تتناسب مُوَاصَفاتهم مع كلّ عناصر نظام المشروطية ليسوا بمنأى عن الانشغال، ويتردّدون في الاستفادة من مركز التوظيف المُدَعَّم (Job Centre Plus) حيث يخشون من أن ينتهي بهم ذلك عاجلا إلى المزيد من الشروط بحيث يكونون أقرب إلى تلقّي الجَزَاءَات المُقرّرة.

ثمة ما يدل على تزايد الفقر والمصاعب الاقتصادية فيما يرويه المشتركون في الدراسة عن الخيارات بالغة العسر التي يكون عليهم إقرارها، بشكل يومي في العديد من الأحيان، من قبيل هل أتقي شر الصقيع أم آكل؟ أو حول تضحية الأولياء في العديد من الأحيان بحيث يحصل أبناؤهم على احتياجاتهم.

تقول كلوي: « نحن فقراء، نحن معدمون. نحن كمن يعيش مع مثل الوضع... مع كل هذه الإعلانات. من فضلكم أطعموا أبناءنا. أطعموا أبناءنا الجائعين».

ما أظهرته الدراسة كذلك هو الطريقة التي بها يعيش الناس وصم تلقي المنافع والشعور بأن أهليتهم واستحقاقهم للدعم موضع سؤال من قبل نظام المشروطية المعتمد والتقييمات المتكررة لكيفيات إسناد المنافع. كما يصفون الوصم (stigma) المؤسساتي الذي يكونون عرضة له لدى زيارتهم لمركز التوظيف المدعم أو استفادتهم من أشكال من الدعم على أساس الرعاية-مقابل-العمل. في هذا النظام، هم يلتقون دوريا مع مرشدين يشعرون أنهم ينظرون إليهم من فوق، ويعاملونهم من دون أية مراعاة لكرامتهم ولا احترام. تفسر صوفي الحال كالتالي: «في الغالب الأعم، هم (مرشدو المركز) ينظرون إلينا وكأننا نفايات».

وزيادة على كل ذلك، أظهرت الدراسة عدم التطابق الصارخ بين التوصيف السياسي السائد «للرعاية» والحقائق المعيشة، والطرق التي بها يجعل الإصلاح الرعائي حياة الناس الفقراء أكثر عسرا.

> مقاومة متنامية

على امتداد السنوات الأخيرة الماضية، وبالتوازي مع التغييرات المستمرة في كيفيات إسناد المنافع، شهدت المملكة المتحدة كذلك مقاومة متنامية للإصلاحات الموضوعة. أهم ما في تلك المقاومة هو ما مارسته مجموعات من الناس خَبِرُوا مُبَاشَرَةً تلقّي مخصصات الأمان الاجتماعي الموجهة للفقراء والعاطلين، وتجمعوا من أجل تحدّي التوصيف السائد «للرّعاية» وللقيام بحملة من أجل التغيير. فعلى سبيل المثال، اجتمع البعض من المشاركين في دراسة تجارب الإصلاح الرّعائي المعيشة سنة ٢٠١٣ لإنجاز شريط يوثّق تجاربهم في ما أصبح يعرف بمشروع Dole Animators وهو المشروع الذي لا يزال نشطا وانخرط مؤخرا في برنامج Poverty Solutions 2 عاملا مع مجموعتين أخريين لتطوير مخططات لما يمكن أن يُحْدِثَ فارقا حقيقيا في تناول الفقر. ينضاف هذان المثالان إلى ما لا يعدّ من الأمثلة الأخرى وهما يمثّلان دليلا على رفض جَرْدَةِ حِساب الإصلاح الرعائي التي يقدمها سياسيو الفهم السائد. هذا النشاط بالغ الأهمية وهو مصدر أملٍ تلحّ الحاجة إليه وعلى الأخصّ عندما يكون ضَدِيدًا لسياق تزايد الفقر والحاجة الناتج عن استمرار آثار تغيّر كيفيات إسناد المنافع في المملكة المتحدة. ■

توجه كل المراسلات إلى <ruth.patrick@york.ac.uk>
أو على شبكة تويتر @ruthpatrick0

> الطبقة والإيكولوجيا

بقلم ريتشارك يورك (Richard York)، جامعة أورغون، وبريت كلارك (Brett Clark)، جامعة أوتاه، الولايات المتحدة

لبناء عالم أفضل وإنقاذ البيئة ، لابد من كسر حصر رأس المال في العالم. رانسلي / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

الرأسمالية نظام يقوم على سعي الطبقة الرأسمالية غير المحدود إلى تحقيق التّراكم وتجييره لفائدتها. ويحقق النظام الرأسمالي هذا الهدف من خلال التوسع في ممارسة انتزاع الملكيات والاستغلال، بما ينجر عنه حَتْمًا تدهور بيئي وتفاوت اجتماعي.

انجر عن انتزاع الملكيات، سيرورة السّطو تلك، تدميرٌ للحقوق العُرفية وإنهاء للعلاقات الإنتاجية غير الرأسمالية كما انجر عنه استعبادٌ. وساعد ما مارسه الاستعمار من عنفٍ واستحواذ على الأراضي في خوصصة وسائل الإنتاج خالقا نظام تراكم طبقي وعرقي. لقد سمحت هذه السيرورة بنهب الموارد الطبيعية ونهب الشعوب على امتداد العالم وهو ما كان جُزْءً من أُسُس صعود الرّأسماليّة الصناعيّة. وصار الناس المنتزعةُ ملكياتهم إذًا مُجْبرين على بيع قوّة عملهم بغية الحصول على أجور تمكّنهم من وسائل البقاء. في بلدان الأجور المنخفضة، مستوى استغلال قوة العمل مرتفع بشكل بالغ وفيها ينتهي الاستغلال الفاحش إلى تحويل ضخمٍ لفائض القيمة لفائدة أمم المركز الرأسمالي. يتحكم الرأسماليون في فائض القيمة الاجتماعي الذي ينتجه المجتمع بأكمله في تفاعله مع العالم البيوفيزيائي الواسع، ويراكمون رأس المال، وفضلا عن ذلك، هم ينتزعون ناتج إعادة الإنتاج الاجتماعي غير المأجور الضروري للحفاظ على الحياة. وإعادة الإنتاج هذه تقوم بها النساء بصفة خاصة وهو ما يزيد من التفاوتات الاجتماعية.

اعتبارا للنمو الحتمي للرأسمالية، يجتاح هذا النظام كلّ الحدود الكونية. فكل توسع في سيرورات الإنتاج يراد منه استدامة العمليات الإنتاجية على مستوى أوسع وأكثر كثافة يولّد موارد إضافية (أي مادّةً وطاقَةً) ويتطلب المزيد من التلوث ويخلقه. وينتهي ذلك تدريجيا إلى تدهور بيئي على مستوى وكثافة غير مسبوقيْن على الإطلاق على امتداد التاريخ البشري، وبما يتجاوز قدرة النظام البيئي على إعادة توليد ذاته، مُغرقا البواليع الإيكيولوجية، قاطعا للدورات الطبيعية ومستنفدا للموارد. ترتهن الرأسماليةُ النظام التبادلي الطبيعي الاجتماعي (المقصود هو ما يقابل الأيض في الأجسام الحية أي مجمل العمليات التي تتفاعل داخل جسمٍ حيٍّ بحيث تنتج نموه، وتوفر له الطاقة وتخلّصه مما يفرزه من فَضَلات وسُموم- المترجم)، وهو ما يتضح في التغيّر المناخي، وفقدان التنوع البيئي وتحمّض مياه المحيطات، إذا ما اقتصرنا على البعض من أكثر الانشغالات البيئية إلْحَاحًا.

في منطق رأس المال، كل العالم، بناسه وحيواناته غير البشرية ونباتاته وأحجاره وهوائه ومائه وما إلى ذلك، يُستخدم وسيلة تيسّر تركيم الربح الخاص. وعندما تُفهم كيفيات اشتغال الرأسمالية على الوجه الصحيح تصير الترابطات الحميمة بين الاستغلال والتدهور البيئي واضحة للعيان، كما يُنير ذلك أهمّية النضال الطبقي بما في ذلك النضال من أجل العدالة الاجتماعية ونضال الحركات البيئية الراديكالية.

ولكن هيمنة الرأسمالية على امتداد العالم شوهت الأفهام الجماهيرية لأسباب المشاكل البيئية ومظاهر اللاعدالة الاجتماعية، لا فحسب، وبل كذلك معنى تحسين ظروف عيش الناس. فعلى امتداد القرنين الماضيين، وعلى الأخص منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، صار واسعًا نطاقُ قبولِ القولِ بأنّ النّمو الاقتصادي مرادف «للتقدم الاجتماعي» و«التنمية». وعليه، صار من المسلّم به أن على المجتمعات أن تسعى بلا هوادة للزّيادة في النمو الاقتصادي (على ما يقاس بالقيمة التبادلية النقدية). ويفترض في هذه المقاربات أن تؤدي إلى الزيادة في الطلب الاستهلاكي وإلى الترفيع في

»

تهدد الرأسمالية رفاه الناس و كذلك سلامة البيئة.
م. كراندال / فليكر. بعض الحقوق محفوظة.

نوعية الخيرات والخدمات وكمّيتها، بما يمنح المنافع للجميع وإن بصفة لا متساوية.

يرغّبُ في مثل هذا النوع من التنمية أصحابُ الأعمال وقادة الحكومات بوصفه حلا للفقر وطريقا نحو تحسين ظروف العمال، كما يُقدّم على أنّه السبيل الملائم لمجابهة المشاكل البيئية من خلال نشر التجديدات والتعديلات التكنولوجية. بكلمات مغايرة، يُحاجج بأنّ كل التحسينات الممكنة مرهونة باستمرار النمو الاقتصادي. وتتجاهل هذه الوصفات الجماهيرية أن تحديث برنامج الرأسمالية قد تسبب في سلاسل متتالية من المشاكل البيئية تاركا الملايين من الناس في حال الفقر، خالقا تفاوتات خارقة فيما بين الأمم وفي داخلها.

ولكن، وبسبب الهيمنة الجزئية لإيديولوجيا رأس المال، وعلى الرغم من تنظيمها البنيوي، وسلطتها الكونية ونظامها الإنتاجي المرتهن، يقبل العديدُ من العمال والنقابات بل الحكومات اليسارية في أنحاء العالم كل الأجندة التنموية الرأسمالية أو جزءا منها على اعتبارها الطريق نحو تحسين جودة الحياة. أحد أخبث مظاهر ذلك هو أن الكثير من الناس المتضررين من الرأسمالية لا يُدينون الرأسماليين ولا النّظامَ الاقتصادي على الويلات التي يشهدون بل يلومون المُدافعين عن البيئة والمهاجرين والاشتراكيين والنّسويين والمنتمين إلى أعراق أخرى وإلى مجموعات اجتماعية مختلفة أخرى ممّن لا يعادونهم بل هم حلفاؤهم المحتملون.

تضع كيفيات اشتغال الرأسمالية العديد من التحديات والعراقيل في وجه التعبئات الواسعة التي تسعى إلى مواجهة النظام. يقود النظام الاقتصادي الكوني المُنَضَّدُ إلى تنمية لا متساوية فيها يُستخدم العمل بخسُ التأجير في الجنوب الكوني في خلق الخيرات التي تذهب إلى الشمال. وفي ظل هذه الظروف يتم تحويل فائض القيمة الاقتصادي إلى رأسماليي الشمال فيما يتركز التدهور البيئي والتلوث الصناعي المقرونيْن بالإنتاج السِّلَعي في الجنوب. ومما يزيد الطين بِلَّةً أن آثار التغير المناخي المباشرة، من قبيل الفياضانات وحالات الجفاف الحادة، قد ألحقت بعدُ نتائج كارثية بالجنوب الكونيّ وعلى الأخص في صفوف الساكانات الأكثر هشاشة. نتج عن العمليات الرأسمالية طيفٌ من مظاهر اللاّعدالة البيئية التي تحطّ بوزرها على الأخص على المُلوّنين والفقراء، مُتَسبّبة في المزيد من الانقسامات والتفاوتات في صفوف الشعوب. وفي الآن ذاته، يمارس رأس المال سلطته ونفوذه من أجل الحفاظ على عملياته ومنع نقاش مدنيّ حقيقي وفعل سياسي جدّي لمعالجة المشاكل البيئية من قبيل التغير المناخي. في كلّ هذا، يولّد النظام الرأسمالي العديد من التناقضات الاجتماعية والبيئية. ومن الواضح أن انتفاضةً واسعة وموحدة تتشكل من طبقات مختلفة ذات تجارب متميزة في معايشة الانتزاع والاستغلال ضروريةٌ. ولكن الكيفية التي بها تنتظم هذه المعارضة وتخترق الحدود الجغرافية ومختلف الانقسامات الاجتماعية سيرورةٌ صاعدة بصدد الإنجاز.

يمنح هذا الانتفاض الكوني إمكانية خلق عالم أفضل.وتشمل البعض من أسس هذا التغيير الثوري تحدي الكيفية التي بها تؤطر الرأسمالية دلالات التنمية ومعايير العيش ونوعية الحياة والصحة. إن كيفيات اشتغال الرأسمالية مناقضة لتلبية الحاجات الإنسانية، وللدفع بالعدالة الاجتماعية ولمنع التدهور البيئي. إن بديل الرأسمالية الراديكالي، وهو معقول تماما، هو بناء مجتمعات لا يكون فيها الغرض الرئيس هو التوسّع في الإنتاج وفي الاستهلاك بحيث يتيسر تركيم الثروة الخاصة، بل هو جعل حياة الناس أفضل من خلال بناء الجماعات على أساس المساواة والعدالة حيث لا تتوفر لكل الناس استجابة لحاجاتهم فحسب بل ويكون لهم أيضا نفاذٌ إلى الإبداع، ووقت حرّ واستمتاعات جمالية بما في ذلك بيئة جميلة. ولا يفترض بناءُ هذا العالم البديل توفّرَ الوقود الأحفوري ولا المزيد من السيارات ولا من الطائرات ولا من المواد البلاستيكية ولا من المصنوعات الإلكترونية ولا من المركّبات التجارية ولا من المزارع الصناعية. ومن ثمّ هو لا يستلزم المزيد من التدمير البيئي، بل هو يستوجب تغييرا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

اختصارا للقول، يُعتبر كسر سيطرة رأس المال على العالم ضرورة على طريق بناء مجتمع يستديم الأنظمة البيئية المتنوعة والمناخ المستقر والبيئة غير المسمومة فيما يوفر نوعية حياة جيدة لكل الناس. في ضوء هذه الحقيقة، المقاربات النيولبرالية في معالجة المشاكل البيئية، تلك التي تسعى إلى حلول السوق والتعديلات التكنولوجية، آيلة إلى الفشل. ما نحن في حاجة إليه هو حركة بيئية راديكالية تتحدى السلطة وتعمل من أجل إعادة بناء العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، فتخلق عالما ذا معنى وغير مستلب. ويتطلب هذا مواجهة الصيغ التي خدمت بها مواريث الاستعمار والإمبريالية استدامة المظالم العرقية والاقتصادية بين الأمم وفي داخلها، كما يتطلب إنهاء انقضاض الشركات والحكومات والمنظمات التنموية الجشع على المنظومات البيئية.

ومثلا بمثل، إذا ما كان هدفنا بناء عالم أفضل، على الاشتراكيين والنسويين ومناهضي الاستعمار وكل العاملين الآخرين من أجل العدالة الاجتماعية أن يعترفوا بأن الأزمة البيئية ليست مجرد قضية من بين أخريات بل هي الوجه الآخر لاضطهاد الشعوب وأنها في قلب تناقضات الرأسمالية. ■

توجه كل المراسلات إلى العنوان <rfyork@uoregon.edu>
وإلى العنوان <brett.clark@soc.utah.edu>

> أثر الاختناقات المتعاقبة:
رأسمالية ما بعد النّموّ السريع

بقلم جيمس غالبرايت (James Galbraith)، جامعة تكساس، الولايات المتحدة، وكلاوس دور (Klaus Dörre)، جامعة ينا، ألمانيا

خلّفت اقتصادات بلدان التصنيع المبكّر زمن النمو السريع وراء ظهرها. أحد أسباب نهاية هذا النمو السريع في هذه البلدان هو نزوعها نحو التضييق على الأرباح ذاك الذي يسميه جيمس غالبرايت «أثر الاختناقات المتعاقبة».

تصف هذه العبارةُ الحالةَ التي لم يعد ممكنا فيها لاقتصاد الموارد والطاقة الكثيفة، الذي ظهر بعد ١٩٤٥ في الشرق والغرب على حد السواء والذي حقق الازدهار من خلال معدّلات النمو العالية، الاستمرارُ في ما هو عليه بسبب أن فعالية مثل هذا الاقتصاد لا يمكن أن تتزايد إلا متى ظلت الموارد زهيدة الثمن. ولكن كثافة الموارد تعني أيضا تكلفة عالية وهو ما لا يمكن التعويض عنه إلا على امتداد زمن طويل. ولا يمكن تبرير هذه الكلفة إلا إذا كان المستقبل مبنيا على توقع استمرار النظام على ما هو عليه من الربحية على امتدادٍ زمني طويل. وعليه فإن الاستقرار السياسي والاجتماعي شرطٌ وظيفي مركزي لمثل هذا النوع من النشاط الاقتصادي، وبسبب متطلبات استقرارها تكون الأنظمة ذات الكلفة العالية الممتدة بالغة الهشاشة. ولكن ما الذي يحدث عندما تنفتح الأزمنة على اللايقين وتتصاعد أثمان السلع والطاقة؟ يتقلص الأفق الزّمني للربح والاستثمار ويصير فائض القيمة الاجمالي أو ربح كل شركة أقل ممّا هما عليه في أزمنة الاستقرار، وبسبب انكماش الأرباح تستعر النزاعات التوزيعية على كل المستويات، بين العمّال والمتصرفين والمالكين والسلطات الضريبية بسبب تأكد الجميع من أن التنمية الإيجابية طفقت تتدنّى.

يتكثف أثر الاختناقات المتتابعة هذه أكثر فأكثر إذا أ- ما كان ثمة شُحٌّ في مورد حيوي في معنى أن الطلب المتراكم عليه يتجاوز الإمداد الكلي بحساب الثمن المعتاد و ب- كان تدفق إمداد ذلك المورد عرضة للتلاعب من خلال التخزين والمضاربة.

مَثَله كمثل رباط عنق الكلب، لا يمنع هذا الأثر بالضرورة النمو الاقتصادي، ولكن بقدر ما يتزايد استهلاك الطاقة تتصاعد الأثمان سريعا وسرعان ما تنهار الربحية. يَبْذُرُ انكماش الاستثمار هذا الشكوكَ في قابلية النمو للاستدامة كما يمكن أن يدفع أيضا إلى التضييق (بوصفه أثرا منحرفا) على عوامل اقتصادية أخرى.

بل إن هذه الاعتبارات لا تشمل التكاليف الضخمة للتغيّر المناخي. فليست كلفة السلع والطاقة هي السبب الوحيد لأزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ الحادة، ولا هي السبب الوحيد في مستويات النمو المتباطئ في المراكز الرأسمالية القديمة. ولكن، وما إن تحتدّ كلفة التغيّر المناخي حتى تصير قضايا الموارد عَقَبَةً كَأْدَاءَ على طريق النمو. المشكل واضح البداهة: من أجل تمكين الحياة المنتظمة على وجه الأرض من الاستمرار على ما هي عليه سوف يكون الحد الكبير من الانبعاثات الكربونية ضروريا وهو ما سيكون باهض الكلفة، وفضلا عن ذلك سوف تصير العديد من الأعمال القائمة ذات الاستهلاك الطاقي المكثف ذات مردود غير مربح.

وعلى الرغم من الخلاف الاقتصادي الداخلي حيال هذا الأمر، فإن التحليل ذو أهمية

لسيعقد مؤتمر "التغيير الكبير:مستقبل المجتمعات الحديثة" في جينا ، ألمانيا في سبتمبر 2019. حقوق النشر: ساره كوردس.

بالنسبة إلى مناقشة الرأسمالية والنمو والديمقراطية على ثلاث مستويات على الأقل.

فلقد صار من الواضح أوّلاً أن وجود مجتمعات ما بعد النمو، وبتدقيق أكبر رأسماليات ما بعد النمو، ذات النمو الضعيف أو غير ذات النمو بالمرّة في الشمال الغني، حقيقة اجتماعية قائمة ومنذ زمن بعيد. بعض أسباب هذا التطور بنيوية وبعضها سياسي. فمع تحويل الدّيْن الخاصّ إلى ديْن عمومي، ومن أجل إنقاذ البنوك، عملت بنوك منطقة اليورو على شراء الوقت ولكن حلاً مستداما لانعدام التوازن الاقتصادي البنيوي ليس ضمن التدابير التي تمّ اتخاذها. فشلت سياسة التقشف الأوروبية بل إن بعض المدافعين عنها يُقِرّون الآن بذلك، وعلى الأخصّ في الحالة اليونانية. ولكن السياسات الكينزية المعتمدة أجورا أعلى وتزايدا في الطلب ليست بديلا حقيقيا. وتتجاهل المقترحات الحالية الهوة البنيوية التي زاد عمقها باعتماد نظام التداين الأوروبي. فبسبب أن الأسواق المالية مترابطة كونيا وأن المستثمرين يقدّرون المخاطر على المستوى الدولي، لا تَقْدِر التعديلات المتخذة على المستوى الوطني على أن تفعل شيئا معتبرا. بكلمات أخرى، تسدّ العراقيل البنيوية الطريق نحو الانتعاش الاقتصادي الدائم. وربما كان ممكنا في بعض البلدان والمناطق تحقيقُ الاقتصاد مستويات نموّ عالية على امتداد زمني طويل، ولكن النمو وتوزيعه صارا أقل ترافقا من أي وقت مضى فضلا عن أن العودة إلى معدّلات النمو العالية السابقة غير متوقعة.

ثانيا، وإذا ما صحّ هذا، فإنه يعني أنه لاّ معنى للمبالغة المعيارية في استخدام مفهوم مجتمع ما بعد النمو أو حتى تخصيصه لبدائل ما يمكن تسميته ما بعد الرأسمالية. بدلا عن ذلك، نحن في حاجة إلى أن نبرز ما الذي يعنيه النمو المتباطئ مقرونا إلى معدّلات النمو المستمر دائمة الانخفاض من منظور العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية. من الواضح أن بإمكان الاقتصادات الرأسمالية البقاء في حالة ركود على امتداد فترات زمنية مديدة (أنظر إلى اليابان وإيطاليا) أو حتى أن تنكمش (اليونان) من دون أن يحدث تغييرٌ في أساس بنيتها الاقتصادية الاجتماعية.

في الرأسمالية ذات الاستقرار النسبي وذات معدلات النمو الضعيفة هناك إمكانية لاستمرار بنى السلطة لفترات زمنية ممتدة، ولكن احتمال أن يكون هذا قابلا للتطبيق كذلك على استقرار المؤسسات والإجراءات الديموقراطية فذاك أمرٌ آخر.

ثالثا، يعني هذا أيضا، وفيما نحاجج بأن العودة إلى النمو السريع غير ممكنة، أن النقد الشامل للنمو وللرأسمالية ولفكرة الاقتصاد الرّاكد أو حتى المنكمش لا يبدو مُفْضِيًا لتقدّم على الطريق. بدلا عن ذلك، يمكن أن يكون الحل في اقتصاد جديد واع بنموّه البطيئ يستدمج الأسس البيو-طبيعية للاقتصاد في آليات اشتغاله. كل اقتصاد راكد أو حتى منكمش يُنتج على الدوام رابحين قلائل وكثيرا من الخاسرين. ولهذه الأسباب نحن نحتاج، للمستقبل، إلى نوع من النشاط الاقتصادي يمكنه أن يضمن نموا وئيدا مستقرّا على امتداد فترات طويلة من الزمن. نحن نقترح رأسمالية غير مركزية بنمو وئيد قدر المستطاع، ولكن مثل الرأسمالية هذه سوف تكون مختلفة اختلافا بيّنًا عن تنويعاتها المرسملة، وسوف يكون فيها تقليصٌ هامّ في حجم المؤسسات والمنظمات (مثل الجيش) التي تشمل نفقاتها القارّة استخداما مكثفا للموارد، وإنهاءً لوجود القطاع البنكي برمّته. سوف تضمن مستوى لائقًا من الحياة لكل المواطنين وتجعل التقاعد المبكر ممكنا وترفّع في الأجر الأدنى بصفة ملحوظة وتضع وِزر الضرائب عن كاهل العمال ولكنها سوف ترفّع بصفة ملحوظة في الرسّوم على المواريث والهدايا. والأهم من كل ما سبق، أنها سوف تمنح حوافز من أجل تأمين إنْفَاقٍ نَشِطٍ على البنية التحتية الاجتماعية والبيئية المستدامة بدلا عن التراكم السلبي الذي يصيبها. فهل أن هذا السيناريو واقعي؟ ذاك سؤال مفتوح.

على علم الاجتماع أن ينضمّ إلى جهود البحث عن جواب على السؤال. وسوف تكون هناك محاولة في ذلك بوصفها قسما من مؤتمر « التحولات الكبيرة. مستقبل المجتمعات الحديثة» الذي سوف ينعقد نهاية شهر سبتمبر من سنة ٢٠١٩ في جامعة ينا الألمانية. هناك، سوف نُطلق شبكة بحث تفتح في وجه علماء الاجتماع والاقتصاد إمكانية الإسهام في حوار كوني حول مستقبل ما بعد النمو السريع. ■

توجه المراسلات إلى <klaus.doerre@uni-jena.de>

> وضع ما بعد النمو

بقلم إيريك بينو (Éric Pineault)، جامعة الكيبيك في مونتريال، كندا، ومجموعة البحث في مجتمعات ما بعد النمو، جامعة ينا، ألمانيا

كان النمو الاقتصادي في قلب السياسة الغربية منذ فترة طويلة.
الصورة: LendingMemo.com./flickr. بعض الحقوق محفوظة.

لنمو في المجتمع الرأسمالي معانٍ وآثارٌ متعددة، مَثَّله في ذلك كمثل طيْف معاني انهياره أو انتهائه وآثارهما. هو واقع مادي وتمثّل نقدي لسلّم اقتصادي وكذلك فكرة مركزية وعسيرة التحدّي في مجتمع رأسمالي. ويشير وضع ما بعد النمو إلى سياق يصير فيه هذا التحدّي لا ممكنا فحسب بل وضروريا.

يحيل النمو في مستوى أول إلى ما يقيسه الناتج الداخلي الخام وقياسات أخرى للتقديرات الوطنية، أي كل ما يشير إلى حجم الرأسمالية وديناميّاتها بوصفها اقتصادَ إنتاج نقدي. ويشمل ذلك احتساب السلع المنتجة (مخرجات) والمستهلكة (الطلب)، وتركيم المخزونات والاستثمار في رأس المال الثابت سواء أكان ملموسًا (آلات) أو غير ملموس (البحث والتنمية، البراءات، إلخ). وتتم ترجمة هذا الاستثمار في التشغيل وتوليد المداخيل النقدية (على صيغة أجور ومرابيح وضرائب ومنابات).

من منظور اقتصادي أضيق، يعني النمو، وفي الآن ذاته، المزيد من المخرجات والمزيد من القدرة على إنتاج المخرجات. معدل النمو، مُعَبَّرًا عنه في نسبة مائوية، يمثّل كثافة هذه السيرورة التوسّعية. ويبدو النموّ في المجتمعات الرأسمالية الحديثة بوصفه الوضع «العادي» للاقتصاد حيث يعبّر رقمٌ واحدٌ هو النّاتج الدّاخلي الخام عن مجموع العلاقات الاجتماعيّة والماديّة التي تصنع هذا الواقع، ويصنّفُها. ويشهد النمو البطيئ بروز نزاعات توزيعٍ بين رأس المال وقوة العمل والدولة. ويولّد تناقصٌ طويل المدى لمعدلات النمو (= «رُكودٌ مُزْمن») حالة مديدة العمر من اللااستقرار والنزاع. معدلات النمو المتناقصة في الاقتصادات الرأسمالية ظاهرة ذاتية الاستدامة: حيث تُخفِّض الدّول النفقات وتتخلّى الشركات عن الاستثمارات وتُخفِّض من الإنتاج، ويخزّن الرأسماليون الأرباح أو يحوّلونها إلى القطاع المالي، ويخسر العمال قوّتهم الطبقية الجماعية حيث ينقسمون في صراعات دفاعية ويضعُف الطلب في الاقتصادات ذات ديناميات النمو المرتكزة على الأجور (المقصود هي القدرة الإنفاقية للأجراء- المترجم). وذلك كان ما عاشته عديد البلدان الرأسمالية الرئيسة منذ أزمة ٢٠٠٨.

وعلى هذا، يمثّل النمو أداة مركزية في تعديل التناقضات ما بين الطبقية في المجتمعات الرأسمالية. باعتبار تأسّسها على تحقيق التراكم من خلال الاستغلال، تجد الرأسمالية استقرارها في النمو حيث تتزايد الأجور متوافقة مع تزايد الأرباح، ويترافق التشغيل الكامل مع الاستثمار المكثّف وتسكن النزاعات الطبقية لتصير قابلة للمعالجة ويتم استيعاب فائض القيمة على صيغة ترفيع في «معايير جودة الحياة» لفائدة الأغلبية ولكن من خلال توسيع مشمولات دولة الرّعاية. وإذا ما تدنّى النمو تحت مستوى معين يبدأ كل هذا في الانهيار. ليس هذا مصدرَ انشغال مباشر للرأسماليين القادرين على التعويض على تباطئ النمو بزيادة الضّغط لاستخلاص المزيد من الأرباح من الإنتاج. مؤكّدٌ أنّ هذا يتسبب لاحقا في التخفيض من الطلب ومن النمو بسبب أن مدخول العمل هو الذي يكون عرضة للضغط في النهاية، ولكن بمقدور العمال على الدّوام أن يلجأوا إلى بطاقات الائتمان، أو يتم بيع المخرجات إلى مستهلكين في مكان ما آخر، «لم يتعرّضوا للضغط». في مثل هذا الظرف، يكون القسم المنظم من الطبقة العاملة هو من يجمع «طلاّب النمو» الذين يطالبون ويناضلون من أجل سياسات تؤدي إلى معدل نمو أرفع على صيغة إنفاق اجتماعي أرفع تتحمّله الدولة، وزيادةٍ في الأجور، وأخيرا مزيدٍ من الاستثمار «الفعلي» الخالق لمواطن الشغل تضطلع به الشركات. فإذا ما كان الركود المزمن، «

مفهوما على أنّه نزوع بنيوي عميق الرسوخ ومدعوم طبقيا في اتجاه معدّل نمو مُسَاوٍ للصفر، يمثل فعلا مستقبل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فإنّنا سوف نبقى في هذا الظرف المفارق الذي يقوم على جَوْعَى للنمو من العمال والحركات الاجتماعية، وهو ما يمكن أن نسميه تحالفَ نموّ تقدمي، في مواجهة شركات لا تكترث بالنمو ورأسماليين منعدمي الأحاسيس. وبالكاد يستطيع الواحد منا أن يتصور التحدّي الذي يمثله هذا الوضع في وجه علم الاجتماع النقدي ونظريات الرأسمالية.

يقيس الناتج الداخلي الخام حجم اقتصادٍ ما نِسْبَةً إلى نفسه. وبسبب التعبير عنه بوِحْدَاتٍ نقدية، يكون الأمر كما لو كانت الرأسمالية نظاما قائما بذاته «ينمو مُعْتَمِدا على ذاته». ولكن، ومنذ بولانيي (Polanyi)، نحن نعلم أن العلاقات الرأسمالية تتطور وتنمو داخل علاقات اجتماعية ومؤسّسات أوسع تحوّل وجهتها (أي وجهة الرأسمالية-المترجم) نحو منطقها هي بما يجعلها أحيانا تحطّم أسس النمو ذاتها ضمن هذه السيرورة. وزادت النظرية النسوية فأظهرت مركزية تبعية العمل والقيمة ورأس المال لأعمال الإنجاب والرعاية (reproductive work) «غير المعيّرة» (unvalued) مثل النشاط الرّعائي (care). ينمو الاقتصاد من خلال شيء ما (العلاقات الاجتماعية)، لا فحسب بل هو ينمو مرتكزا على شيء ما (العمل الموجه لأعمال الإنجاب والرعاية). فإذا ما طبقنا هذا على العلاقات شمال-جنوب، أمكنت إضافة المحاججة على أن نمو المركز الرأسمالي المتقدّم يقوم على القدرة على إخراج الضغوط الكامنة في ما يمكن تسميته نمط العيش الإمبريالي نحو الجنوب الكوني أو الهامش. وعندما يعاد تعريف تلك الضغوط على أنها توسّعٌ في سلعنة العلاقات الاجتماعية، وإخراجٌ لها من مجالها، وعلى أنها مزيدٌ من الكثافة في الطلب على العمل الموجه لأعمال الإنجاب والرعاية غير المعيرْين، يمكن للمطالبات بنموٍّ أقوى وأكثر قوة وإدماجيًا من قبل تحالف نمو تقدمي أن تتسبب في قلق مزعج.

ويزيد تعقيد ما كنا فيه عندما يتم اعتبار النمو سيرورة مادية، وعندما يتم فهم الآثار المدمّرة للاستخراج والإنتاج والاستهلاك والإهدار في الأنظمة البيئية والكائنات الحية والدورات الحيوية-الجيوكيمياوية (biogeochemical cycles) الكبرى ويُعترف بها كما هو الأمر في حالة التغيّر المناخي. يمنحنا المستوى البيوفيزيائي، أي الحجم المتراكم للاقتصاد نسبةً إلى الأنظمة البيئية، وبصفة أعمّ، إلى أنظمة الكرة الأرضية التي فيها تنزرع، وكثافة الآثار البيوفيزيائية (نضوب المواد، التلوث، التغير الاصطناعي الكلي- artificialisation) تمثلا جديدا لاقتصادٍ يضع حدودًا لذاته بذاته. لقد طوّر حقل علم الاجتماع البيئي الجديد قياساتٍ ومقولات قادرةً على إدراك النمو وحجم الاقتصادات الرأسمالية بفهم بيوفيزيائي. ويقوم الافتراض السوسيولوجي هاهنا على أنّ تفاعلنا التَّبَادُلِيَّ الحَيَوِيَّ الدَّاخِلِيَّ بوصفنا أفرادا يندرج في تنظيم اجتماعي أشمل لتفاعلٍ تبادليٍّ حيويٍّ يتمّ على المستوى المجتمعي. التفاعل التبادليُّ الحيويّ الاجتماعيّ الاقتصاديّ قابلٌ للحُسبان على أنّه ناتجُ المادة والطاقة الضروريّتين لإنتاج مُخرجات استهلاكية واستثمارية من الخيْرات والسّلع في المجتمع الرأسمالي. فبمجرد أن نُنَحّي جانبا الشعارات القائلة بأن الاقتصاد النقدي منفصل عن أية قاعدة بيوفيزيائية للتراكم المادّي (كما لو كان بمستطاعنا العيش بالتغذي من تويتر)، ونفهم الترابط الشديد بين الناتج البيوفيزيائي والإنتاج النقدي، ونفهم أن تجسّد رأس المال في المصنوعات (البناءات، الآلات، البنى التحتية) لا يكون إلا إذا تغذى بالطاقة والمادة، تصير مسألة حدود النمو البيوفيزيائية مسألة محسوسة وبديهية بمثل حسية وبداهة الناتج الداخلي الخام.

من هذا المنظور البيوفيزيائي، يُشير وضع ما بعد النمو إلى التناقضات البيئية الكامنة في المجتمع الرأسمالي وفي نموه الاقتصادي. توجد هذه التناقضات من تلقاء نفسها، ولم يعد من الممكن معالجتها على أنها ثانوية أو مشتقة من التناقض الداخلي القائم حقًّا بين رأس المال والعمل. وعليه، فإن وضع ما بعد النمو يستتبع مادية بيئية تتوزى مع المادية التاريخية التقليدية تلك التي على أساسها تم تطوير النظرية النقدية منذ ماركس.

وباعتبار تطور هذا النوع من تحليل الرأسمالية على امتداد العشريات الأخيرة، صار من البديهي القول بضرورة التقليص من التفاعل التبادلي الحيوي (metabolism) (أي حجم الأنشطة) في البلدان الرأسمالية المتقدمة، ولكن صار من البديهي كذلك القول إنّ التقليص من النمو البيوفيزيائي لاقتصادٍ رأسمالي مّا أمرٌ مستحيل، مثلما حاجج بذلك جون بلامي فوستر (John Bellamy Foster)، وحتى عندما تكون معدلات نمو الناتج الداخلي الخام في غاية الضعف فإن القياس البيوفيزيائي لا يتبعها. لقد وثّقت النظرية الاجتماعية البيئية بعسرٍ بالغ تشكيلة الآليات المتعدّدة التي تجعل حلقة تراكم رأس المال المفرغة المتجسدة في سيرورات تبادلية حيوية وبيوفيزيائية غير قابلة للاستدامة بيئيا.

تعني مواجهة هذه التناقضات البيئية وحلها التقليص من وتيرة السيرورات الاقتصادية للمجتمعات الرأسمالية. ولكن علاقات الإنتاج والاستهلاك المؤسسة في المجتمعات الرأسمالية مبنيةٌ على التّرفيع الدائم في مستويات ترقية الاقتصاد والتكثيف من آثارها. وبقدر ما تمزق التناقضات النمو وتضعه في مواجهة حدود تطوره يزيد اعتباره حلاّ من منظور الطّبقات الاجتماعية المحفّزة له. تحتاج المجتمعات الرأسمالية الحديثة إلى النمو الاقتصادي وترغب فيه لأسباب اقتصادية وسياسية وثقافية، ولكن يتوجّب عليها أن تخفّض من التفاعلات التبادلية الحيوية التي يتضمنها وهي واجبة التقليص لأسباب بيوفيزيائية. وتفتقر المجتمعات الرأسمالية الحديثة إلى اللغة السياسية وإلى الخيال الذين يمكن أن يجعلاها قادرة على التعبير عن تناقضاتها بعباراتها هي ذاتها. تلك هي المشكلة التي يضعها وضع ما بعد النمو على قيد درس علم الاجتماع النقدي والنظرية النقدية عامة. ■

توجه المراسلات إلى العنوان <eric.pineault@uni-jena.de>

> اللانمو: نداء من أجل تغيير اجتماعي-بيئي راديكالي

بقلم فيديريكو ديماريا (Federico Demaria)، معهد العلوم والتكنولوجيات البيئية، جامعة برشلونة الحرة، إسبانيا

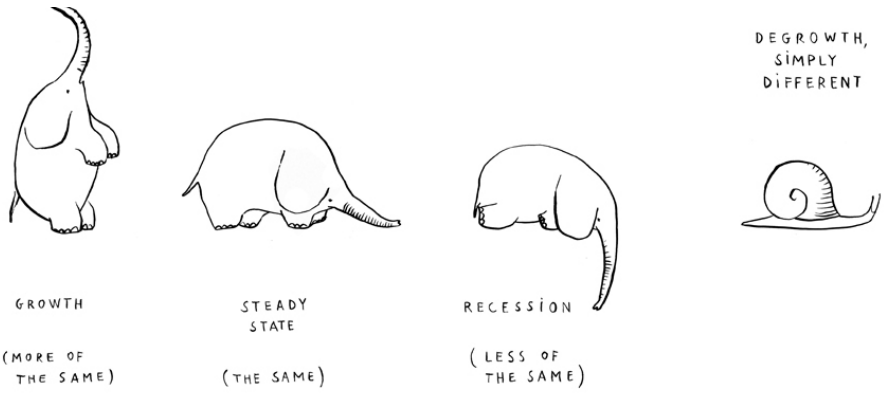

أصبح الحلزون رمزا لحركة اللانمو
حقوق النشر: باربرا كاسترو أوريو.

«لنمو من أجل النمو» ذاك هو الشعار الذي لا تزال ترفعه كل الحكومات والمؤسسات الدولية.ويُقدّم النمو الاقتصادي على أنه البلسم الشافي لكل مشاكل العالم من فقر ولامساواة واستدامة وما شئت أن تسمّيَ. ولا تختلف السياسات اليسارية واليمينية إلا في الطرق المعتمدة في تحقيقه. على أن حقيقةً علمية غير مريحة واجبةُ المواجهة، وهي القائلة إنّ النمو الاقتصادي غير قابل للاستدامة بيئيا، بل هو، وإذا ما فات بعض المستويات، ليس ضروريا اجتماعيا. وعليه يصير السؤال: كيف يمكن لنا أن نعالج اقتصادا مّا من دون الحاجة إلى النمو؟

تغتني شرعية هذا السؤال من العديد من المجالات بداية من العلوم وصولا إلى السياسة. فعلى سبيل المثال، وخلال شهر سبتمبر من سنة ٢٠١٨، وأثناء مؤتمر ما بعد النمو المنعقد في البرلمان الأوروبي، طالب أكثر من ٢٠٠ عالم مع ما يقارب ١٠٠،٠٠٠ مواطنٍ المؤسّساتِ الأوروبيّةَ بالتحرّك وذلك في رسالتهم المفتوحة الموسومة يا أوروبا، حان الوقت لإنهاء التبعية للنمو. لم يحدث ذلك من فراغ، ذلك أن النقاش الأوروبي كان حاميا على امتداد السنتين الماضيتين كما يتجلى ممّا يتجاوز ٢٠٠ مقال أكاديمي، ومن العشرة أعداد من المجلات المتخصصة ومن الندوتين نصف السنويتين الدوليتين اللتين شارك فيهما الآلاف، ومن الجامعات الصيفية بل ومن شهادة ماستر في جامعتنا في برشلونة. كتابنا الذي عنوناه اللانمو: معجم حقبة جديدة (*Degrowth: A Vocabulary for a New Era*) ترجم إلى أكثر من ١٠ ألسن. وثمّة مبادرات قاعدية مهمة بصدد الحدوث بداية من معارضة المشاريع المدمّرة بيئيا (مع ما يزيد عن الألفين منها مسجلة في أطلس العدالة البيئية ومن أمثلتها حملة «أوقفوا استخراج الفحم. احموا المناخ!» (Ende Gelände) في ألمانيا) وصولا إلى وضع البدائل من قبيل المشاعات (commons) والاقتصادات التضامنية والسكن المشترك. ولكن ما الذي نعنيه باللانمو تدقيقا؟

عموما، يرفع اللانمو تحديات في وجهة هيمنة اقتصاد النمو وينادي بتقليصٍ للإنتاج وللاستهلاك في البلدان الرأسمالية وذلك في ظلّ ديمقراطية تعيد النظر في توزيعية النمو، على اعتبار ذلك طريقا إلى بلوغ الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية والرفاه. يقترن اللانمو على الدّوام مع الفكرة القائلة إن الأصغر يمكن أن يكون جميلا، ولكن لا يجب قصر التأكيد على القدر «أقل» من النمو بل وكذلك على النوع «مختلف» منه. وبالفعل، سوف يكون كل شيء مختلفا في مجتمع اللانمو: الأنشطة وأشكال الطاقة واستخداماتها والعلاقات والأدوار الجندرية وتوزيع الأوقات بين الأعمال المأجورة والأعمال غير المأجورة، والعلاقات مع العالم غير البشري.

إن الغرض من اللانمو هو النجاة من مجتمع أغرقته فيتيشية النمو، وعليه فإن مثل هذه القطيعة في اتصالٍ مع الكلمات ومع الأشياء في آنٍ معا، ومع الممارسات الرّمزية والمادية ومع نقض استعمارية المخيال ومع تشييد عوالمَ أخرى ممكنة. لا يسعى مشروع اللاّنمو إلى تحقيق نموّ آخر ولا إلى نوع آخر من التنمية (مستدامةً كانت أم اجتماعيّةً أم عادلةً، إلخ) بل إلى بناء مجتمع آخر، مُجْتَمَع الوَفْرَةِ المُقْتَصِدَةِ (Frugal abundance) (كما دعا له سيرج لاتوش Serge Latouche)، مجتمع ما بعد النمو (كما دعا له نيكو بيش Niko Paech) أو مجتمع الازدهار من دون نمو (كما دعا له تيم جاكسون Tim Jackson). بكلمات أخرى، ومنذ البدء، هو ليس مشروعا اقتصاديا بل مشروع مجتمعي يتطلب النجاة من الاقتصاد بوصفه واقعا وبوصفه خطابا امبرياليا. إن «التقاسم» و«البساطة» و«الحميمية» و «العِشرة الحَسَنة» و«الرّعاية» و«المشاعات» هي الدّلالات الأولى لما يمكن أن يكون عليه هذا المجتمع.

وعلى الرغم من أنه يستدمج الاقتصادات البيئية، يظل اللانمو مفهوما لا-اقتصاديًا. فهو من جهة يعني التقليص من التفاعل التبادلي الحيوي الاجتماعي (ناتج الاقتصاد

الأدبيات عن اللانمو متاحة بالعديد من اللغات.
الصورة: فيديريكو ديماريا.

الطاقي والمادي) بغية مواجهة الضغوط البوفيزيائية القائمة (ضغوط الموارد الطبيعية وقدرة النظام البيئي الاستيعابية). ومن جهة ثانية، يمثل اللانمو محاولة لرفع التحدّي في وجه الحضور الطّاغي للعلاقات الاجتماعية القائمة على السوق وجذور المخيال الاجتماعي القائمة على النمو بالاستعاضة عنها بفكرة الوَفْرَة المُقْتَصِدَة. وهو أيضا نداءٌ من أجل ديمقراطية أكثر عمقا مطبّقة على القضايا التي ظلت خارج مجال الديمقراطية السائد، مثل التكنولوجيا. أخيرا، يعني اللانمو إعادة توزيع عادلة للثروة داخل الشمال والجنوب الكونيين وفي ما بينهما، وكذا في ما بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

على امتداد العشريتيْن الماضيتين، لم تزد ملامح انتصار إيديولوجيا النمو الآحادية عن أن تتجسد في ما يُقدّم على أنّه شعار توافقي يقول بـ«التنمية المستدامة»، ذلك الطِّبَاقُ البديع. وكان الهدف المقصود منه هو محاولة إنقاذ ديانة النمو الاقتصادي ضمن الأزمة البيئية وهو ما بدا أنه قوبل بترحابٍ في أوساط الحركة المناهضة للعولمة. وقد صارت مُلِحَّةً مُجابهةُ رأسمالية السّوق المُعَوْلَمَة بمشروع حضاريٍّ آخر، أو، وبتدقيق أكبر، توفيرُ مدًى رؤيةٍ مُتّسِعًا لمخطط ظلّ يتشكّل لزمن ممتدّ، ولكن من دون أن يُرى تقدُّمه. وعلى هذا، كان القطع مع التنموية، مع شكل الإنتاجية المُستخدَمة في ما يسمى بالبلدان النامية، هو أساس هذا المشروع البديل.

تم اقتراح اللفظة «لا نمو» من قبل عالم الاقتصاد السياسي البيئي أندري غورز (André Gorz) سنة ١٩٧٢، واستُخدمت عنوانا لترجمة مقالات نيكولاس جورجيسكو-رويغن (Nicholas Georgescu-Roegen) إلى الفرنسية سنة ١٩٧٩. ثم كان أن أطلق اللفظةَ النشطاء المناضلون البيئيون الفرنسيون سنة ٢٠٠١ شعارا استفزازيا يهدف إلى إعادة صبغ البيئية بالصبغة السياسية. كان إطلاق شعار اللانمو مُصادفةً على الأغلب مدفوعا بالحاجة إلى كسر خطاب التنمية المستدامة المزدوج، والغُفْلِ من المعنى على الغالب. وعليه لم تكن اللفظة في الأصل مفهوما (على الأقل في غير تقابل مع النمو الاقتصادي) بل شعارٌ سياسيٌ متحدٍّ يهدف إلى تذكيرنا بمعنى الحدود. ليس اللانمو لا انكماشا ولا نمو سالبا ولا يجب تأويله على حَرْفِيَّتِهِ، ذلك أن تحقيق اللّانمو من أجل اللّانمو سوف يكون بنفس لا معنى تحقيق النموّ من أجل النمو.

ليس الانتقال اللّانامي مسارا مستداما نحو الانحدار بل انتقالا نحو مجتمعاتِ حُسْن العِشرة التي تحيا في مشاعات، ببساطة وبالقليل. توجد العديد من الأفكار حول الممارسات والمؤسسات التي بمستطاعها أن تيسّر مثل هذا الانتقال وأن تسمح لمثل هذه المجتمعات بأن تُزْهِرَ. تنبع جاذبية اللّانمو من قدرته على الاستفادة من مصادر أو تيارات مختلفة من الفكر وتحقيق التّمفصل بينها (بما في ذلك العدالة والديمقراطية والإيكولوجيا)، وعلى صياغة استراتيجيات مختلفة المستويات (بما يشمل الحركية النضالية المعارضة، والبدائل القاعدية، والسياسات المؤسّساتية)، وعلى الجمع ما بين فاعلين غير متجانسين يركزون على قضايا مختلفة تمتد من الزراعة البيئية إلى العدالة المناخية. يكمّل اللانمو مثل هذه المجالات ويعزّزها عاملا مثل خيط ناظم (أرضيةَ شَبَكَةِ شَبَكَاتٍ) في ما يتجاوز سياسات القضيّة المُفردة.

والحقيقة أن اللانمو ليس البديل بل هو بالأحرى مصفوفةُ بدائلَ تعيد المُغامرة البشرية إلى الإبداعية وتعدّد المصائر من خلال رفع الغطاء الرّصاصيِّ الذي يفرضه الاستبداد الاقتصادي. يتعلق الأمر بالخروج من باراديغم الإنسان الاقتصادي (homo œconomicus) كما شرحه هربت ماركوز (Marcuse)، ذلك الإنسان ذو البعد الواحد، وهو المنبع الرئيس للتماثلية الكونية واغتيال الثقافات. وما لم تعد ‹التنمية» المبدأ الناظم للحياة الاجتماعية يكون ثمة متّسَعٌ لتعدّد الأكوان. وسوف يكون ذلك «عَالَمًا يَتّسِعُ للعديد من العَوَالِم» كما يقول الثاباتيستيون[1]. ليس اللانمو إلا واحدة من رؤى العالم المتعدّدة التي تمثل بدائل عن التنمية من قبيل العيش الحسن (Buen Vivir) واليوتوبيا الأفريقية (Afrotopia)، على عنوان الكاتب السينيغالي فلوين سار Felwine Sarr، ٢٠١٦-المترجم) والتحرّر الذاتي (Swaraj (سواراج))[2] . في كتابنا الجديد أكوان مُتَعَدِّدَةٌ: قاموس ما بعد التنمية (*Pluriverse: A Post-Development Dictionary*) جمّعنا أكثر من مائة من تلك البدائل من كل أرجاء العالم. ومن ثمّ ليس من الممكن صياغة حلول «جاهزة» لتحقيق اللانمو بل وحسب، وضع خَطَّاطَة عامّة لأسس أيّ مجتمع لا إنتاجي مستدام وأمثلة ملموسة للبرامج الانتقالية.

تقول فرضية اللانمو بأن مسار تغيير اجتماعي بيئي راديكالي ضروريٌّ ومرغوبٌ فيه وممكنٌ. ولا تزال ظروف الإنجاز والمسائل السياسية التي تتعلق بالديناميات الاجتماعية والفاعلين والتحالفات والمؤسسات والسيرورات التي سوف تحقق انتقالات اللانمو مفتوحة وهي محل نقاش حيّ في أوروبا وفي ما عداها. لقد حان الوقت، لا لوضع أجندة بحثية علمية حول اللانمو تضع الأسئلة المزعجة فحسب، بل ولوضع أجندة سياسية أيضا. ومِثْلَما بَيَّنَ عالما الاقتصاد البيئيان تيم جاكسون (Tim Jackson) وبيتر فيكتور (Peter Victor) في نيويوروك تايمز (*New York Times*): «إن تخيّل عَالَم من دون نموّ واحدةٌ من بيْن المهامّ الأكثر حَيَوِيَّةً وإلْحَاحًا الّتي على المجتمع أن ينخرطَ فيها». ■

توجه المراسلات إلى العنوان <federicodemaria@gmail.com>

[1] نسبة إلى إيميليانو ثاباتا سالاثار (Emiliano Zapata Salazar ١٨٧٩-١٩١٩) أحد قادة الثورة المكسيكية (١٩١٠-١٩٢٠)، والقائد الرئيس لثورة الفلاحين في ولاية موريلوس (Morelos)، التي كونت جيش تحرير الجنوب. وهو مُلهم حركة الفلاحين المسمّاة ثاباتيسمو التي كوّنت جيش التحرير الوطني الثاباتيستي ذراعا عسكريا للحركة اليسارية المسلحة التي تسيطر على أجزاء واسعة من ولاية شياباس المكسيكية منذ إعلان الحرب على الحكومة المكسيكية سنة ١٩٩٤-المترجم.

[2] تتكون الكلمة الهندية من مقطعين: سوا= ذات + راج= حكم، وضمن الاقتصادات البديلة هي تعني التحرّر الاقتصادي الكامل للكادحين، وعمق دلالتها يتجاوز مجرد الدلالة الاقتصادية حيث تعني التحرّر من كل الإلزامات القاهرة والتحكّم في الذات بما يرتقي إلى مصف الإنقاذ (النجاة)- المترجم.

> النسوية واللانمو. تحالف أم علاقة تأسيسية؟

بقلم آنا سآف-هارناك (Anna Saave-Harnack)، جامعة بيرن، ألمانيا، وكورينا دنغلر (Corinna Dengler) ، جامعة فيختا، ألمانيا، وبربرا موراكا (Barbara Muraca)، جامعة ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية

قد تحمل لفظة «اللانمو» الكثيرين على التفكير في الاقتصادات التي انكمشت عقب أزمة ٢٠٠٧ المالية، وليس ذلك هو ما يعنيه اللانمو. يوضح شعار المناضلين الحركيين « انكماشُهم ليس لاَنُمُوَنَا» أن فهم اللانمو بوصفه خطابا أكاديميا وحركة اجتماعية غير قابل للاختزال في ما يصف نموا سالبا داخل باراديغم النمو (أي انكماشا). بدلا عن ذلك، يسائل اللانمو هذا الباراديغم ذاته ويؤكد على الحاجة إلى تحرير المجتمعات من تبعيتها لدكتاتورية النمو الاقتصادي. ويعني ذلك أن اللانمو يسعى إلى إبراز إمكانيات المجتمعات الحديثة في إعادة إنتاج نفسها من دون الحاجة إلى الارتهان إلى الترفيع المستمر من وتيرة الاستغلال الاجتماعي والبيئي وتوسيعها وتكثيفها. بوصفه يوتوبيا ملموسة، يَتصور كل من النضال والأكاديميا الملتزمين باللانمو تغييرا من الأسفل إلى الأعلى نحو مجتمع عادل اجتماعيا ومستدام بيئيا ويقترحان خطوات ممكنة على طريق هذه النظرة الواسعة، تخرج من الممارسات الجماعية البديلة إلى تغيير المؤسسات القاعدية. ومن ثمّ، وعلى ما يقول شعار نضالي آخر، عندما نتحدّث عن اللانمو، نحن نقصد «لانموّا من حيث هو تَصْمِيمٌ، ولا نقصد لانموا من حيث هو كَارِثَةٌ!»

ومع ذلك، عندما نتمعن في اللانمو المفروض على اليونان، تبدو لنا أشياء يمكن لنا أن نتعلّمها نحن العلماء والمناضلون الملتزمون باللانمو. تقود نسب النمو المتناقصة على أثر أزمة اليونان المالية إلى تحديات اجتماعية كبرى في ما يتصل بالخدمات الاجتماعية والعمومية. إن اقتصادا في حالة تناقص للنمو يعني أن على المجتمع المدني أن يكابد سياسات التقشف التي تُعتمد ردًّا على الدّيْن العمومي. لقد تم بعث المستشفيات ورياض الأطفال وشبكات الجيرة في البلديات من أجل التخفيف من آثار التقليص من النفقات العمومية. وتشبه العديد من هذه المبادرات المنبثقة عن الآثار الصريحة للأزمة الاقتصادية (أي اللانمو المتأتي من الكارثة)، من قبيل العيادة التضامنية في تسالونيك، الأفكارَ والمثل التي يريد اللانمو بناءها من خلال «التّصميم»، ولكنها تتجاوب كذلك مع انشغال نِسْوِيٍّ معقول. ففي المثال اليوناني على الأخص، كانت النساء عرضة للأزمة باعتبار سدّهن للفجوة التي خلّفتها سياسات التقشف. ففيما كانت المهن الرجالية تقليديا تُفتقد بأعداد أكثر بقليل من أعداد المهن النسائية المفتقدة جرّاء الأزمة، تحمّلت النساء افتقاد القسم الأكبر من الخدمات العمومية التي كانت، وعلى الأخص، في مجال العمل الرعائي والأنشطة ذات الصلة بإعادة الإنتاج الاجتماعي. يمكن للمثال اليوناني أن يجعل النسويين يستنتجون أن اللانمو الكارثي، ولكنه ممكن من خلال التصميم أيضا، يمكن أن يكون بالغ المخاطرة بالنسبة إلى النساء وممكن الإسهام في إعادة تأسيس تقليديةِ عمل الرعاية وإعادة الإنتاج الاجتماعي. ويزيد من تعزيز هذا الانشغال النّسوي التركيزُ الأكاديمي على أن طريق اللانمو لا تستدعي تغييرا راديكاليا في المؤسّسات الاجتماعية القاعديّة من قبيل العمل، ولا إعادة المفاوضة الاجتماعية حول شروط الحياة الكريمة للجميع. وعلى الضدّ من هذا الفهم المحافظ للانمو، تبرز آفاقٌ أكثرُ راديكالية، من قبيل المناقشة الحية في صفوف «تحالف النسويات واللانمو» (ت ن لا"Feminisms and Degrowth Alliance" (FaDA)) المخزونَ التحرُّريَّ في مجتمع اللانمو إذا ما بُنِيَ على مبادئ توجيهية تُستلهم على سبيل المثال من النِّسْوِيّة في مختلف صِيَغها وتقاليدها.

كانت ثمة نقاشات حاميةٌ بين المناضلين النسويين والعلماء والبيئيين زمنا طويلا قبل أن يكتسب خطاب اللانمو ما اكتسب من زخمٍ. فلقد ركزت مبادرة الكفاف التي تم تطويرها في ألمانيا خلال السنوات ١٩٨٠ مثلا على الترابط بين الانشغالات البيئية واستغلال النّساء واستغلال المستعمرات. وكان عدد ١٩٩٧ الخاص من اقتصاديات بيئية (Ecological Economics)، والذي خصص لموضوع «النساء والبيئة والاقتصاديات» علامة فارقة أخرى في هذا المسعى. وفيما يَغْنَمُ هذا الحوارُ المزيدَ من الاعتبار في صفوف المدافعين عن اللانمو، لا يزال التفكير النّسويّ بعيدا عن أن يكون قِسْما مَكِينًا من مقترح اللانمو.

نحن نحاجج بأنه لا يزال على اللانمو أن يتعلم المزيد من التقاليد النسوية، ذلك أن الإسهامات النسوية أساسية على طريق تحقيق التغيير الاجتماعي البيئي العادل والتضامني الذي يُرغب به. أولا، واحدة من الرؤى الأساسية لدى النسوية البيئية تقول إنّ «الطبيعة» (وهي المبنية في التقليد الفكري الغربي على أنّها «أنثى») و«إعادة الإنتاج الاجتماعي» (وهي التي يُعتبر حدوثها «طبيعيا») هما أساس كل سيرورةِ إعادةِ إنتاج في الاقتصادات الرأسمالية. على أنّهما، وضمن باراديغم النمو الرأسمالي بَخْسَتا القيمة بنيويا، ومخفِيَّتَان ومُعرّضتان للهدم يوميًا. على اللانمو أن يأخذ في الحسبان الاستغلال المتوازي وتدهور إعادتي الإنتاج الاجتماعية والبيئية وأن يجعل منهما مكونا أساسيا في نضاله بحيث يجلب له المزيد من استدامة العلاقات بين البشريّ والطبيعيّ. ثانيا، كشفت النظرية النسوية، ومنذ زمن طويل مضى، علاقات القوة التي يتضمنها باراديغم النمو. فقد أظهر جَرْدُ ماريا مايز (Maria Mies) للعلاقة بين البطريركية و«باراديغم التراكم والنمو الأبديّيْن» الذي أجرته سنة ١٩٨٦، أن إخصابا متقاطعا بين الحركات النسوية والحركات البيئية ممكن، لا فحسب بل أساسي بغية المواجهة الكاملة لبنى الاضطهاد الرأسمالية. ثالثا، مَفْصَلتِ النسويّةُ ما بين النّظريات ودعّمت ممارسات تنظيم الرعاية، من قبيل المشاعات، لمجابهة إعادة إيلاء الرّعاية للعائلات أو للقطاع الخاص، وهي إعادةٌ يجلبها بالضرورة الانكماش الاقتصادي غير المصحوب بالتغيير. ويمنح جرد أمايا بيريس أوروسكو (Amaia Pérez Orozco) «لاستدامة الحياة» نقطة انطلاق بالغة الأهمية لرؤية الرعاية في ظل مجتمع لانموٍ. كما أن «إضفاء المشاعية على

”المساهمات النسوية ضرورية لتحقيق التحول الاجتماعي-البيئي العادل والموجه نحو التضامن الذي يتخيله التدهور“

الرّعاية» يجلب الدعم لمانحي الرّعاية الفُرَادَى، وهم على الغالب من النساء، ويوفّر مجالا اجتماعيا يلتقي فيه مانحو الرعاية ويتحاورون ويطوّرون صوتا سياسيا كما بيّنت ذلك سلفيا فيدريتشي (Silvia Federici). ويمكن لمثل هذه الطريقة في تنظيم العمل الرعائي أن تكون مُلهِمة لِطَيْف أوسع من ممارسات اللانمو.

وعلى الرغم من الغُنم الكبير الذي يمكن أن يتأتى من تعزيز الحوارات بين النسوية واللانمو، ثمة كذلك تحديات تقف في وجه هذا المسعى، إذ قد تكون بعض التيارات النسوية قليلة الاهتمام بالمشاركة فيه. فحتى في ما بين الشركاء الحواريين الأكثر قربا من بعضهم البعض، قد يكون مُصطلحَا النسوية البيئية واللانمو، على ما يستخدمان، سببا في سوء التفاهم.

بل، وباعتبار الإلحاح الواقعي والمحسوس بتسارع الكارثة البيئية، تحوم على التدخّلات مخاطر إهمال الآثار الواقعة في المجموعات الاجتماعية الأكثر هشاشة بمن في ذلك من اعتادوا تحمل مسؤولية إعادة الإنتاج الاجتماعي. وكما أظهرت ذلك فيدريتشي مؤخرا (٢٠١٨)، نحن في مواجهة تزايدٍ مفزع للعنف المسلط على النساء على امتداد العالم، وعلى الأخص منهن اللواتي يضطلعن بالحفاظ على الجماعات مُوَحَّدَةً من خلال الكفاف والمعرفة الأهلية والرعاية. إن العنف يستشري بفعل موجة جديدة من «الانغلاقات» الكونية في ظل الحملة الصليبية النيوليبرالية الهادفة إلى تأمين النموّ لفائدة النخب. ذلك هو ما يضفي فائق الأهمية على النضال والأكاديميا الملتزمين باللانمو حتى في وجه ضغط الزمن من أجل عدم الوقوع في فخ عدم مواجهة البطريركية التي، ومثلما أبرزنا ذلك أعلاه، ترتبط بباراديغم النمو ارتباطا وثيقا.

إن تحدّي جعل النسوية قسما مكينا من حركة اللانمو منعكس في المناقشة الحية التي تخوضها شبكة (ت ن لا (((FaDA). ويحاجج البعض من الأعضاء أنه، وبدلا من محاولة بناء تحالف ما بين الخطابيْن والحركتيْن، ومن ثمّ تشكيل علاقتهما على أنّها إمكانيةٌ وإبراز الاختلافات ضمن النضال المشترك، يجب أن يكون تركيزٌ على العلاقة التأسيسية بين الاثنين. لا يمكن تحقيق تغيير راديكالي للمجتمع يتجاوز باراديغم النمو إلا من خلال مواجهة دكتاتورية النمو الرأسمالي وجذوره البطريركية السحيقة سواءٌ بسواءٍ. إن الدّمج بين النسوية واللانمو مشروعٌ، جميعنا مدعوون للإسهام في صنعه. إن من واجبنا الخوض في حوار كوني يخلق مجتمعَ لانمو نسويًّا. ■

توجّه المراسلات إلى كل من
أنّا ساآف هانارك على العنوان<anna.saave-harnack@uni-jena.de>
وإلى كورينا دنغلر على العنوان <corinna.dengler@uni-vechta.de>
وإلى باربارا موراكا على العنوان =<Barbara.Muraca@oregonstate.edu>

> تحديات في وجه استراتيجية اللانمو:
حالة اليونان

بقلم غابريال ساكيلاريديس (Gabriel Sakellaridis)، جامعة أثينا، اليونانا

احتجاج دع اليونان في لندن.
2015, flickr. / شيلة.
بعض الحقوق محفوظة.

في الاقتصادات الرأسمالية، ثمة مصادرة تقول بأنّ النمو الاقتصادي جوهري لكل بلد ينشد تحقيق الازدهار لسكانه. على أنه يجب ألا تفهم جاذبية النمو على أنها مجرد مصفوفة من الأفكار المهيمنة ضمن الخطاب العمومي والباراديغمات العلمية. ليس تأليه النمو مجرد مسألة «إيديولوجيا نمو» تعززها نخب أكاديمية قوية وسياسيون باحثون عن الأصوات الناخبة. على النقيض من ذلك، يتوجب النظر إلى «إيديولوجيا النمو» على أنها مُخْرَجٌ من مخرجات القوانين العتيدة التي تحكم نمط الإنتاج الرأسمالي يقول إن كلاً من المنافسة وتراكم رأس المال وتحقيق أقصى الأرباح كامن في شفرة النمط الجينية.

تم الاعتراض على وجوبية النمو بفكرة اللانمو التي انبثقت بالتزامن مع الانشغال حيال الخطر البيئي. اختصارا، يمكن تعريف اللانمو على أنه «تخفيضٌ عادلٌ للإنتاج وللاستهلاك» بطريقة مفيدة بيئيا واجتماعيا. في تقابلٍ مع وجوب النمو، يحاجج منظرو اللانمو ومناضلوه بأن ثمّة إلزاماتٍ اجتماعيةً مخصوصة موضوعةً على النّمو تتأتى من ندرة الموارد الطبيعية والتغيّر المناخي والزمن الذي يستغرقه يوم العمل ونوعية الحياة وعوامل أخرى كثيرة. ويُعتبر الناتج الداخلي الخام مؤشرا مُضَلِّلًا على الازدهار بما أنه يُغيّب عددا من المتغيرات المهمة لا يتم التعبير عنها نقديا، لا بل هو يُلزم المجتمع بالدّخول في سباق محموم حول الإنتاجية والاستهلاكية.

وفي ضوء الركود الكوني الذي أعقب الأزمة المالية، صار المنوال الإنتاجي الدُّوَلي محطّ اعتراض. وفيما واجَهَه علماءُ الاقتصاد على الأغلب بمساءلة لاتوازنات موازينه التجارية الكونية كانت ثمّة انتقاداتٌ إضافيةٌ مصدرها «معسكر اللانمو» تُقَارِبُ الأزمة على أنها فرصة إعادةِ توجيهٍ للأولويات الاجتماعية بعيدا عن البحث عن النمو.

كانت اليونان مركز عصب المناقشات العمومية التي اهتمت بأثر التقشف المفروض باعتبار أن البلد شهد واحدة من حالات الركود الأكثر عمقا في بلدان الرأسمالية المتقدمة منذ الرّكود الكبير، حيث خسر ٢٨,١ ٪ من ناتجه الداخلي الخام في ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٧ فيما ارتفعت نسبة البطالة فيه من ٧,٨ ٪ إلى ٢١,٥٪ في نفس الفترة (بَالِغَةً حد ٢٧,٥ ٪ سنة ٢٠١٣). أدخلت الأزمةُ الاقتصادية البلاد في أزمة اجتماعية عميقة انعكست في المستوى السياسي أيضا على صيغة أزمة تمثيل حادّة حيث تقلصت الهويّات السياسية وتناقص المنخرطون الحزبيون فيما كانت أحزاب جديدة بصدد التكوّن.

وباعتبار الوضع الاجتماعي، يحوم السؤال الأساس حول ما إذا كانت استراتيجيةُ لانمو مستدامةٌ ومقصودةٌ خصبَةً. وإن لم تكن كذلك، مثلما نحاجج هاهنا، تكون مُهِمَّةً الإشارةُ بوضوح إلى الآليات الرّئيسة التي جعلت الأمر بالغ العسر إلى هذا الحد. يتوجب ألا تُعتبر التحدّيات الماثلة في وجه اللانمو أسبابا مُبَرِّرَةً لرفض أجندته، بل يجب على منظّري اللانمو، وعلى العكس من ذلك، أن يرتكزوا على عسر معالجته بغية تعزيز أسس استراتيجيتهم.

ومثلما سيتم بيانه في الفقرتين المواليتين، حامت كل من وصفات الترويكا السياسية والبدائل اليسارية حول محو النمو ومن ثم كان خوض كامل النقاش العمومي حول الوجوب التنموي.

حاولت الاستراتيجيا التي تبنتها الترويكا (المقصود هي اللجنة الثلاثية الممثلة لدائني اليونان وهم الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي- المترجم) أن تدفع بنموٍ للاقتصاد اليوناني يرتكز على الاستثمار والتصدير مُدافعة عن وصفة تتكون من التخفيض الداخلي في قيمة العملة

وإصلاحات بنيوية لسوقي العمل والإنتاج مستهدفة الوصول إلى نسب التبادل الحقيقية بوصفها استراتيجية دافعة للتنافس وإدخال الاقتصاد اليوناني في دورة إيجابية. على أن النتائج انتهت إلى كارثة حلّت بغالبية الشعب اليوناني.

كانت السبل التي اقترحها اليسار بديلةً عن سياسة الترويكا ثنائية. فمن ناحية اقترح من دافعوا عن ضرورة بقاء اليونان في منطقة اليورو مع البقاء ضمن معسكر «معارضي التقشف» «خطة مارشال» جديدة تدفع بالاستثمار العمومي وكذا تعديلا تدريجيا في التصرّف يحفّز الاستهلاك والاستثمار الخاصّيْن. وبالتّرافق مع إعادة هيكلة الدّيْن العمومي اليوناني، تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق استدامتها وتوفير مواطن الشغل والدّخل من خلال آليات كينزية (نسبة إلى عالم الاقتصاد البريطاني جون مايناردكينيز John Maynard Keynes، ١٨٨٣-١٩٤٦، الذي نقد نظرية الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي الداعية إلى الاعتماد المطلق على حرية السوق في تعديل الموازين الاقتصادية. وقد وردت أفكاره الكبرى في كتابة الذي نشره سنة ١٩٣٦ تحت عنوان النظرية العامة في التشغيل والمنفعة والمالية *The General Theory of Employment, Interest and Money*- المترجم). ومن ناحية ثانية، اعتبر أنصار خروج اليونان من منطقة اليورو أن تبنّي عُملة وطنية جديدة مُخَفَّضَة القيمة بالنسبة إلى اليورو سوف يدفع بالصادرات ويخفّض من الواردات، وهو ما سيؤول إلى نموٍّ يقوده التصدير مقترنا بتعويضٍ عن الواردات يتحقق رئيسيا عن طريق المنتجات الصناعية (المحلية).

ينبثق التحدّي الأوّل الذي يواجه تطوير سردية لانمو قوية في اليونان من ديمومة الدّيْن العمومي في علاقته بمخرجات النمو. فمنذ اللحظة التي واجهت فيها اليونان أزمة مُلاءَة دَيْن (المُلاءَة هي القدرة على الوفاء في الأجل المديد بالالتزام بالنفقات الثابتة وتحقيق التوّسع والنمو، وهي تقاس باحتساب صافي الرّصيد السائل.عكسها الإعْسَار- المترجم) صارت ديمومة الدّيْن العمومي هدف السياسات المتبعة، على المستوى اللفظي على الأقل. المتغيّرات الأساس في ما يهم ديمومة الدّين العمومي هي التوازنات الجبائية الأوّلية والعلاقة بين نِسب الفائدة على السَّنَدَات الحُكومية والنّسب الإسمية لمخرجات النمو. إذا كانت نِسب النمو الإسمية أقل من نسب الفائدة ينطلق ما يُسمّى «أثر كرة الثلج» مُرَفّعًا في الدين العمومي حتى إذا ما تمّ تحصيل فائض قيمة بدائي. عندها يصير مُخرج النمو أهم متغيّرات ديمومة الدين العمومي، وفي ظل مثل هذه الظروف الضاغطة يقل الإقبال على مقترحات استراتيجية «اللانمو».

يتأتي التحدّي الثاني من الصبغة المرسملة التي اتخذتها الرأسمالية المعاصرة وهي مقترنة بانكماش الدين الذي يُدخِل الاقتصاد في حلقة «الدّيْن الخاص» المفرغة. إن الاقتصادات الرأسمالية اقتصاداتٌ مالية-إنتاجية ووحداتُ بيانات ميزانياتِها مترابطةٌ من خلال شبكة مالية معقّدة. وفي ظل دين خاص ضخم يزيد الرّكود من وِزر الدّيْن بما يؤول إلى انكماش متداين.

التحدي الثالث مترابط مع البطالة وكلفاتها الاجتماعية المُلازمة. ما من حاجة إلى التدليل على أنّ من شأن نسبة بطالة بلغت ذروة ٢٧,٥ ٪ سنة ٢٠١٣ في حين كانت في مستوى ٧,٨ ٪ سنة ٢٠٠٧، أن تخلخل أسس المجتمع اليوناني مُطلقة في الآن ذاته مخاطر سياسية ذات بال. وباعتبار أن التشغيل يرتبط إيجابيا وبقوّةٍ مع النّمو الاقتصادي، صارت الأجندة السياسية اليونانية بالضرورة مرتهنة باستراتيجية نمو، مع إلحاح مجابهة البطالة المرتفعة في توقيت سياسي واقعي مما أدى إلى سيادة منحى التبعية. بكلمات أخرى، بما أنه لم يتم التهيئ لاعتماد استراتيجية لانمو قادرة على خلق مواطن الشغل، هيمن باراديغم «الاستمرار في خوض الأعمال كما اعتيد» على المناقشات العمومية بتأكيد القول إن نمو أعلى يجلب المزيد من مواطن الشغل.

يتولد التحدي الرابع من واقع أن اقتصادا مفتقِرا إلى تدفق رأس المال، شبيها بالاقتصاد اليوناني طوال فترة الركود، يخفّض تخفيضا حادا من معاييره البيئية حتى يجلب الاستثمارات، وقد كانت تشريعات الجلب السريع للاستثمارات مصداقا لذلك التوجه. ثمة العديد من أمثلة الاستثمار التي كان يمكن أن تثير مقاومة اجتماعية لو كانت اتُّبِعَت قبل الأزمة، ولكنها تبدو بعدها ذات شرعية اجتماعية راسخة. ويشمل ذلك المشاريع الاستخراجية الجديدة بما فيها مناجم الذهب الجديدة في شالديكيدي شمال اليونان، أو عقود الاستكشاف التي أمضتها الحكومة اليونانية مع الشركات البترولية من أجل استغلال مخزونات النفط والغاز في البحر الأيوني (يقع ما بين شرق جنوب إيطاليا وجزيرة صقلية، وجنوب غرب ألبانيا وغرب اليونان وفيه تقع الجزر الأيونية- المترجم) والبحر الكريتي (إلى شرق البحر الأول وشرق الأراضي اليونانية وغرب الأراضي التركية-المترجم). ومن أمثلة التعطش إلى النمو امتياز استغلال مطار أثينا السابق في هيللينيكو، الذي التزمت الحكومة اليونانية الحالية بتحويله إلى حديقة ميتروبوليتية، وهو ما يعتبر مخططا واقعيا ضخما تم تبنيه تحت ضغط المستثمرين الأجانب والمحليين.

لا تستبع الطبيعة الاقتصادية للتحديات التي على «أجندة اللانمو» أن تواجه بالقبول بالاقتصادوية، ولكنها تضع ضغوطات مخصوصة مستوجبٌ فهمها مليًّا بسبب أهميتها في «اقتصاد النمو»، وليس تجاهُلها على اعتبارها «وجوها من الاقتصادوية» إلا تجاهلا للواقع وإضعافا للإمكانيات التي يمكن أن تُفتح في وجه استراتيجية اللانمو.

وفي ذات الوقت، لن يكون من العادل المحاججة بأن الطرائق البديلة لتنظيم الإنتاج أومساءلة النمط الاستهلاكي لم يظهرا في اليونان خلال فترة الأزمة. على العكس من ذلك، وُلدت العديد من هذه المبادرات، وإن على المستوى المحلي بما في ذلك بنوك الزمن (شبكة تبادل شغلي عن قرب تكون العُملة فيها هي ساعات يقضيها شخص في القيام بعمل ما يحتاج مهارة مُحدّدة من دون أجر لفائدة شخص آخر يقوم هو ذاته بعمل ما يحتاج مهارة أخرى لفائدة الشخص الأول ومن دون مقابل أيضا- المترجم) والحدائق الحضرية، وشبكات «اللاوسطاء» للمنتوجات الزراعية بل وتجارب العمل للحساب الخاص. ولكن هذه المبادرات كانت على الأغلب متشظية ولم تتمكن من الاشتمال على بديل قابل للديمومة وعلى الأخص في ظل ظروف الركود البالغ الضاغطة. ولكنها مبادرات تحتضن بذور باراديغم مضاد في التنظيم الاجتماعي يسائل إيديولوجيا التمثل المهيمن للحاجات الاجتماعية ويعيد توجيهها نحو الحفاظ على البيئة والديمقراطية الاقتصادية. وهي تواجه الاقتصادوية وتضع الحاجات الاجتماعية في المركز من النماذج الإنتاجية والاستهلاكية. ■

توجه المراسلات إلى غابريال ساكيلاريديس على العنوان <Gabriel.sakellaridis@gmail.com>

> الشيلي:
من النيوليبرالية إلى مجتمع ما بعد النمو

بقلم خورخي روخاس هيرنانديس (Jorge Rojas Hernández)، جامعة كونسابسيون، الشيلي

لمزيد من التغيير، هناك حاجة إلى أفكارعملية وكذلك الطوباوية.
Times Up Linz / flickr. بعض الحقوق محفوظة.

خلال تاريخها القصير نسبيا، عرفت الشيلي أنظمة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة. وعدت بعض الحكومات بالإصلاحات أوالثورات ولكنها بفعلها ذاك تسببت في اندلاع نزاعات أكثر فأكثر عمقا. لقد تولّت حكومة الجبهة الشعبية، حكومة تحالف وسط-اليسار، السلطة سنة ١٩٣٨ ولكنها لم تعمّر طويلا، وفي سنة ١٩٦٤ ربح إدواردو فري مونتالفا (Eduardo Frei Montalva) الانتخابات الرئاسية مُرَشَّحًا للحزب المسيحي الديمقراطي، وقد اتسم برنامج حكومته، برنامج «الطريق الثالث» بديلا عن الاشتراكية وعن الرأسمالية، بإصلاحات بنيوية وتسييس بالغ للمجتمع. وكان الهدف الرئيس إصلاحا زراعيا.

ومن سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٣، كان سلفادور أليندي (Salvador Allende) في الحكم، رائسا حكومة الوحدة الشعبية ذائعة الصيت، تحالفا ما بين الاشتراكيين والشيوعيين وأحزاب يسارية صغرى أخرى. أمّم أليندي القطاعات الاقتصادية الرئيسة (البنوك، الزراعة، مناجم النحاس وكبريات الصناعات).

وكانت حكومة أليندي نتيجة للـ«مسيرة الكبرى» داخل جهاز الدّولة الشيلية من أجل الحصول على المزيد من المساواة والعدالة لفائدة الطبقة العاملة وشرائح الشّعب الأخرى الأكثر فقرا. وكما كانت إصلاحاته باراديغما تقدّميّة، كانت جزءا من تصور ستينات القرن العشرين السّياسي التحرري. وللأسف انتهت تجربة الاشتراكية الديمقراطية هذه نهاية مأساوية بانقلابٍ عسكري.

على أثر ذلك، أرست الديكتاتورية العسكرية، متحالفة مع الاقتصاديين النيوليبراليين، سياسة خوصصة راديكالية. لم تكن نواياهم تقتصر على تغيير المنوال الاقتصادي بل امتدت لتغيير المجتمع الشيلي وتطوير منوال اجتماعي وثقافي جديد عبارة عن مجتمع نيوليبرالي متجه نحو السوق، مجتمع غير مسيس وفرداني، ذي وجهة استهلاكية رئيسيا فيها يكون النمو والمنافسة الوسيلتين «المبرّرتين» لبلوغ غاية التقدم والسعادة الشخصيّين. كانت الدولة مُقبلة على المزيد من الانسحاب من الاقتصاد ومن وظائفها الاجتماعية، واستمر الباراديغم

في الاشتغال على امتداد سيرورة إضفاء الصبغة الديمقراطية للسنوات ١٩٩٠.

وكان أن قادت سياسة الخوصصة والفردانية هذه بالضرورة إلى افتقاد المعنى وإلى ميلاد المخاوف حيال المستقبل في صفوف قطاعات واسعة من السكان الشيليين. ونتيجة لذلك، ظهرت حركات احتجاجية ومدنية من قبيل حركة احتجاج «البطاريق» لسنة ٢٠٠٦، حركة الطلاب التي طالبت بتعليم عمومي أفضل، ثم تبعتها، سنة ٢٠١١، حركة جماهيرية طلابية طالبت بتعليم جامعي مجاني. وخلّفت الحركتان آثارهما في برامج الحركات التي أعقبتهما، وكانت سيرورات التغيير هذه عسيرة وبطيئة ولكنها انتهت إلى أن أحدثت وقعا سياسيا واجتماعيا إيجابيا.

مع بداية القرن الواحد والعشرين، بدا أن مناويل التنمية القائمة، والباحثة عن تفسير راهن الأزمات الاجتماعية-البيئية، والمناخية والمؤسساتية قد استُنْفِدَت. ولكن، في المجتمعات الصناعية، لا تزال تهمين عقلانية أداتية تفصل ما بين النشاط البشري، المنتج القائم رئيسيًّا في الشمال الكوني والاستخراجي القائم رئيسيا في الجنوب الكوني، والطبيعة وهو ما تنتج عنه تغييرات عميقة في الأنظمة البيئية، وفي المناخ والحياة الاجتماعية. والآن، ها هي إيديلوجيات التقدّم والنموّ النيوليبرالية المُطْلَقَة حديثا، تدعمها التطلّعات نحو التحديث وباراديغم العولمة الجديد، تخرق حدود الكوكب الأرضي المقبولة بيئيا واجتماعيا، وهو تطوّر لا يتوقف عند الحدود الشيلية. وها نحن اليوم بعيدون عن نظام اجتماعي مسؤول ومستدام بيئيا واجتماعيا.

إنّ التغيرات التي أدخلها بكامل العنف الانقلابُ في الشيلي ماثلةٌ اليوم في العديد من البلدان على شاكلة سيرورات تغيير نيوليبرالية بطيئة ولكنها ثابتة ذات ارتباط بالعولمة. لقد أظهر لنا المنوال الشيلي النيوليبرالي للسنوات ١٩٨٠ مبكّرا أن تخارج الإنتاج يؤدي إلى بيئة عمل أكثرمرونة وإلى ميلاد هشاشة جديدة. سيرورة عمل العولمة تشتغل اليوم بذات الطريقة، وينضاف إلى ذلك وقع الثورة التكنولوجية الجديدة (٤,٠) التي بدأت للتو، بما يحتمله مشروعها من الخُسران الواسع لمواطن العمل على امتددا العالم. كما أن الأزمات البيئية والتغيرا المناخية تجبرنا هي أيضا على أن نفكّر في الكيفية التي بها سيتأثر العمل بالضرر البيئي وتزايد الكوارث التي يتسبب فيها التغير المناخي. تؤدي كل هذه العوامل إلى التحلل الاجتماعي ومظاهر جديدة من التفاوت، ونتيجة لذلك، يتصاعد عدم رضا المواطنين. وفي الوقت الراهن، يهدّدُ نقصُ الاندماج الاجتماعي، هذا الذي يمكن أن يلاحظ في العديد من البلدان، الديمقراطيات القائمةَ والحقوق الفردية والمدنية ويمكن في النهاية أن يسهم في تدمير المجتمعات. ولكن الحركات الاجتماعية والبيئية في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك الشيلي وعلى امتداد أمريكا اللاتينية، تتأسّسُ، مطالبةً لا بحلولٍ للمشاكل الملموسة فحسب بل وكذلك بإصلاحات أكثر مواتاة للمواطنين من أجل غد أفضل.

هل تدفع أزمة النيوليبرالية ومنوال النمو الراهن نحو ميلاد مناويل ما بعد نمو جديدة؟ يبدو أن الاتجاهات الشعبوية اليمينية المُقلقة التي ظهرت في العديد من البلدان تلتفت نحو اتجاه آخر. هي تمثل قوة معارضة لما انطلق بعدُ من سيرورات التغيير الاجتماعية البيئية والليبرالية. ولكن من الممكن تمام الإمكان أن تنموَ الحركات الاجتماعية والبيئية التي انبثقت راهنا جوابا على الأزمات الجارية وكذا في تناقض مع سياسات اليمين الشعبوي، فَتَصِيرَ أكثر قوّةً وتتعزّزَ. فقد شاركت في الانتخابات الرّئاسية والبرلمانية الشيلية الأخيرة، على سبيل المثال، جبهة يسارية جديدة، هي الجبهة الواسعة (Frente Amplio)، وفي أقل من عامين من العمر، سجلت ٢٠ ٪ من الأصوات في البرلمان الجديد. وعلى عكس اليسار التقليدي، تحتضن هذه المجموعة تصورات جديدة للسياسة وللمجتمع وللطبيعة.

على أن ظواهر أخرى مهمّة آخذة بالظهور راهنًا منها أن الشيلي اليوم أحد البلدان الرائدة في تطوير أشكال بديلة للأعمال منها ما يسمى بالشركات ب (Empresas B، أو شركات المنافع)، التي أطلقها جيل جديد من الشركات الفتية لها وعيٌ اجتماعيّ وبيئيٌ عالٍ. سُوقها في تنام مُطّرد، والآن، وعلى امتداد أمريكا اللاتينية، تأخذ مناويل المُصَادقة الدُّوَلية في اعتبارها عوامل من قبيل الاستدامة الاجتماعية والبيئية ومخزون الشركة التجديدي وجودة العمل فيها. وتقود هذه الديناميكية إلى انبثاق ثقافات عمل وأساليب عيش جديدة.

مع نهاية سنة ٢٠١٧، كانت ثمة ٤٥٠ شركة ب على امتداد أمريكا اللاتينية، ١٣٠ منها في الشيلي، وهي جزء من «الحركة الكونية ب» الجديدة، ومن نظام ب (Sistema B) الذي يشمل مناويل أعمال تتأسس على مبادئ إيتيقية اجتماعية-بيئية. ويمكن أن تشهد على فعالية هذه الشركات مؤشراتٌ من قبيل الرّفاه العمومي، وطرقٌ مستدامة في التعامل مع الأنظمة البيئية القائمة والتزامٌ باقتصاد بيولوجي مُيَسِّرٌ لإعادة الرّسكلة وأشكالٌ جديدة من التعاون. في هذا المعنى، تتأسس الأنظمة ب، تدعمها ما تسمى بالأكاديميا ب من خلال البحث العلمي. والشيلي تدفع الآن بهذا التطور من خلال برامج وزارات الاقتصاد والتنمية ووكالة تنمية الإنتاج السياحي (Tourism's Production Development Corporation (CORFO))) وأطراف أخرى بغية تدريب الناس وخلق المهارات المهنية المناسبة.

في منتهى سنة ٢٠١٨، اشترك أكثر من ١٠٠٠ شخص من ٣٠ بلدا في اللقاء العالمي الأول للحركة ب في بويرتو مونت (Puerto Montt) وبويرتو فاراس (Puerto Varas) وفروتيلار (Frutillar) جنوب الشيلي. وتشكّل مثل هذه المبادرات نتيجةً للتحولات الثقافية والسياسية التي كانت العشريات الأخيرة مسرحا لها، واليوم يحبذ الجيل الشاب أكثر من أي شيئ آخر قِيَمًا من قبيل الاستقلال والحرية والديمقراطية الراسخة والإبداعية والمبادرة والاحترام والتسامح والتضامن والوعي البيئي.

ونأمل في أن تتمكن هذه المقاربات الجديدة المستدامة التي تمكن ملاحظتها في الشيلي من أن تستمر في الحصول على الدعم السياسي وأن تنعكس في برامج كل من الحكومة القادمة والمجموعات السياسية. ■

توجه كل المراسلات إلى خوسي روياس هرناديس على العنوان <jrojas@udec.cl>

> علم الاجتماع النسوي البيئي
والتحليل الطبقي الجديد

بقلم أريل ساليه (Ariel Salleh)، جامعة سيدناي، أستراليا، وعضو لجان البحث حول البيئة والمجتمع (ل ب ٢٤)، والحركات الاجتماعية والفعل الجماعي والتغير الاجتماعي (ل ب ٤٨) صلب الجمعية الدولية لعلم الاجتماع

تطورت تحاليل النسوية البيئية على قاعدة ممارسة الحياة اليومية بحيث تسائل ما يُأْخَذُ على أنّه بَديهيٌّ من أسس الحركات الاجتماعية التي تبنيها الإيديولوجياتُ السياسية القائمة على صيغة هرمية تنزل من الأعلى إلى الأسفل. فخلال السنوات ١٩٨٠ و١٩٩٠، على سبيل المثال، اعترض النِسويّون البيئيون على نقصٍ في الوعي الجنسيّ الجندريّ في فلسفة البيئية العميقة (deep ecology). لم تكن الغايات البيئية هي التي رفضها النسويون البيئيون بل، ومثلما حاججوا بذلك، الأزمة الكونية ومنابعها الكامنة في المؤسّسات والقيم البطريركية الرأسمالية التي تَسِمُ النسق المعولم. ولهذا السبب، على حلول الأزمة أن تغيّر «ثقافة الاستحقاق الذكوري» التي تدعم النظام. لقد دامت هذه المعركة المعروفة تحت مسمى «الجدل بين النّسويّة البيئيّة والبيئيّة العَميقة» أكثر من عقد على صفحات أنفايرومنتال إيثيكش (Environmental Ethics ‹الإيتيقا البيئية›). وفي تجربة شبيهة ليقظة الوعي هذه، اشتبك المنظرون النسويون البيئيون نقديا مع الأكاديميا الماركسية. وخلال العقد الماضي، وسعت المقالات التي ظهرت على صفحات الرأسمالية، الطبيعة والاشتراكية (*Capitalism Nature Socialism*) مجلة مجموعة *Journal of World-Systems Research*، وعلى غيرها من المنابر، من الفهم العمومي للنسوية البيئية بوصفها علم اجتماع نقدي. وأنا أعتبر أنّ الظرف الكوني المعاصر يدعو إلى تحليل سوسيولوجي طبقي جديد. وعليه فإن ما يلي هو تلخيص مختصر للمسار التاريخي لما أسميته « مادية متجسّدة» ودعاواها.

> مادية متجسدة

إن العمل المُعيد للإنتاج هو أساس كل مجتمع. وفي مثل تجارب العمل هذه، تتعلم الأمهات استدامة الدورات البيولوجية في الأجساد التي بها تعتنين. مِثْلاً بِمِثْلٍ، يكيّف المُزارِعون والجامعون دورات الأرض ويعيدون توليدها. يظل العملة غير المأجورين نقدا هؤلاء غير مرئيين في الاقتصاد الكوني، وغير معترف بهم كما ينبغي في علم الاجتماع وغير منظّرين في الماركسية. ولكن قد يُحاجج بأن مجموعات العمل الثلاثة هذه، عنيتُ الأمهات والمزارعين والجامعين، يشكلون طبقة قد يكون زمنها قد حلّ بفضل مهاراتهم في جعل الحياة على الأرض ممكنة.

تُستخدم لفظة النسوية البيئية على نطاق واسع لوصف السياسات التي تعامل البيئية والنسوية على أنهما نضال واحد. وهي تظهر عندما تتعرض ظروف الحياة في الأحياء الحضرية والجماعات الريفية إلى مَخَاطِر. يمكن للنساء وللرجال أن يكونوا منخرطين في أعمال تؤكّد الحياة، ولكن، وبما أن النساء هنّ من يحتللن على امتداد كل العالم الموقع الاجتماعي المخصوص لمُسدي الخدمات الرعائية وموفّري الموارد الغذائية، فإنّ نساء كل جماعة هن من يبادرن أولا إلى الفعل البيئي. إن مثل هذه التدخلات كونيةٌ بصرف النظر عن المنطقة والطبقة أو الإثنية بحيث يمكن القول إنها تقاطعية بشكل فريد. في كل القارات، وبداية من السنوات ١٩٧٠، كانت إجابة النساء على الضرر الجانبي للاستهلاكية الرأسمالية لما بعد الحرب العالمية الثانية والمناويل التنموية قد بدأت بفعل ما أَسْمَيْنَهُ «نِسْوِيَّةً بِيئِيَّةً». وسواءٌ أتعلق الأمر بمعارضة المُلَوّثات السامة، أم بنزع الغطاء الغابي، أم بالقوّة النووية، أم بالصناعات الغذائية فإنّ سياساتهن ربطت على الدّوام «المحلي» بـ«الكوني»، بل بنت نسوياتٌ بيئيات ألمانياتٌ من قبيل ماريا ميس (Maria Mies) كل عملهن صراحة على إسهام روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) الاشتراكي. كما شهدت السنوات ١٩٨٠ كذلك الصّعود السّريع «للحركات الاجتماعية الجديدة» مثل مكافحي الأسلحة النووية، وحركة السود بلاك باور (Black Power) وحركة تحرير النساء وحركة حقوق أصحاب الأرض الأهليين، وكان الماركسيون محقّين في تشككهم حيالها. لقد تم استقطاب البيئية الراديكالية من طرف أحزاب الخضر والمحترفين التكنوقراط، وحادت النسوية تحت تأثير الفردانية الليبرالية وانتهت إلى مجرد قضية تفاوضية مفردة مع الدولة من أجل حقوق متساوية بين الرجال والنساء.

مثال على كيفية تحقيق "عمل ما بعد الصناعة " اكتفاء اقتصادي مع استدامة بيئية. الصورة: أريل ساللیه

كانت المرحلة الثانية من النسوية البيئية في أعقاب قمة الأرض التي نظمتها الأمم المتحدة سنة ١٩٩٢، وكثّفت من سياسات الشمال الكوني الاستعمارية الجديدة باسم حماية الطبيعة. والآن، فتح مخطّطٌ رئيسٌ عالمي الاتساع من التفاهمات الجهوية البابَ في وجه الشّركات المنجمية لاستغلال أراضي الأهليين والنباتات الطبية الأهلية. كانت النسويات البيئيات مثل فاندانا شيفا (Vandana Shiva) حاضرات في قمة الأرض في ريو وقمن بما استطعن القيام به من أجل معارضة هذه الإجراءات. وقريبا، سوف يفرض اتفاق الأمم المتحدة الإطاري، كما سجلت ذلك عالمة الاجتماع البيروفية آنا إيسلا (Ana Isla)، على الضعفاء القبول بتنازلات أكبر. واختتم القرن العشرون بمعركة سياتل حيث واجهت انتفاضة عميقة الجذور منظمة التجارة العالمية. وعقدت حركة الحركات الساعية إلى اجتراح بديل عن العولمة هذه منتداها الاجتماعي العالمي الأول سنة ٢٠٠١.

> العولمة ضد نقض الاستعمار

أحبط توسّع التجارة النيوليبرالية الحرّة عزائمَ البروليتاريا في بلدان المركز من خلال تحويل مواقع عملها إلى مناطق الأعمال التصديرية بخسة الأجور في الجنوب الكوني، ولكن العديد من شعوب الهامش الجيوسياسي كانت لها أجندة إيجابية هي أجندة نقض الاستعمار. في البرازيل، كان حركة غير المالكين للأرض (Landless People's Movement) تتحدث عن القرى البيئية وعن السيادة الغذائية، وفي الأكوادور كانت نساء الفعل البيئي (Acción Ecológica) تستنبطن مفهوم «الدّيْن البيئي» لوصف النهب الاستعماري للموارد الطبيعية الذي امتد ٥٠٠ سنة، وكان اليسار الذي كوّنه البنك العالمي مهتما بالقروض التنموية وبما كان يجري من تدهورٍ في ظروف الحياة ناتجا عن الاقتصادات الاستخراجية. كما كانت العدالة المقرونة إلى الاستدامة من أبرز مخرجات قمة مناخ الشعوب بكوشابامبا سنة ٢٠١٠ ، تلك التي قدّمت طرق التوفير الأندية (نسبة إلى مناطق وشعوب وثقافات جبال الأنديز سلسلة الجبال الممتدة على ما يقارب ٧ آلاف كيلومترا، بعرض يراوح بين ٢٠٠ و٧٠٠ كلم، ومعدل ارتفاع يقارب ٤٠٠٠ متر، والواقعة على أراضي فينيزويلا وكولومبيا والإكوادور والبيرو وبوليفيا والشيلي والأرجنتين- المترجم) بوصفها بديلا عن تبذير الحياة في ظل الوفرة الصناعية. وفي كل هذه المبادرات، كانت مُعادلة التصنيع مقرونا إلى التقدم موضع سؤال.

عقب أزمة ٢٠٠٨ المالية، أطلق الشباب الكوني الواعي حركة احتلوا (Occupy) ناصبين معسكر اعتصامهم على مقربة من أرصدة التبادل في وول ستريت للاحتجاج على الطبقة الرأسمالية، وفي ألمانيا حاصروا بنوك فرانكفورت. كما ظهرت سياسات أخرى ترتكز على تأكيد «قيم إعادة الإنتاج» في البلدان المتوسطية المقاومة لبرامج تقشف الاتحاد الأوروبي، وأطلقت حركة الغاضبين (indignado) نوعيةَ اقتصاداتٍ تعتمد الاكتفاء الذّاتي الجِواريّ. وفي قمّة ريو ٢٠+ سنة ٢٠١٢، كثّفت مجموعات أصحاب الأعمال والسياسيين وبرنامج الأمم المتحدة البيئي من تأكيدها على الاتفاق الأخضر الجديد، وهي عملية علاقات عامة دعائية لفائدة اقتصاد تكنولوجيا النانو البيولوجي، ومرة أخرى تحدّاهم النسويون البيئيون. وعلى أثر ذلك، اجتمع الأكاديميون في لايبزغ وبودابست لمناقشة اللامو على الرّغم من أنّ الاعتراف برؤية المفكرات النسويات البيئيات الكفافية مثل فيرونيكا بينهولت-تومسين (Veronika Bennholdt-Thomsen) لم يكن قد تمّ بعدُ. واليوم، تختبر مؤسسة روزا لوكسمبورغ التلاقي بين النسوية البيئية وسياسات أخرى ذات اتجاه جماعاتي من قبيل العيش الحسن (buen vivir) الآتي من أمريكا الجنوبية والأوبنتو (ubuntu) الآتي من جنوب أفريقيا والسواراج (swaraj) الآتي من الهند.

للنسويين البيئيين أدبيات كثيفة، كثيرا ما تدرّس في الجامعات وهي تلحّ على الكيفية التي بها يُعزّز احتواءُ الطبيعة وسلعنتها في ظل الثقافة الرأسمالية البطريركية احتواءَ أجساء النّساء العاملات وسلعنتها. إن الإشارات التقليدية إلى الأمّ-الطبيعة بعيدة عن أن تكون مجرد استعارة. ومثلما تبرز ذلك غريتا غارد (Greta Gaard)، تجول الآن إيتيقا نباتية رحيمة في صفوف الشبكات النسوية البيئية كما تلتئم اجتماعاتٌ دولية منتظمة حول الحيوانات العاقلة (Minding Animals)، وفي مختلف مناطق أفريقيا تقيم النساء اللاتي تتهدّد حياتهن المناجم الملاصقة لقراهن شبكة وومن (WoMin) وهي شبكة قارية مناهضة للأنشطة الاستخراجية لها بيانُها النسوي البيئي الخاص حول التغير المناخي. وتنظّم الأمهات الأبالاشيات (نسبة إلى سلسلة جبال الأبالاش الواقعة شرق القارة الأمريكية الشمالية ممتدة على طول ١٩٠٠ كلم بالتوازي مع شواطئ المحيط الأطلسي بادئة من مقاطعة كيبك الكندية وصولا إلى شواطئ خليج المكسيك في الولايات المتحدة. وهي تتكون من مرتفعات صخور رسوبية أعلى قممها جبل ميتشيل في سلسلة الجبال السود (٢٠٢٧م)، ومنها يستخرج الفحم والحديد والبترول والغاز الطبيعي- المترجم) حركات فعل مباشرة ضد تحويل قمّة الجبل الذي يسعى إليه أصحاب مناجم الفحم. وتخزّن مدرسة نافدانيا الهندية للكفاف البيئي الحبوب التقليدية لإنقاذها من التسجيل التجاريّ لفائدة الصّناعات الصيدلانية. وفي ستشوان بالصين، أعادت النساء المُزارعات خصوبة الأرض من خلال إعادة إحياء تقنياتٍ عُضْوِيّة يمتدّ عُمُرُها قرونا. وفي لندن، تتبرع ربات البيوت بأوقاتهن من أجل إحداث تعديل على مجرى نهر التاميز يُصلح تجمّعات المياه فيه لإنقاذه من آثار قرون من الإفساد.

> المركزية الإنسية ضد المركزية البيئية

عندما لا يرى الناشطون المناضلون، أو فلنقل علماء اجتماع لجنة البحث ٤٨ التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع، الكيفية التي بها يربط منطقُ إعادة الإنتاج البيئةَ والعمال والنساء والحركات الأهلية، تطرأ «السياسات الهوياتية» الآحادية، حيث تنافس حقوق مجموعة ما حقوق مجموعة أخرى. لقد اختزلَ ذلك الخيالَ السوسيولوجي في تعبيرة ثنائية غربية مركزية إنسية فيها تتضاد «الإنسانية» مع «الطبيعة»، وهو تصوّر «حسّ مشترك» تقليدي يُعاد ترسيخه مُجدّدا لدى تنشئة كلّ جيل جديد.

للأسف، لا تزال مَرْكَبات العولمة تنقاد بهرم «سلسلة الكائنات الكبرى» الأرسطية، ذلك المنطق الخطابي القديم الذي يضع الآلهة فالملوك فالرجال على قمّة الحياة الاجتماعية، ماسكين بالسلطة على مرؤوسيهم من النساء والأهليين والطبيعة. لقد هيكل المبدأ الأرسطي اتجاه التاريخ بحيث، وعلى امتداد القرون، صارت النساء والعبيد المغزيين أشبه بالأشياء. وصُمّمت المؤسّسات المركزية الأوروبية بدءًا من الدِّينِ والقانون وصولا إلى الاقتصادات والعلم لتخدم «الاستحقاق الذكوري»، ذلك الموقف الخاطئ النافذ عالميا بين صفوف الليبراليين والاشتراكيين سواءً بسواءٍ. وكما لاحظت مؤرخة العلوم كارولين ميرشنت (Carolyn Merchant)، ذات النزعة النسوية-البيئية، فهم العقلُ التَّنْوِيرِيُّ الأجسادَ والطّبيعةَ كما لو كانت آلاتٍ تتحكم في أجزائها صيغٌ رياضية. وتَعتبرُ الثقافةُ المرهونة بالحياة هذه ضروريَّةً لاشتغال الرّأسمالية وهي تتلقى الدّعم في علم الاجتماع من لَدُن بعض

«

حداثيي لجنة البحث ٢٤ في ج د ع اج الذين يعتقدون أنّ التجديد التكنولوجي يمكن أن ينقذ البيئة. ولكن، لن يكون المستقبل المُأَلّل (المشتغل كليًّا بالآلات- المترجم) «منزوعا من ماديته» بيسر في كلا استدامته وعدالته. وبذلك، فإن مبادراتٍ من قبيل الاقتصاد الدائري أو الترفيع الفائض في قيمة العمل الرّعائي من قبل علماء الاقتصاد النسويين عرضة للاستيعاب في منطق اشتغال رأس المال.

في زمن الأزمة البيئية، يحتاج الناس أن يكونوا قادرين على التفكير من داخل إطارٍ بِيئِيٍّ المَرْكَزِ. وعندما يمثل ذلك تحدّيا لأساتذة علم الاجتماع فإن الطلاّب الراديكاليين لن يتخطّوا الحاجز ليعبروا إلى الإيكولوجيا السياسية أو حتى إلى الجغرافيا البشرية. ولكن بمقدور المحترفين الحداثيين تعلّم الكثير من الإبستيمولوجيات والتحاليل الأهلية بيئية المركز، تلك التي تستند إلى تجارب النساء في القيام بالعمل الرّعائي العضوي.

لقد منع الخطابُ المُوَاجِهُ بين «الإنسانيّة» و«الطبيعة» اليسارَ وعلى الأخصّ النسويين ما بعد الحداثيين، من إيلاء الاعتبار الجدّيِّ لقوّة العمل المهمشة المشتغلة بإعادة الإنتاج بوصفها فاعلا سياسيا. يقول الاتهام اليساري المعتاد ضد النسويين البيئيين إنهم ينسبون رُؤَى النساء السياسية إلى «جَوْهَرٍ نِسَائِيٍّ» طبيعي وهو ما لا معنى له. ليس مصدر التصوّرات النسوية البيئية لا التجسّد البيولوجي ولا البنى الاقتصادية ولا الأعراف الثقافية، وإن كانت هذه كلها ذات أثر في الفعل الإنساني. الحقيقة أن الإبستيمولوجيا النسوية البيئية منغرسةٌ في العمل أي في صنع الأفهام والمهارات وإعادة صنعها من خلال التفاعل مع العالم المادي الحيّ. إنّ الذين يعملون باستقلال، بعيدا عن الروتين الصناعي المُخَدِّر، مثل مُسدِي الرعاية والفلاحين والجامعين على اتّصال بكل طاقاتهم الحسية، وهم قادرون على بناء مناويل دقيقة الحساسية تجاه كيفيات ارتباط الأشياء ببعضها البعض.

> العمل المُجدّد للوجود

إن الإطار الزماني الذي فيه تتحرك هذه الطبقة العاملة بيئية المركز ما بين جيليّ ومن ثمّ فهو هش بطبعه. سلّم تقديرها حميميٌّ وهو ما يرفع إلى الأعلى استجابة العمال إلى ما يتعلق بتحويلات المادّة-الطّاقة في الطبيعة أو في الأجساد البشرية بوصفها طبيعة. يتركز الحكم لديهم على خبرة مبنية على التجربة والخطأ تستعمل، من المهد إلى اللّحد، تقييما للنظام البيئي أو الصحّة الجسدية. يتم العمل على إيجاد توازن وتصالح بين مختلف احتياجات الأنواع الحية أو مجموعات الأعمار. وعندما تمارس الاقتصادات المنزلية وسبل العيش حلّ المشاكل من خلال تعاضد المسارات يصير اتخاذ القرارات متعدّد المؤشرات مسألة حسّ مشترك. وحينما لا يكون فصلٌ بين المهارات العقلية والمهارات اليدوية تصير المسؤولية شفافة ولا يكون منتوج عمل العامل مغتربا كما في ظل الرأسمالية بل يكون التقاسمُ مع الآخرين منبع سعادة. هاهنا يمنح المنطق الخطي للإنتاج طريقا لمنطق إعادة إنتاجٍ دائرية، والحقيقة، يكون التزويد الاجتماعي بهذه الطريقة، وفي آنٍ معا، علما أهليا وفعلا سياسيا مباشرا.

تدعو النسوية البيئية إلى سياسات متعاضدة وإلى تعزيز سُبل العيش وإلى الأعمال المهارية والتضامن والاستقلال الثقافي والانتباه إلى معطيات الجنس-النوع الاجتماعي والتعلّم والتمكين والتجديد الرّوحي. يمكن العثور على مثالٍ راهن لذلك في الأكوادور لدى الأمّهات والجدات في مرتفعات نابون التي دمّرتها التنمية. بالتبصّر والإبداعية تمكنت هؤلاء النسوة المستقلاّت من التحكم في الانجراف وتجميع المياه وإخصاب الأرض وتحقيق السيادة الغذائية من خلال الزراعة الهادفة إلى استعادة تيارات المياه القديمة ومجمّعاتها. ولقد أنجزن بذلك ما عليهن من أجل معالجة أزمة المناخ الكونية. ولذلك يلح اتحاد الفلاحين الدّولي ‹الطريق الريفية› (Via Campesina) على الشعار القائل « توفيرُنا البسيط يُهدّئُ الأرضَ».

تخلق إعادة الإنتاج «طرق تفكير» علائقية تجابه العنف الآلاتي الذي في العقل الأداتي الغربي. وعلى الرغم من أن السياسات الراديكالية مَقُودَةٌ بالعمل الرّعائي فإنها سرعان ما ستنقاد إلى العودة إلى ذلك النوع من التنوير الذي يهدد الأرض وساكناتها بوصفها مَوْرِدًا لا ينضب لاقتصاد النمو. وفيما يقطع العقل الخطي للصّناعة الحديثة مع أيض الطبيعة (الأيض هو مجموعة من التفاعلات الكيميائية التي تعيشها خلايا الكائن الحي للحفاظ على الحياة. وتحقق تلك التفاعلات ثلاث تحويلات رئيسة هي:١- تحويل الغذاء/الوقود إلى طاقة لتحقيق العمليات الخلوية،٢- تحويل الغذاء/الوقود إلى وحدات تخلق البروتينات، والدهون، والأحماض النووية، وبعض السكريات،٣- إزالة الفضلات الأيضية النيتروجينية- المترجم) مُخلّفا الفوضى والعطالة وراءه، تطوّر ما بعد الصناعة التي تغذي السيرورات الحياتيّة إبستيمولوجياتٍ ضمنية تمثل شكلا بديلا من الإبداع البشري. ليس مثل هذا العمل، المتملّك مجانا من قبل رأس المال في موطنه وفي جغرافياته الطرفية، في حقيقته إلا شرطا مُسبقا لنمط الإنتاج الرأسمالي. ويعني ذلك القولَ إن هذه الطبقة الفريدة من العمال توجد «في داخل الرأسمالية» حين تدعم أنشطتها فائض القيمة، على أن التزويد الذي يعيد الإنتاج يوجد «خارج الرأسمالية» كذلك، مكتفيا بذاته. اللّفظة التي استعملتُها، «ميتا»، تقتضي إطارا أَسَاسًا يتكفّل بالأنشطة الداعمة على عين المكان.

لا تدفع الاقتصادات المكتفية بيئيا بمسؤولية تحمل كلفتها إلى خارجها مستغلة أجساد الآخرين كما لا تُخرج النفايات «تلوثا». مهارة القيام بالعمل المجدّد للوجود ضرورية لمستقبل كوني مستدام والشيء اللافت أنها مُمَارَسَةٌ بعدُ من قبل أغلبية العمال على امتداد العالم. ويمنح هذا الاعترافُ قوّةً استراتيجية عظمى للطبقة ما بعد الصناعية بوصفها فاعلا تاريخيا في الساحة السياسية الدولية. لقد كان من نتيجة الانشغال الاشتراكي الكلاسيكي باستغلالية «علاقات الإنتاج»، بالغ الأهمية في حينه، الإعراض عن الانشغال بقمعية «علاقات إعادة الإنتاج». ومع ذلك، وجب القول إنّ مقاطع في كتابات ماركس كان يمكن أن تكون وصفا مُحِقًّا «للطّبقة العاملة ما بعد الصناعية» لو كان تركيزه الإنساني أقل بطريركية ومركزيّةً أوروبيّةً . ■

توجه كل المراسلات إلى أرييل ساليه على العنوان <ariel.salleh@sydney.edu.au>

> البرازيل ٢٠١٨:
الطبقة الوسطى تتحوّل يمينا

بقلم لينا لافيناس (Lena Lavinas)، جامعة ريو دي جانيرو الفيدرالية، البرازيل، وغييرمي ليتي غونسالفيش (Guilherme Leite Gonçalves)، جامعة ريو دي جانيرو، البرازيل

منذ فبراير 2018, أصبح الوجود العسكري الكثيف جزءاً طبيعياً من الحياة في شوارع ريو ديجانيرو. الصورة: EBC - Empresa Brasil de Comunicação/Agência Brasil. . كريتف كامنز.

في أمريكا اللاتينية، جلبت السنوات ١٩٨٠ نهاية الديكتاتوريات العسكرية التي خنقت قوى التغيير الاجتماعي على امتداد عقود. ولكن فيما كان الانتقال نحو الديمقراطية يوسّع من دائرة المواطنة السابقة، شهد، في الآن ذاته، الأزمات الاقتصادية والاتفاقات النخبوية.

وفي البرازيل، احتوى الانتقال الوئيد والتدريجي والآمن الذي بشّر به الرئيس العسكري الثاني والأخير، إرنستو جيزيل (Ernesto Geisel) هذه التناقضات. لقد تناسى قانون العفو، ذاك الاتفاق المعقود بين القادة السياسيين والاقتصاديين والقوات المسلحة، ضحايا التعذيب وعائلات المفقودين. وفي بلدانٍ مثل الأرجنتين وبوليفيا والشيلي وغواتيمالا والبيرو والأورغواي، تمّ عقد اتفاقات شبيهة أدّت إلى سجن مقترفي التعذيب وفي بعض الحالات، إلى سجن بعض رؤوس الدّولة السابقين. وفي البرازيل، حاولتْ لجنة الحقيقة (٢٠١١-٢٠١٤) أن تكرّس ذاكرة عنف الدّولة في السياسات، ولكن توصياتها ظلّت حبرا على ورق.

على الرغم من حدودها، خلقت استعادة البرازيل للديمقراطية مجالا لمشاركة سياسية أوسع. واضطلعت الطبقات الوسطى بدور جوهري في إعادة تنظيم المجتمع المدني مناضلة من أجل سياسات مناهضة للعنصرية ونسوية، كما كانت أساسية طوال مجلس ١٩٨٧ التأسيسي، وحاسمة في الانتخابات التي تلت نهاية الديكتاتورية.

وفي ١٩٨٩، دعمت الطبقات الوسطى مرشح حزب العمال (ح ع) للرئاسيات لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (Luís Inácio Lula da Silva) فيما مثل المرشح الفائز فرناندو كولور دي ميللو (Fernando Collor de Mello) الاستمرارية بالنسبة إلى النخب التي انتفعت من النظام العسكري. وحين ظهرت شُبُهات الفساد ضد كولور تعبّأت قطاعات الطبقة الوسطى جماهيريا سنة ١٩٩٢ من أجل منع وصول أوّل رئيس برازيلي نيوليبرالي إلى السّلطة.

خلال السنوات ١٩٩٠، واصلت الطبقات الوسطى دعم لولا الذي كان خسر ضد فرناندو هنريكي كاردوسو(Fernando Henrique Cardoso) في ١٩٩٤ و١٩٩٨. ففي ١٩٩٤، جاءت أغلب الأصوات التي حصل عليها لولا من أصحاب الدخول المراوحة بين ثاني وعاشر أضعف أجر ومن أغلب المصوّتين المتعلمين. وكان الدعم الأكبر لكاردوسو متأتيا من كلا طرفي طيف الدخول (أصحاب الدخل الأدنى وأصحاب الدخل الأكثر ارتفاعا). وفي سنة ١٩٩٨، غنم كاردوسو أغلبيةً على امتداد كل مقادير الدخل، مسجلا أفضل النتائج في صفوف الأقل تعليما، وفي الأثناء واصل لولا تسجيل أحسن نتائجه في صفوف الأكثر تعليما.

تميّزت حقبة كاردوسو بسياسات الاستقرار النقدي، والخوصصة القصوى والتقشف الضريبي وقادت البرازيل إلى الركود. ووضعت إعادةُ «

هيكلة الاقتصاد العميقة الطبقات الوسطى في مأزق حيث وقعت تحت ضغط انكماش الأعمال المهنية القديمة وانفجار منوال استيراد تعويضي (كثّف من مواطن العمل التقنية والبيروقراطية)، وتدهور الأجور وتقلص فرص العمل الجيدة.

انقلب فقدان المكانة الاجتماعية إلى مساندة أبدتها الطبقة الوسطى لفائدة لولا في انتخابات ٢٠٠٢ بما جعل أصواتها ترفع إلى سدة الحكم أول عامل يصير رئيسا للبرازيل. ومع حلول سنة ٢٠٠٦، بدأت مساندة الطبقة الوسطة للولا تتضاءل، ثم تأكد هذا الاتجاه التنازلي في ٢٠١٠ و٢٠١٤ عندما رشّح حزب العمال ديلما روسف (Dilma Rousseff) التي فازت في المناسبتين الانتخابيتين. تدريجيا، ولكن بثبات، كان مصوّتو الطبقة الوسطى آخذين بالتحوّل نحو اليمين.

> توسّع مساندة السوق في حقبة لولا/ديلما

صعد لولا إلى الرئاسة سنة ٢٠٠٣ في سياق تباطئ اقتصادي وتقلص في النمو على الرغم من استقرار نقدي تحقق بفضل مخطط الريال (Plano Real- على اسم العملة البرازيلية). وفشل انتصار البلاد الباهر على التضخم في التقليص من الفقر والتفاوتات ويسّر حدوث الحراك الاجتماعي الصاعد لفائدة الطبقة الوسطى.

صار التعافي الاقتصادي الذي تحقق خلال فترة حكم لولا الأولى (٢٠٠٣-٢٠٠٦) أكثر صلابة خلال فترة حكمه الثانية (٢٠٠٧-٢٠١٠). في البداية، حفّز تصاعد أسعار السلع التصدير وقاد النمو وتميزت تلك السنوات بتوسع ملحوظ في التشغيل النظامي وتصاعد في معدّل الدخل. وشهد مقدار الريال في الدخل الأدنى تزايدا بما يفوق ٧٠ ٪، بما تجاوز مقدار التضخم بكثير.

وبالتوازي مع ذلك، حققت برامج مكافحة الفقر فائدة ضئيلة ولكنها مستمرة لفائدة ١٤ مليون عائلة، كما مكّن النفاذ إلى خطوط اقتراض جديدة من تحقيق سيرورة إدماج مالي خارقة للعادة. لقد بدأ نجاح برنامج «المنحة الأسرية» ذي الصيت العالمي بالضبط من التنامي الفائق في نسبة رسملة أكثر قطاعات المجتمع هشاشة بحيث تمّ إدماجها في سوق الاستهلاك الجماهيري.

في ذات الوقت، كانت سيرورة الخوصصة بصدد الانطلاق. فقد شهد الطلب على خوصصة الرعاية الصحية، بالتوازي مع التقليص من تمويل الرعاية الصحية العمومية، تصاعدا مذهلا لفائدة المخططات الخاصة. وفي التعليم العالي، تزايد انتقال الطلاب من المؤسسات العمومية إلى المؤسسات الخاصة وفي حدود سنة ٢٠١٥ كان ٧٥٪ منهم في مؤسسات من هذا النوع الأخير. وتشهد على ذلك بجلاء معطيات الدّيْن الطلابي حيث تخلف عن الدّفع ٥١ ٪ منهم (بمجموع مقادير تساوي ٥ بليون دولار أمريكي)، وضمن هذه المجموعة ليس لنصف عدادها وسائل استكمال دفع ما عليهم.

لقد حفّز التقدير المبالغ فيه للريال استيراد المصنوعات وأوصله إلى أرقام قياسية وانتهى إلى أن نسف العودة إلى النشاط الصناعي. وكانت إحدى مواريث حزب العمال استعادة القطاع الأوّلي (الفلاحي) مركزيته الاقتصادية التي لم يحفزها الطلب المتنامي كونيا على المواد الأولية فحسب بل وكذلك التحالف الحكومي المتين الذي قام مع أصحاب الأعمال في قطاع الصناعات الغذائية.

بدأ النمو الاقتصادي في الذبول خلال السنة الأولى من إدارة ديلما (٢٠١١). وبدأت الشوارع في ترجيع صدى عدم رضا «الطبقات الوسطى الجديدة» وهي التسمية التي سُكَّتْ للإشارة إلى انقضاء العقبات في وجه الحِراك الاجتماعي سامحةً للقطاعات الأقل دخلا بالاستهلاك مثلها مثل الطبقات الوسطى. ثم كان جوان-حزيران ٢٠١٣، بما شهده من حركة جماهيرية عفوية تطالب بتوفير خدمات عمومية أفضل في النقل والرعاية الصحية والتعليم والإسكان.

من أجل فهم أفضل لهذه السيرورة، على المرء أن يتذكر أن النفقات على التعليم والرعاية الصحية والرعاية النهارية ورعاية المسنين، فيما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٦، وفي ظل تراجع المداخيل وتزايد أسعار المصنوعات، فاقت معدل التضخم والأجور. وفيما حققت القروض اليسيرة ولكنها باهضة أحلام الاستهلاك سرعان ما سقطت فريسةً لحلول آجال الدفع الذي ابتلع الكثير من مخزون الأسر المتوفر. واليوم يجد ما يقارب ٦٣ مليون برازيلي أنفسهم مدينين للقطاع المالي.

> الطبقة الوسطى واليمين المتطرف

غارقةً في ديونها، أصيبت الطبقات الوسطى بخيبة أمل جرّاء تناقضات الموجات المتعاقبة من توسعات السوق التي أعقبت استعادة الديمقراطية. وفضلا عن نزع التسيّس الذي ميز أيام الطفرة الاقتصادية، وجدت تلك الطبقات نفسها في موقع متناقض وهش حيال الأرضيات السياسية التي جعلتها قابلة بالانخطاف بخطاب اليمين المتطرف.

أول عناصر هذا الخطاب هو الدعوة إلى العودة إلى الديكتاتورية العسكرية التي يشاد بها على أنها أفضل أزمنة التاريخ البرازيلي. ويتم تشجيع ذلك بسياسة صمت حيال عنف الدولة الذي مورس خلال تلك الفترة بفضل المعاهدة النخبوية التي تم إبرامها خلال فترة استعادة الديمقراطية.

وأبعد من ذلك، أعاد اليمين المتطرف صياغة التوترات الاجتماعية في قوالب قومية وشوفينية وتحقيرية إثنية-عنصرية. لقد انقض اليمين المتطرف على شعور الطبقة الوسطى باللاأمان موجها أصابع الاتهام إلى الأعداء الذين يعتبرهم مسؤولين عن حال المجتمع محددا إياهم في اليسار والنساء والمثليين والسود والشعوب الأهلية وكل من ارتقى إلى موقع اجتماعي سياسي كان قبلُ بعيدا عن مناله. من خلال قمع «الآخر»، سعى إلى الحفاظ على الموقع الاجتماعي المحظوظ الذي كان يحتله من أنزلته منه السوق. وفي الأساس، تغذى اليمين المتطرف كذلك من خيبة أمل الطبقة الوسطى من إدارتيْ لولا وديلما حيث كانت معاداة حزب العمال (antipetismo) تقطيرا حوّل الإحباط السياسي والاقتصادي إلى كيمياء بغض شخصي وعنف.

يستند خطاب الكراهية إلى تطبيع العنف ضد الفقراء والطبقة العاملة بوصفه سياسة دولة وهو ما يترجم في أرقام صادمة إذ، ومنذ فيفري-شباط ٢٠١٨، حين دُعِيَ الجيش إلى التدخّل في ريو دي جانيرو، قتلت الشرطة أو الجيش ما معدّله شخصا واحدا كل ست ساعات، وكان المستهدفون هم الشباب السّود من أبناء الأحياء القصديرية. وصارت الدّعوة إلى مقارعة العنف بالعنف، وعلى الرغم من عدم الفعالية الصارخة لمثل هذه الاستراتيجيات، دعوةً معيارية مُثلى لدى القطاعات الوسطى التي ترى أنّ اللاأمان الحضري نقصٌ في سلطة الدولة تتوجب معالجته مهما كان الثمن الذي يمكن أن يدفعه المجتمع حيالها.

في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، كان مرشح اليمين المتطرف الفائز، ضابط الجيش السابق جاير بولسونارو (Jair Bolsonaro) نافذا في صفوف المصوّتين من ذوي الدخل العالي والطبقة الوسطى الحاملين لشهادات جامعية، فيما وجد مرشح حزب العمال فرناندو حداد الدّعم في صفوف الأكثر فقرا من المصوّتين والأقل تعليما بما كشف عن الكيفية التي بها حصل ذلك الانقلاب في مواقع رقعة الشطرنج السياسي. ولكن بإمكاننا الآن أن نرى عنصريْن جديدين ضمن اللعبة السياسية البرازيلية متماثليْن تقريبا. أوّلهما مرتبط بأداء بولسونارو العالي في صفوف كل أقسام المجتمع، والثاني هو تصاعد اللامبالاة والازدراء حيال القواعد الديمقراطية في صفوف الطبقات التي كانت حيوية الإسهام في استعادة البرازيل للديمقراطية. ■

توجه كل المراسلات
إلى لينا لافيناس على العنوان <lenalavinas@gmail.com>
وإلى غيرمي ليت غونساليس على العنوان
<guilherme.leite@uerj.br>

> الشعبوية والهوية والسّوق

بقلم عائشة بوقراء (Ayse Bugra) جامعة بوغازجي، تركيا

تظهر أزمة العملة الأخيرة في تركيا كيف تؤدي انتهاكات القانون من أجل إنقاذ الحكم الذاتي للبنك المركزي إلى ضرر جسيم على الاقتصاد. الصورة: عائشة بوقراء.

يُستخدَم مصطلح الشعبويّة منذ تسعينات القرن الماضي على نطاق واسع للتّدليل على نمط جديد من النّظرية غير الليبيرالية التي تتميّز بها بعض الأحزاب السياسية وزعمائها في شتّى البلدان. ويتبنّى المصطلحُ الادّعاءَ اللّاأخلاقي بالتّمثيل الخالص- حيث إنكار شرعية كلّ الأحزاب المعارضة- الذي يتجلّى كأحد الخصائص الجوهرية المميّزة ويشكّل أساس الملاحظة المثيرة للقلق التي تؤجج المخاوف من أن يكون بإمكان الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا تهديد الدّيمقراطية. ولكن قد لا يكون مثل هذا التهديد سهل التبيُّن بوضوح في الخطاب وفي ثنايا توجّهات الحزب الشعبوي السياسيّة في أوّل استلامه لمقاليد السلطة إذ تتشكّل الخصائص التي تعزى بشكل عامّ للسياسات الشعبوية ضمن عملية ديناميكية لانحراف تدريجي عن المبادئ وعن مؤسسات الديمقراطية التّمثيلية. وعليه يمكن البيانُ بأن طبيعة الشعبوية تُفهم بشكل أفضل إن تمّ تناولها بصفتها سيرورة بدلا من كونها نظريةً تقوم على سمات معيّنة.

> سيرورة الشعبوية اليمينية في تركيا

كان قادة حزب العدالة والتنمية حين تسلّم الحزب لمقاليد الحكم في تركيا سنة ٢٠٠٢ يستخدمون مصطلح «الديمقراطية المحافظة» لتوصيف موقف الحزب الإيديولوجي سعيا منهم إلى استبعاد إثارة القلق إزاء ماضي الحزب الإسلاموي. لقد نال مؤسّسو الحزب في الواقع تكوينهم السّياسي ضمن حركة الرؤية الوطنية الإسلامية وشغل معظمهم مناصب في الحكومة الإئتلافية بزعامة حزب الرّفاه الذي تمّ حلّه سنة ١٩٩٧ بسبب توجّهاته الإسلامية واستهدافه للمبادئ العلمانية. إلّا أنّ ادّعاءات زعماء حزب العدالة والتنمية بأن الحزب تخلّص من موقفه ذي النزعة الإسلامية بدت مقنعة للعديد من الأشخاص وطنيًا وعلى المستوى الدّولي. كما بدت مظاهر الإلتزام باستراتيجية السوق الإقتصادية أكثر طمأنةً لمن أبدى إستعدادا بقبول حزب العدالة والتنمية بإعتباره حزبا يمينيًا عاديًا.

واليوم يبدو الحزب وزعيمه أردوغان من أبرز الأمثلة في المجادلات التي تدور حول الخطر الذي تفرزه الشعبوية لهدم الديمقراطية. إذ يقترن هذا التغيّر في التصورات بدرجة أقل بظهور أجندة إسلامية خفية أكثر من ارتباطه ببروز إتجاه قائم بالفعل يرمي إلى استقطاب المجتمع. فقد ارتكز تشكيل هذا الاتجاه أساسا بوصفه حجة دفاعية أُدْلِيَ بها في مواجهة ما وُصف بمعارضة تتألف من قوى علمانية استبدادية غريبة عن سياق تركيا الثقافي ومعادية لحكومة الأغلبية.

لقد تأسّس حزب العدالة والتنمية مثله مثل حزب الرفاه في تسعينيات القرن الماضي على خطاب سياسي يؤكد على الوضع غير المتكافئ للأغلبية المسلمة الأقلّ حظًا في البلاد في ظلّ نظام الحكم الجمهوري العلماني. بالتأكيد هكذا كانت حال كل المنتصرين الشعبويين الذي يقدّمون أنفسهم على أنهم ضحايا ويقدمون الأغلبية بصفتها أقلية مضطَهِدَة كما عبّر عنها يان فارنر مولّر Jan-Werner Müller في كتابه ما هي

«

الصورة: عائشة بوقراء

الشعوبية ؟ ومع ذلك ذهب البعض إلى تفسير هذا العنصر المتضمّن في خطاب حزب العدالة والتنمية في ظلّ البيئة السائدة في تلك الفترة، حيثُ تم تبنّي سياسة الهوية على نطاق واسع من خلال الفجوة بين سياسة اليسار وسياسة اليمين باعتباره دعوة ديمقراطية للاعتراف بالفروقات الثقافية ومواجهة المبدإ الشمولي المطعون فيه والذي ينطوي عليه الموقف العلماني. تجدر الإشارة إلى امتداد نهج حزب العدالة والتنمية في الممارسات السياسية المثبّتة للهوية ليشمل الأقليات الإثنية الواعدة بالإقرار بالاختلافات الإثنية واحترامها، تلك الاختلافات التي ظلّت مرفوضة إلى حدّ اللحظة وعلى مستوى الخطاب على الأقل. ساعد ذلك الحزب ولفترة على أن يحظى بتأييد شرائحَ مختلفة من السّاكنة بما في ذلك المثقفين الليبراليين اليساريين وبعض المواطنين الأكراد.

لم يتسنّ تحديد المشكلات الكامنة في نهج الحزب المتّبع في تناول مسألة الإختلافات بين الفئات إلا بعد مرور أكثر من عقد على تشكيل أوّل حكومة شكلها حزب العدالة والتنمية. وبينما تم تقديم الاعتراف بالاختلاف الثقافي بوصفه بعدا جوهريّا لإرساء العدالة، تمت جدولة مسألة التّمثيل العادل لمهام الحزب المنتخب باعتباره المحتكر الشرعي للتمثيل السياسي لجميع الفئات أو باعتبار ذلك حكرا على زعيمه.

> استخدام سياسة المثبّتة للهوية من قبل اليمين

يغدو السؤال الذي طرحته شيري بيرمان Berman Sheri «لماذا يستفيد اليمين من السياسة المثبّتة للهوية أكثر من اليسار؟» وثيق الصلة بالموضوع في ضوء التّطورات السياسية الأخيرة في تركيا. كما حذر من ذلك إريك هوبسباوم Eric Hobsbawm فعلا سنة ١٩٩٦ في مقال صادر في The New Left Review معتبرا أن القومية تعدّ الشكل الوحيد لسياسة إثبات الهوية القائمة على دعوة مشتركة لأغلبية المواطنين. ولطالما إدّعى «اليمين لا سيما اليمين النافذ في السّلطة إحتكار ذلك»، فقد انتهى الاستخدام الفعّال للسياسة المثبّتة للهوية في حالة حزب العدالة والتنمية إلى أن شكّل سياسة قومية الهوية، إلى شكل من أشكال القومية يتمّ منها إقصاء أحزاب المعارضة وإبرازها على أنها خطر يهدّد المصلحة الوطنية. ويتبين ذلك على سبيل المثال في خطابات الحملة الانتخابية قبل الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٥.

لقد رافقت التغييرات المؤسسية ذات الدلالة التغيير الخطابي في إثبات الإختلاف الثقافي إلى لغة قومية وتمّ ذلك تباعا بعد الاستفتاءات الثلاثة التي أجريت سنة ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ و ٢٠١٧. يظهر على سطح الأحداث في تركيا وتبيّن حالتها بالتأكيد كيف أنّ عصر الشعبوية هو أيضا عصر الاستفتاءات. يمكن تفسير الصعود الحالي للشعبوية والبروز الملحوظ لعمليات الإستفتاء عالميا كشكل من أشكال صنع القرار السياسي وتأويله بوصفه مظهرا من مظاهر الإستياء الشعبي واسع النطاق إزاء الديمقراطية التمثيلية. وعلى هذا النحو، يعزز كلاهما مخاوف مماثلة في صفوف الأوساط الليبرالية حول شكل من أشكال السيادة الشعبية غير المقيدة بنظام من الضوابط والتوازنات. لقد أدّت عمليات الاستفتاء دوراً بالغا في القضاء التدريجي على القيود البيروقراطية والقانونية المفروضة على السلطة التنفيذية، ممّا أفضى إلى إرساء نظام رئاسي يتمتع فيه الرئيس المنتخب بقدر هائل من سلطات اتخاذ القرار.

من المثير للاهتمام أن ظلَّ اندماجُ البلد في اقتصاد السوق العالمية عاملاً مهمًا في تقييد استخدام الحاكم المنتخب وتفرّده بالسلطة المطلقة في صنع القرار. إذ أثبتت الأزمة النّقدية الأخيرة في تركيا كيف أسفر انتهاك سيادة القانون والضرب عرض الحائط باستقلالية البنك المركزي عن تقلّص الثقة لدى المستثمرين وتآكلها وأحدث أضرارا بالغة في النسيج الاقتصادي. ومادامت واضحة الآن استحالةُ معالجة الأزمة ببساطة من خلال الإحالات المتكرّرة على القوى المتآمرة ضدّ البلاد، فقد يضطرّ السياسيون الشعبويون المستبدّون إلى الاعتراف بأن حكمهم قد يتضارب مع الأداء السّلس لاقتصاد السوق. وتظلّ إذن ملامح نمط التّغيّرات المتوقعة في عالم السياسة والسّياسة الاقتصادية غير مؤكّدة. ■

توجّه كلّ المراسلات مباشرة إلى عائشة بوقراء على العنوان
<bugray@boun.edu.tr>

> الشعبوية اليمينيّة في أمريكا اللّاتينية:
علويّة المصالح الشّخصية على الرفاه الإجتماعي

بقلم راميرو كارلوس هامبيرتو كادجيانو بلانكو (Ramiro Carlos Humberto Caggiano Blanco)، جامعة ساو باولو، البرازيل
و نتاليا تيريسا بارتي (Natalia Teresa Berti)، جامعة ديل روساريو، ، كولومبيا

احتجاجات في الأرجنتين. الصورة: راميرو كارلوس هامبيرتو كادجيانو بلانكو.

غذى الـرّواج الذي شهدته السّلع الأساسية في الألفية الثّالثة اعتماد الحكومات في الأرجنتين والـبرازيـل لسياسات إعـادة تصنيع رافقتها سياسات إدماج الإجتماعي وذلك من خلال إعادة تأميم الشركات الإستراتيجية وتعزيز الإطار القانوني بإعادة إرسـاء التشريعات المنظّمة لسوق العمل جزئيا وتعزيز الحدّ الأدنى من الدّخل وتقديم الدّعم للتّعليم العمومي وزيـادة نسبة المـوارد المخصّصة للإقراض السّكني، فضلا عن تدابير أخرى أتيح من خلالها توسيع مساحة نموّ الطّبقات الوسطى وتغلّب شرائح واسعة من السّاكنة على الفقر. ومع ذلك، ظلّ الانتعاش الاقتصادي وجاذبية التّدفّقات الاستثمارية وتزايد أهميّتها يحافظ على نمط تلك الإقتصادات بالغ التركيز. لقد كشفت الأزمـة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ هشاشةَ المكاسب التي حازتها الطبقات الوسطى، فبرزت مظاهر الاستبداد خلال السنة نفسها واستبعدت مطالب كسرولوس caceroleros وهي مُظاهرات القرع على الأواني في الأرجنتين ومطالب المثليين paneleiros في البرازيل (المحتجّين بإصدار الضجيج بقرع الأواني)، تلك التي أسهمت إسهاما فعّالا في فقدان كريستينا فرناندیز دي كيرشنر وديلما روسيف للتأييد وصعود الحكومات الشعبوية اليمينية وهيمنتها على المشهد.

شرعت المجموعات المرتبطة بتصدير الحبوب في مارس ٢٠٠٨ في الأرجنتين سلسلةً من الاحتجاجات العارمة ووضع المتاريس على الطرق احتجاجا على صيغةٍ ضريبية جديدة تهدف إلى إدارة اختلال التوازن بين القطاع الزّراعي ذي القدرة التّنافسية الهائلة وبين العديد من الصناعات المتعثّرة والمتخلّفة عن ركب التقدّم التكنولوجيي. لقد أدّت مدّة الإضرابات وموجة التأييد واسع النطاق في المناطق الزراعية إلى معاناة المراكز الحضريّة التي كانت على شفا النقص في الأغذية جرّاء قطع الإمدادات.

كانت تلك بدايةُ سلسلة من المظاهرات «ذاتية التّنظيم» سَيّرَتها الطبقتان العليا والمتوسّطة في مدينة بيونس آيريس وانتشرت إلى مدن أخرى انتشار النّار في الهشيم على أنغام قرع القدور والمقالي ليتّسع

نطاقها بحلول ٢٠١٢ وتزداد ضخامة ولكن لتفقد زخمها بعد ذلك وينطفئ بريقها تدريجيًا. ترددت في جل تلك المظاهرات التي يطلق عليها ١٣ إس و ٨إن و ١٨ أ و ٨ أ و ١٨آف مؤلّفة أشكالا متنوّعة من التّظلّمات -على الفساد وانعدام الحرّية بدل إعالة الطفل الشاملة،... إلخ- هتافات معادية وأشهرت لافتات مناهضة للرئسية وللحزب الحاكم[1].

حوّلت احتجاجات أيار / مايو وحزيران / يونيو ٢٠١٣ في البرازيل والرامية إلى الحصول على النقل الجماعي المجاني وجهة بوصلتها لتركز على احتجاجات الطبقة الوسطى ضدّ كأس العالم وإبراز هشاشة الخدمات العامّة. امتدت هذه الإحتجاجات سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦ إلى جميع المدن الرئيسية تقريبا لتغيّر طابعها وتكتسب لهجة بالغة العدائية ضدّ كلّ من الرئيسة ديلما روسيف وحزب العمّال في مواجهة السياسات الاجتماعية التي رُوّج لها منذ سنة ٢٠٠٢. لقد ألّفت هذه المظاهرات بين الدعوة إلى عزل روسيف وتصويب الإتّهام للمواقف الفاشية الهادفة إلى إنعاش الديكتاتورية وإذكاء العداء الشعبي لليسار، حيث دعت عدّة جماعات وعلى نحو مباشر إلى «التدخّل العسكري الفوري».

لقد تظاهرت الطبقات العليا والمتوسّطة ضدّ عملية تقليص الفجوة بين الشرائح الاجتماعية والتي كرّست كلا الحكومتين الجهد لتحقيقه من خلال تعزيزيهما سياسات مواجهة التقلّبات الدورية وتنظيم سوق العمل. تجلّت تلك المواجهة في تعبير أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن استنكارهم لعمليّة تمكين العمّال، وعلى نحو مشابه رفض الموظّفون الأجراء فقدانهم للإمتياز الذي كان متاح لهم بتشغيل معينات منزلية غير مسجّلات. كما أوصلوا في الآن نفسه أصواتهم المنددة بالفساد المتفشّي بالأفراد والدولة مستندين في ذلك إلى نظرية حكم الإستحقاق أو ‹› الجداروقراطية›› سعيا منهم إلى تطبيع أوجه التّفاوت الإجتماعي وإضفاء المشروعية على الفقر باعتباره فشلا شخصيّا نابعا من التكاسل أو الافتقار إلى المهارات. تلازم ذلك مع ‹›لاهوت الرخاء›› الذي تقرّ من خلاله الكنائس الخمسينية سيادة الربّ وحده القدير على التعويض اقتصاديًا عن كل جهد مبذول، إضافة إلى تكريس الخطاب ذي الصلة بالأداء الجيّد و››روح المبادرة›› عملا بمبدإ الحركة للبشر والبركة لله.

لقد تحوّل هذا الاستياء الذي انطلق بوصفه إدانة عنيدة لفساد الرئيسة كيرشنر في الأرجنتين وحزب العمّال الباتستا في البرازيل والذي اتسم بالمانوية والانتقائية باعتباره علامة على ‹›طابع الانحراف ‹› الذي انغمس فيه الزعماء، إلى بيئة ملائمة وأرضية خصبة لبروز عدّة نظريات متطرّفة. كما عُممت مجرّد نظرة جزئية حول من كان متورّطا فعليا في الفساد دون إثارة الطابع الهيكلي في كلا المجتمعين.

تتحدّد الأصولية بتصوّر حقيقة بيّنة تبطل أي إمكانية لإرساء حوار. إذ شهدت الأرجنتين والبرازيل إعادة ولادة أصولية معادية للشيوعية تحت رداءِ مناهضة تشافيز. ويكمن الخطر راهنا في عملية الترويج ‹›للفينيزوالية›› ومناصرة ‹›بوليفاريانيزم ‹› بشكل عامّ والمقصود به محاولات تقويض أسس ‹›الرأسمالية الغربية›› وأركان ‹›العائلة التّقليدية››. يضرب الأصوليون المعادون للشيوعية عرض الحائط بمسألة الحدّ من التّفاوت الاجتماعي والجندري والذي ترجم إلى تغذية نعرات بغض الفقراء والنساء وكراهية المثليين والسّود في البرازيل، وسكّان الأكواخ والأحياء الفقيرة أو ‹›الفيليروس››villeros في الأرجنتين والذين يتعرّض أغلبهم إلى تهمة عدم الكفاءة والجهل والإرتشاء.

نلفت الانتباه إلى أن هذا التوجّه فسح المجالَ أمام ترويج الإيديولوجيا الليبيرالية المفرطة والتي تمّ توارثها من المدرسة النمساوية في الاقتصاد والقائم نهجها حصريًا، وفق تفسير الباحث في مجال العلوم الإجتماعية البرازيلي كربانيا، على عنصرين أساسين اثنين يتمثلان في فكرة ‹›الدّولة الدنيا›› والتي تعتمد على مبدإ «العقدُ شريعة المتعاقدين›› حيث تخضع كلّ الحقوق إلى الاتفاق الحرّ بين الأطراف وإلى إختياراتهم بشأن النظم الإقتصادية في المجتمع. وانطلاقا من ذلك التصوّر يتمّ إرساء ثنائيّة مبسّطة ذات طابع فريد تترجم إلى إكراه حكومي يساري مقابل تحرّر السّوق الذي يقدم تسلسلُها الأوّلُ ‹›المساواة›› باعتباره خطرا محدقا في حين يحدّدُ التّسلسل الثاني معنىً جديدا لمفهوم الحرّيّة باعتبارها ‹› غيابا للدّولة››.

تتمثّل اللحظة الثانية في بناء الشعبوية اليمينية في مسألة زواج المصلحة بين الليبرالية المفرطة والمسيحية الأصولية في كلّ صيغها ومظاهرها. إذ يعد الهجوم على الدّولة قاسما مشتركا لنقطة مرجعية موحّدَة تؤكد على أن «الحدّ من نطاق الحرية» هو تقليص أيضًا من تأثير السلطة الأبوية من خلال التدخل العام لا سيما في التعليم الخاص. لقد ترجم التحالف القائم بين المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن الليبرالية المفرطة وبين الكنائس الخمسينية الجديدة في الأرجنتين والبرازيل إلى إعتماد مزيج من الهجمات ضدّ السياسة الاجتماعية المعتمدة في تدخل الدولة في الاقتصاد، وتوجيه الإدانة ضدّ «إيديولوجيا النوع الاجتماعي»، وإتهامات بشأن «مذهبة المعلمين للطلاب» في المدارس.

يعتقد عالم الإجتماع البرازيلي كاميلا روشا أن النّجاح في إقامة نظام نظام ذاتي من البغضاء والحقد يمنع أية إمكانية للتحليل وللحوار الديمقراطي يعود إلى فعاليّة استخدام الأدوات التكنولوجية وتوسّع الفضاء الذي تمنحه وسائل الإعلام المهيمنة لنشر مثل تلك الأفكار فضلا عن تغلغل لغة التنظيمات السياسية التقليدية كالمنظّمات غير الحكومية والأحزاب السياسية. وعليه تمّ التوصّل إلى توافقات في مواجهة نضالات بدا أنه تم تذليلها بعودة اليمقراطية في كلا البلدين (الأرجنتين ١٩٨٣ والبرازيل ١٩٨٦) والنضالات من أجل إرساء حقوق الإنسان ومناهضة التّفاوت الإجتماعي. لقد استقرّ هذا التوافق في تلك المجتمعات بواسطة جرعة مرتفعة من العمل التطوّعي والمسلّمات الزائفة وإجراءات التبسيط المضلّلة تنضاف إليها سلسلة من الأخبار الزائفة اللّامتناهية. ■

توجّه كلّ المراسلات المباشرة إلى راميرو كارلوس هامبيرتو كادجيانو بلانكو، <ramirocaggianob@gmail.com>
وإلى نتاليا تيريسا بارتي <natalia.berti@urosario.edu.co>

[1] تباعا يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١٣ و٨ نوفمبر ٢٠١٢ و ١٨ أفريل و ١٣ سبتمبر ٢٠١٣ و ٨ فيفري ٢٠١٤ .

> النزعة القومية المتطرفة
بصفتها ثقافة مضادّة في بولندا؟

بقلم جيستينا كايتا (Justyna Kajta)، جامعة فروتسلاف، بولندا

مسيرة يوم الاستقلال تنظمها قوات القومية في وارسو ، بولندا ، 2011. ويكيبيديا ، كريتف كامنز.

بات الدّعم المتنامي للأحزاب الشعبوية القومية واليمينية يقضّ مضاجع علماء الاجتماع وصانعي السّياسات الديمقراطية في مختلف البلدان في السنوات الأخيرة. وغدت المنظمات القومية الراديكالية في بولندا أكثر بروزا ورسوخا منذ عام ٢٠١٥ بعد الفوز الذي حققه حزب القانون والعدالة (PiS) اليميني المحافظ في الانتخابات البرلمانية، يرافقه على نحو مماثل تنامي الخطابات القومية في بلدان أوروبية وفي مناطق أخرى حيث تحظى الأحزاب اليمينية المتطرفة الشعبوية بالأصوات من خلال التعبئة حول مسائل مثل الهجرة والسّيادة.

لكن ما الذي تشير إليه القومية المتطرّفة راهنا في بولندا؟ وما القصد من النضال من أجل ‹›بولندا عظيمة‹›؟ للإجابة عن هذه الأسئلة أنجزتُ بحثا مع أعضاء من المنظمات القومية في بولندا، كما أجريتُ مقابلات تتضمّن سيرا ذاتية وسرديات حتّى يتسنى لي تتبّع مسارات سير ولوجهم إلى هذه المنظّمات فضلا عن دوافعهم ووجهات نظرهم حيال العالم.

يندرج التّصنيف المنطقي للطرائق التي يتّخذها القوميون في توصيفهم لأنفسهم ولأنشطتهم ضمن أربع فئات أساسية. أوّلا يعتقد القوميون أنهم مربّو أجيال جديدة كونهم وطنيين ذوي معرفة وإلمام بتاريخ بولندا يضطلعون بمهمّة تعزيز نسخته السياسية اليمينية. ثانيا يجاهرون بأنّهم المدافعون عن الهويّة البولندية ومعيدو بنائها مستندين إلى التقاليد وإلى القيم الكاثوليكية حصرا. ثالثا يعدّ القوميون نشطاء مناهضين للنّسقية ويقاومون ‹›النظام‹› المقصود به عموما الاتحاد الأوروبي والمؤسسة السياسية وسياسة ما بعد ١٩٨٩ ووسائل الإعلام الليبيرالية. رابعا، وعلى نقيض أغلبية المجتمع البولندي، هم يقدّمون أنفسهم كونهم مواطنين نشطاء في الحياة السياسية والاجتماعية مدركين للتهديدات المحتملة.

يمكن القول بناءً على التحليلات والسرديات الخاصة بالحركة القومية المعاصرة في بولندا، وبالإستناد إلى المواد المنشورة على مواقعها التنظيمية، أنها حركة اجتماعية مضادّة، معاصرة وما بعد حداثية تقاوم الليبرالية وتتحول نحو التّقاليد لتنهل منها. ويمكن اعتبارها ضربا مُعيّنًا من الثقافة المُضادّة المُعادية لليبرالية (استنادًا إلى هيمنة خطاب الجناح الليبرالي اليساري وسياسته «الملموسة») والمناهضة للمؤسسة وللاتحاد الأوروبي ولمسألة التّنوّع.

ورغم استناد الثقافة المضادة التي انبثقت في ستينات القرن الماضي إلى شعارات تقدمية فإن ما يستوقفنا الآن (استحالة) العودة إلى الماضي وهو أمر يعسر تخيُّله بالإستناد إلى جميع التغييرات التي حدثت منذ ذلك الحين. إن ما يزيد من تميّز هذه الثقافة المضادة حقيقة انخراط حكومة (PiS) فيها لتبدُوَ جزءًا منها. ترافق ذلك عائقة أخرى تتمثّل في إخفاق هذه الثقافة المضادّة في تحديد فترة النظام السابق/ التقليدي بدقة والتي تتوق إلى العودة إليها: إذ يعمل الماضي بصفته نوعا من المفهوم المجرّد لا بصفته نقطة مرجعية محدّدة. كما تُعتبر الحركة القومية المعاصرة حركةً معاديةً للنظام تطعن في الطبقة السياسية وفي غياب التحوّل الحقيقي العميق

«

بعد سنة ١٩٨٩ (بما في ذلك عدم إلغاء الاشتراكية وتحوّل النخب السياسية السّهل إلى نخب وطنية). يرتبط أعضاء الحركة اليمينية المتطرّفة بموضوعات الثقافة والهوية وبالسياسة بدلاً من الاقتصاد. وهم يتقاسمون (١) مشاعر الخطر الذي يداهم القيّم (الأمة والدين والأسرة التقليدية، والتاريخ) التي يُعتقد أنها تشكّل لَبنة الحضارة الأوروبية والبولندية، (٢) الاقتناع بأن المشهد السياسي مليئ بالنّفاق و(٣) الاقتناع بأن الأمة البولندية محدودة السّيادة.

يُنظر إلى الحقيقة من زاوية الانقسامات الصّارخة وهي انقسام العالم وعلى المستوى الأعمّ إلى ثنائية «الخير» و«الشر» حيث تندرج على طرف «الخير» القيمُ الأكثر أهمّية من منظور هذه التنظيمات وتتضمّن في مظهرها الحضارة الأوروبية والدّين (المسيحية) والأمّة والعائلة والعودة إلى التقاليد والمجتمع المحلّي والنظام الأخلاقي. وهي تعتبر أصليّةً وطبيعيّةً وخالدةً وبالتالي مسألة واقعيّةً. كما نلاحظ وجود مقولتين متلازمتين تتمثّل أوّلهما في (١) الأمّة البولندية والعقيدة الكاثوليكية والثانية (٢) في الحضارة الأوروبية والمسيحية، وهما تُبرزان محورية الدّين والأهمية المركزية التي تكتسبها الأمّة البولندية. في المقابل، تهيمن الليبيرالية في طرف «الشرّ» باعتبارها نقيضة للنظرة التقليدية إلى العالم وتقترن (بالإضافة إلى آخرين) بالإتحاد الأوروبي. تقوّض اللّيبيرالية، إضافة إلى المادية والنسبية والمساواتية، النظام السابق وتؤدي إلى تفكّك المجتمع المحلّي. وخلافا للفئة «الجيّدة» يتمّ «ابتداع» فئات الشرّ ونحتها لترضخ «قسرا» الى قوّة السلطة /المجموعات الخارجية. وفي خضمّ هذا الواقع تغدو الطبقة السياسية والاتحاد الأروبي والمثليون واللاجئون في خانة الأعداء الرئيسيين مجسّدين خصائص وظواهر تبدو مؤذية كونها تهدّد الرؤية التي تصبو إلى تحقيق الأمّة المتجانسة والمتماسكة وذات السيادة.

تقوم القومية المتطرّفة على إحساسين اثنين بارزين وهما الارتياب والفخر. ويعدّ عدم اليقين حيال التغيّرات الجارية التي تشهدها السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويات، الوطني والأوروبي والكوني، شعورا جماعيّا وقاسما مشتركا ولا يمثل شرطا كافيا في حدّ ذاته للتّمتّع بصفة القوميّ.

يبدو الخطاب القومي المتطرّف والمرتبط بالرؤية الثنائية للعالم استجابةً للمصاعب اليومية ومن ضمنها ما يتعلّق بصعوبة الحفاظ على وظيفة ومسكن ومستويات معيشة لائقة. فقد لاقت قصص اللاجئين الخطرين بفعل عملهم على فرض ثقافتهم واستيلائهم على السّكن الاجتماعي وعلى الوظائف، وكذلك الروايات حول الأقليات الجنسية في اعتداءاتها على الأطفال وإيذائهم وحول المؤسسات الدولية التي تستغل العمال البولنديين وحول مهاجمة الليبراليين المتعمّد للتقاليد والقيم البولندية، إقبالا كبيرا وأحدثت قلقا متزايدا لدى بعض شرائح المجتمع البولندي. تقدّمُ مثل هذه الخطابات إجابات بسيطة ونقاطا مرجعية صلبة تحمل عبء الارتياب من

الجدول 1. رؤية ثنائية الواقع في خطاب الحركة القومية

الخير التقاليد والمجتمع والنظام	**الشر** الليبرالية ، الأنانية ، والانحطاط
الحضارة الأوروبية (التقاليد الحقيقية ، الأبدية ، الجذور)	**الديمقراطية الليبرالية** (الاتحاد الأوروبي كنظام ، الاستبداد، العداء، الغرباء والأنانية والخطر)
القيم المسيحية الأبدية (الإيمان الكاثوليكي ، مصدر الأخلاق، طبيعية الأخلاق)	**أيديولوجية التنوير لحقوق الإنسان والنسبية** (تَصَنُّع، فقدان الحقيقة الموضوعية)
المجتمع الوطني (الكل المربوط عضويا، التسلسل الهرمي، الحرية، السيادة والنظام)	**فوضى كوسموبوليتية ومساواة** (المادية ، المساواة الأسطورية أو المبتدعة، تفكك الجماعة والنظام)
الأسرة التقليدية (الصحة ، المجتمع)	**نموذج ليبرالي / يساري للعلاقات** (السياسيون ، وسائل الإعلام ، النسويات ، اللوبي مثلي الجنس؛ مرض، تنكس، ضرر)

المصدر: تحليل 30 مقابلة مع السيرة الذاتية لممثلي للمجموعات "كلنا الشباب البولندي"، و"الولادة الوطنية لبولندا"، و"المعسكر الراديكالي" من ٢٠١١ الى ٢٠١٥ ، والمواد المنشورة على مواقعها التنظيمية الرسمية.

مسيرة يوم الاستقلال نظمتها قوى القومية في وارسو ، بولندا ، 2015. P. Drabik / flickr. بعض الحقوق محفوظة.

خلال تحويله إلى ضغينة تجاه الأعداء المستحدَثين. تتعلّق القومية أيضًا بالكرامة الوطنية وهو شعور يتجلّى كاحتجاج على وضع بولندا شبه الهامشي في العالم. وعلى نحو مماثل ووفقا لدراسة أنجزها ماسيج قدولا Maciej Gdula حول الناخبين في مجالي القانون والعدالة تشكّل القومية المتطرّفة منهجا للبحث عن المعنى الرمزي لبولندا والنهوض من وضع الانهيار «لينتصبوا واقفين». ثمّة حاجة ملحّة للشعور بالتفوّق على الآخرين وبناء دولة بولندية أفضلَ تتميّز بالوعي التاريخي، ممتدّة جذورها في التاريخ.

هل ستحسم الهيمنة لصالح موجة الثقافة القومية المضادة ؟ من ناحية يجدر بنا التأكيد أن القومية المتطرّفة لن تفقد التأييد التي تحظى به قريبا، ويستحيل تماما التّقدير بحلول أي ضرب من الخطاب القادر على تفسير التّعقيد الذي يتّسم به العالم المعاصر محلّ هذه الحركة .أضف إلى ذلك التحام المنظمات القومية في المسيرة جنبا إلى جنب مع الحكومة البولندية بمناسبة عيد الاستقلال في ١١ نوفمبر ٢٠١٨ مما يبيّن مواءمة بنية الفرصة السياسية التي تتيح لها أفق تطوّر. وفي المقابل، ظلّ نشاط فئة الممثّلين للرؤى العالمية اليسارية والليبرالية والمعارضة ملموسا في النسيج المجتمعي البولندي. ولا تعدو نتائج الانتخابات المحلية أن سوى إحدى المؤشرات الأخيرة على أهميتهم. فعلى الرغم من حصول حزب القانون والعدالة عمومًا على أكبر عدد من المقاعد في الدوائر الإنتخابية الإقليمية منح سكان أكبر المدن في بولندا وبكثافة أصواتهم للمرشحين اللّيبراليين. وستشهد السنوات القليلة القادمة حسب توقعاتنا تنامي التوتّر واحتداد الصّراع بين الخطابات الثقافية بدلاً من تجاوز الخطاب العام من قبل القوميين المتطرفين. ■

توجّه المراسلات المباشرة لجيستينا كايتا
<juskajta@gmail.com>

> الاستلهام من تجربة ماري يهودا

بقلم يوهان بيكر (Johann Bacher)، جامعة يوهانيس كابلر لنز، النمسا، جوليا هوفمان (Julia Hofmann)، غرفة العمل، فيينا، النمسا، وجورج هابمان (Georg Hubmann)، معهد يهودا باور، النمسا

ماري يهودا في عام 1937. ائتمان: AGSÖ (الأرشيف لتاريخ علم الاجتماع في النمسا).

قام مؤلفو هذا المقال سنة ٢٠١٧ بتحرير أطروحة الدكتوراه التي ظلت غير معروفة إلى ذلك التاريخ والتي كانت أنجزتها عالمة الاجتماع النمساوية الشهيرة ماري يهودا وتمويلها وتقديمها. أنجزت ماري يهودا أطروحة الدكتوراه تحت إشراف كارل وشارلوت بوهلر نهاية سنة ١٩٣١، واعتمدتها جامعة فيينا سنة ١٩٣٢. استندت الرسالة إلى ٥٢ مقابلة نوعية جرت مع ساكني مركز الرعاية أو ما يسمّى Versorgungshäuser في فيينا، وهو عبارة عن مأوى للمسنّين الفقراء والمرضى. تعدّ الأطروحة أوّل دراسة ميدانية تستخدمُ بيانات السيرة الذاتية للطبقة العاملة. المقابلات والأطروحة صورة معبّرة ومشهد مؤثّر حول واقع الأوضاع المعيشية البائسة القمعية التي كانت تعانيها الطبقة العاملة في النّصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين.

كما ساهمت يهودا في آنٍ واحد- كما هو معلوم على نحو أفضل- في الدّراسة الشهيرة ماريانتال: سوسيوغرافيا الجماعات العاطلة عن العمل التي كتبتها بالتعاون مع بول لازارفيلد وهانس زيزل. لتصوغ خلال صيف ١٩٣٢ الأجزاء الأساسية من هذا التقرير.

أرغمها النظام الفاشستي في النمسا سنة ١٩٣٧ بإشعار لا يدوم أجله إلا بضعة أيام، على مغادرة النمسا قسريا بعد اعتقالها، إذ حظر النظام الفاشيستي النمساوي انخراطها في الحركة الإجتماعية الديمقراطية منذ سنة ١٩٣٤. ولم يتسنّ لها الهروب إلّا بتدخلات دولية.

انتقلت يهودا في البدء إلى بريطانيا العظمى، حيث ساهمت في إنجاز عدة مشاريع بحثية تطبيقية من بينها دراسة لنظام إنتاج الكفاف في منطقة التعدين ببلاد الغال التي تعاني من معدّل بطالة مرتفع. حصلت يهودا سنة ١٩٤٥ على وظيفة في قسم الأبحاث باللّجنة اليهودية الأمريكية حين انتقالها إلى الولايات المتحدة حيث أنجزت العديد من الدراسات الميدانية، أواخر عام ١٩٤٧ . ثمّ انتقلت سنة ١٩٤٧ إلى مكتب البحوث الاجتماعية التطبيقية في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية وشرعت في سلسلة تعاون مثمر مع روبرت ك. ميرتون. Robert K. Merton. وارتقت سنة ١٩٤٩ إلى رتبة أستاذ مشارك ثم إلى بروفيسور في علم النفس الاجتماعي بجامعة نيويورك سنة ١٩٥٣. ولأسباب خاصة عادت إلى بريطانيا سنة ١٩٥٨ وأصبحت بروفسور في جامعة برونيل Brunel University. وافقت سنة ١٩٦٥ على تولّيها منصبا تأسيسيا بروفسورة في علم النفس الاجتماعي بجامعة ساسكس. Sussex وتوفيت يهودا في المملكة المتحدة سنة ٢٠٠١. أمّا في بلدها الأمّ، النمسا، فلم تحظ إنجازاتها المرموقة بالتّكريم إلّا في مرحلة متأخّرة للغاية من حياتها، في أواخر الثمانينيات. رغبت يهودا في العودة إلى النمسا بعد الحرب العالمية الثانية لكنها لم تتلقّ أي عروض عمل.

لماري يهودا أكثر من ٢٥٠ إصدار تتناول العديد من المجالات المختلفة منها مسألة العمالة والبطالة والمواقف والتّغييرات في الاتجاهات والمواقف لا

غلاف أطروحة ماري يهودا لعام 1932 ، نشر مؤخرا في2017 بواسطة StudienVerlag: *Marie Jahoda Lebensgeschichtliche Protokolle der arbeitenden Klassen* 1850-1930 (تقارير عن الحياة التاريخية للطبقة العاملة لماري يهودا, 1930-1850) محرر من قبل يوهان بيكر ، والترود كانونيه-فينستر و ميناد زيبغلر.

سيما المتصلة بمعاداة السّامية، والخضوع والاستبداد والصّحة العامة، وطرائق البحث والمنهجية والتحليل النفسي. ويبيّن العدد الهائل من مراجعاتها في أمّهات اللدوريات العلمية البارزة اهتمامها البالغ بمجالات علمية مختلفة.

>كيف تستلهم الدّروس من ماري يهودا

ما هي الدروس المستفادة من أعمال يهودا العلمية ومن سيرتها الذاتية بوصفنا باحثين في علم الإجتماع ومواطنين ملتزمين سياسيا ؟ بداية، وبوصفنا مؤلّفين، نودّ الإشارة إلى خلفياتنا المتباينة. أحدُنا بروفسور في علم الإجتماع بالجامعة، والآخر منخرط في مجمع تفكير وثالثنا عضو في غرفة العمل النمساوية. وننتمي ثلاثتنا إلى فئات عمرية مختلفة ومن الجنسين، لكننا نتقاسم بعض السّمات ذات الصلة بخلفياتنا. درسنا ثلاثتنا العلوم الإجتماعية (علم الاجتماع والاقتصاد الإجتماعي) في نفس الجامعة ونرغب في الإسهام في حلّ المشاكل الإجتماعية والحدّ من حالات التفاوت الإجتماعي.

نستخلص استنتاجين إثنين من أعمال يهودا العلمية ومن سيرتها الذاتية يتمثّل أولهما في تركيز أبحاثنا على المشاكل الحياة الواقعية للنّاس. وهذا يعني أيضا الإنخراط الشخصي في مشكلاتهم الاجتماعية. فسيرة يهودا الذاتية زاخرة بالأمثلة الجيدة على مثل هذا التوجّه. نشير إلى أنّ مثل هذا الإلتزام يحث على البحث كما تؤكّد عليه يهودا في أعمالها المنهجية ويسمح كذلك بالتوصّل إلى فهم أفضلٍ للظواهر الإجتماعية كما يمكن أن تسفر جهود البحث عن إدراك الحلول. تؤكّد يهودا على ألاّ فائدة ترجى من وراء التساؤلات العلمية التي يتمّ تطويرها في المطلق فهي لا تجدي نفعا في تحديد المشكلات الإجتماعية وحلّها وليس هذا الإقرار بالأمر الجديد أو الفريد ليهودا، إذ ندرك جميعا إدراكا جيّدا صعوبة الجواب.

أمّا ثاني الاستنتاجات فيستخلص أنّ تحليل المشكلات الاجتماعية ومسألة التفاوت الإجتماعي يتطلّبان الاهتمام بعديد المجالات العلمية والتّعاون مع الزملاء من مختلف التخصّصات العلمية، إذ لا تجدي المنافسة متعددة تخصصات نفعا. فمن غير الممكن تقسيم المشكلات الإجتماعية بحسب الحقل العلمي، إذ لم تقف يهودا في أبحاثها عند أيّة حدود علمية فاصلة بتركيزها متعدّد التخصصات ما بين علم الإجتماع وعلم النفس. لقد حقق مفهومها القائم على علم النفس غير الاختزالي نجاحا في دراسة ما تسمّيه الواقع الاجتماعي بتوليفها بين البنية الاجتماعية وبين الشخصية (علم الاجتماع وعلم النفس تباعا). تنطوي إحدى مهمّات علم النفس غير الإختزالي على عملية تحليل نوع التجارب التي توفّرها المؤسسة الإجتماعية وكيفية أثر تأويل هذه التجارب في سلوك الأفراد، والعكس بالعكس. يظلّ المفهوم الذي طوّرته يهودا والقائم على وظائف ضمنية خمس وذات الصلة بالعمالة مثالا جيّدا على هذا الارتباط. يفترض المفهوم توفير العمالة (employment) بصفتها مؤسسة اجتماعية لأنواع محدّدة من التجارب تَفي بالإحتياجات البشرية الجوهرية. فالعمالة (١) تقوم بهيكلة اليومي و(٢) تنشّط الناس و(٣) تسهم في توسيع آفاقهم الإجتماعية خارج نطاق أسرهم الخاصّة وتسهم(٤) في ارتفاع مستوى المقاصد الجماعية و(٥) توفر الهويّة والوضع الاجتماعيين.

تظلّ هذه الوظائف الضمنية الخمسة بنتائج غير مقصودة وعلاقتها بالاحتياجات البشرية الأساسية حيّزا بالغا من حيث أهميتها في تحليل التغيّرات الاجتماعية في البلدان الغربية على الأقلّ. تدعو الحاجة إلى التساؤل وبشكل أكثر تواترا إلى أي مدى وأيَّ مجموعة تنتهك تطوّرات اجتماعية محدّدة هذه الإحتياجات البشرية. يجب قيام مثل هذه التحاليل بالإستناد إلى مبادئ يهودا المنهجية على تجارب الحياة اليومية للناس واحتياجاتهم البشرية. وإذا وضعنا ذلك في الاعتبار ستصطبغ تحاليلنا بأكثر حيوية وتكون نتائجنا أكثر إقناعا. (أنظر الحوار حول فرق التفكير في مجلّة حوار كوني ٨,٢) و ستحظى نتائجنا بجمهور أوسع نطاقا بإثارتها لنقاشات جماهيرية.(ليس على الجميع الموافقة!)

ختاما، يتحتّم علينا تركيزُ تحاليلنا على مسألة تطوّر البشرية. إذ نعتقد أن تركيز العلوم الاجتماعية اتجه في المقام الأوّل وفي الآونة الأخيرة على النظر في سبب إعاقة المجتمع لبناء تطوّر إنسانيتنا. ورغم إلحاح تحاليلنا في مراعاتها للمشكلات الاجتماعية الشديدة والمتنوعة التي تواجهها مجتمعاتنا العالمية فهي غالبًا ما تؤدي إلى تشخيص سلبي أو متشائم. وعليه غدت مثل هذه النظرة السلبية جزءًا من هويتنا بصفتنا علماء اجتماعيين. وعلى خطى يهودا، تقتضي الحاجة ربط مشاكل الحياة اليومية بدقة أكبر وبشكل أوثق بأبحاثنا العلمية من ناحية، وتطوير موقف أكثر تفاؤلاً من ناحية أخرى. سيسهم هذا النهج بدوره في تعزيز دور الخبراء الأكاديميين في الخطابين العلمي والسّياسي في زمن التأثير المتنامي لمؤسسات ومراكز الفكر الليبرالي الجديدة. وجب علينا في إنجاز تحاليلنا الردّ جزئيّا على السؤال التالي: ما هي الشروط المجتمعية التي يجب توافرها والإيفاء بها حتّى يتسنّى لنا تطوير إنسانيتنا؟ ■

توجّه المراسلات المباشرة إلى:

يوهان بيكر، <johann.bacher@jku.at>

جوليا هوفمان، <Julia.HOFMANN@akwien.at>

و جورج هابمان، <georg.hubmann@jbi.or.at>

> العلاقات الشغلية والحوار الإجتماعي في البرتغال

إليزو إستانك (Elísio Estanque)، جامعة كويومبرا، البرتغال وعضو لجنة البحث حول الحركات العمّالية بالجمعية الدولية لعلم الإجتماع (ل ب٤٤) والطبقات الإجتماعية والحركات الإجتماعية (ل ب ٤٧) و أنتونيو كازيميرا فريرو (António Casimiro Ferreira)، جامعة كويومبرا، البرتغال

جدارية في شوارع لشبونة تصوّر ثورة القرنفل في 25 أبريل 1974.
الصورة: كيمبل يونغ ، كريتف كامنز

شهد البرتغال، البلد شبه المحيطي، عملية انتقال ديمقراطي سنة ١٩٧٤ عقب فترة طويلة من الديكتاتورية كانت بدأت سنة ١٩٢٦. فقد تمّ تأسيس «استادو نوفو» (الدّولة الحديثة) الاستبدادية بموجب دستور سنة ١٩٣٣ الذي أرسى الأسس المعيارية للنقابوية الفاشية التي شرّعَت سيطرة الدولة على النقابات العمالية والتي قامت على القمع العنيف للعمّال.

لقد كانت مقاومة الطبقة العاملة غير متماسكة ومتقطّعة على مدار الثماني وأربعين (٤٨) سنة من الاستبداد. لم يتسن لبعض فصائل المقاومة المنظمة في تعريف الرابطات النقابوية البروز بشكل واضح إلّا في نهاية الستينيات نتيجة التّحوّل الحضري، وتركّز الساكنة في المناطق الساحلية إضافة إلى النمو في بعض مجالات الخدمات العامّة فضلا عن تنامي القطاع الثالث للاقتصاد الذي أفسحت المجال لظهور ديناميات تعاونية جديدة في ما بين الطبقة العاملة (وإن ظلّت أنشطتها سرّية). ولا يزال الإتحاد النقابي البرتغالي CGTP ((الإتحاد النقابي البرتغالي والمعروف راهنا باسم CGTP الاتحاد العام للعمال البرتغاليين، والذي تأسس سنة ١٩٧٠) في هذا السياق يفرض سيطرته. إلّا أن البرتغال ظلّ وطوال هذه الفترة (من أواخر ١٩٦٠ إلى ثورة ٢٥ أبريل ١٩٧٤) بلدا ريفيا بالدرجة الأولى، رغم الانفتاح النسبي للاقتصاد ونمو قطاع الخدمات. إذ إستندت الصّناعات الأوّلية إلى يد عاملة بخسة شكّلها الاقتصاد الخاضع لسيطرة الدولة وفي ظل نظام قمعي قام على الوصاية تخضع فيه الطبقة الشغيلة والنقابات والمجتمع إلى المراقبة بشكل عام.

لقد أوجدت ثورة القرنفل في البرتغال سنة ١٩٧٤ الظروف المواتية لخلق النظام الحالي الذي يعنى بالعلاقات الشغلية وحقوق العمّال. فقط منذ ذلك التاريخ بات بالإمكان الحديث عن حوار اجتماعي وعن قانون عمال في المجتمع البرتغالي. ويعزى ذلك أيضا إلى المدّ الثوري المحتدّ للحركات الاجتماعية والشعبية لتلك الحقبة (١٩٧٤- ١٩٧٥) لتصبح البرتغال من الدول الغربية القليلة التي تبنّت مشروعا اشتراكيا بشكل صريح على النحو المكرس في دستور سنة ١٩٧٦.

لقد كان لتلك الأزمنة الثورية التي سادتها الصّراعات الأثر البالغ في البرتغال (بحسناته وسيّئاته) في إرساء انقسام هيكليّ بين نماذج اجتماعية متباينة ترجمت ضمن المجال السياسي إلى انقسام بين الإيديولوجيات المناهضة لمنهجية الحزب الشيوعي البرتغالي PCP وأقصى اليسار والإيديولوجيات الإجتماعية الدّيمقراطية و اللّيبيرالية (الحزب الإشتراكي) PS و PSD (الحزب الإجتماعي الديمقراطي).

وانعكس هذا الصراع بدوره في مجال النقابات بين CGTP (حركة نقابية قائمة على الطبقات ذات التأثر الشيوعي) من جهة والاتحاد العام لعمال البرتغال الذي تأسس سنة ١٩٧٨ (حركة نقابية إصلاحية تدعو للحوار الإجتماعي) من جهة أخرى.

عكسَ قانون العمّال الذي وُضع بموجب الدستور الجديد لا سيما في المرحلة التأسيسية تأثير الصراعات الطبقية الحادّة خلال المرحلة الثورية. لقد أسّس الدستور بنية ثلاثية الأطراف على المستوى الاجتماعي الكلي تتمثّل في اللجنة الدائمة للتغيّر الإجتماعي (CPCS) التي أنشأت سنة ١٩٨٤ والتي تمّ تعويضها لاحقا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة ١٩٩١. تجدر الإشارة إلى تذبذب نمط التغيّر الإجتماعي والعلاقات الشغلية وفق ظروف سياسية مختلفة والديناميات في علاقات القوة في ما بين الأطراف الإجتماعية إضافة إلى تطوّر المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية. فقد أدّت فترات الأزمات وآثار الإقتصاد العالمي إلى تعديلات تشريعية عدّة على مدى الثلاثين سنة الأخيرة شملت فرض القيود على السياسات الإجتماعية وفقا لاتجاه عام نحو إلغاء للقوانين التنظيمية يرمي إلى تجزّؤ العمل ومرونته.

كما لم تنج البرتغال من الأزمة الإقتصادية والمالية لسنة ٢٠٠٨الأخيرة والتي كان لها الأثرُ البالغ لا سيما خلال فترة برنامج خطّة الإنقاذ (٢٠١٤-٢٠١١) التي برزت فيها ظروف «الحالة الاستثنائية». إذ أدت الإجراءات التقشّفية التي فرضتها الترويكا (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) والتي تفّذتها الحكومة اليمينية السابقة بحماسة (PSD / CDS، بقيادة رئيس الوزراء السابق باسوس كويلو) إلى تعميق حالة التفاوت الاجتماعي والإقصاء في سياق التّوترات الإجتماعية ضمن سلسلة من من الاحتجاجات والإضرابات تدفعها الحركات الاجتماعية والعمالية.

كان الإطار التقشفي الذي شمل التنظيم الإجتماعي والتوجه المؤسسي القضائي يرمي إلى تهدئة السوق وتحقيق استقرارها من خلال الإمتثال للعجز في الميزانية وتدمير آليات الحوار الإجتماعي. لقد اقترنت الإجراءات التقشّفية والأجندة ‹› الإصلاحية ‹› التي اعتمدتها الليبيرالية بتوجّه نحو التقليص من تكاليف اليد العاملة وصرف تعويضات التسريح وزيادة المرونة في أوقات العمل والحدّ من المفاوضات الاجتماعية. وتحديدا تمّ القيام بسلسلة من التغييرات التشريعية ذات دلالة على التقليص من الاستحقاقات التي كانت تنعم بها الطبقة الشغيلة والحدّ منها. كما تمّ تقييد دور هياكل النقابات العمّالية المبيّنة في الدستور ومنح الامتياز بدل ذلك لدور كلٍّ من مجالس الأعمال ونقابات الأعراف.

واجه الشكل المميز للوائح ذات الصلة بالعلاقات الشغلية- المفاوضات الجماعية - في الآن نفسه قيودا صارمة جرّاء الحدّ من عقود العمل والاتفاقات الجماعية. وبحكم اعتماد تلك اللوائح على مدى فترة التفاوض - مع اتفاق أو دونه- كانت تحابي موضوعيّا أصحاب العمل وتكرّس مصالحهم. إذ انعكست حالة المفاوضات الجماعية خلال فترة التقشف في الحصار المفروض على هذا النوع من الحوار الاجتماعي من خلال تعميق التباين في القوة بين العمال وأرباب العمل. من ناحية أخرى، وعلى المستوى الكلي الاجتماعي، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CES) بدور مهم في قلب اتجاه إطار علاقات العمل هذه نتيجة ضغط الالتزامات التي تم التعهد بها مع اللجنة الثلاثية. وعليه، من الصعب على العناصر الفاعلة في تخفيف العملية الأكثر شمولاً لما يسمى بـ «الإصلاحات الهيكلية» مواجهة هذه القرارات دون أن تفقد الهوية السياسية والقانونية لقانون العمال.

يتبيّن نزع سردية التقشّف التي تتّسم بأصولية السوق الشرعية عن التشخيصات البديلة للواقع معرقلة بذلك أية برامج تشريعية تعكس المبادئ الاجتماعية الحامية لحقوق العمال والكافلة للعدالة الاجتماعية. لقد أدركت مؤسسات ومنظمات الحوار الاجتماعي والمواطنة ذاتها أنه وقع استقطابها وتحويلها إلى أدوات إضفاء للشرعية على التقشّف الجديد.

يمكن تحديد أربع لحظات بعد عمليّة التحوّل الديمقراطي (اعتبارا من ١٩٧٤) تتمثّل في لحظة توسّع الحوار الإجتماعي الكلّي واستنفاده في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ولحظة العودة إلى الحوار الاجتماعي في التّسعينات من القرن نفسه وهي تقترن بعمليات العولمة الأوروبية والتكامل الأوروبي، ولحظة أزمة الحوار الإجتماعي التي تميّزت باقترانها بتطبيق الإجراءات التقشّفية والإصلاحات التشريعية التي تلتها، وأخيرا اللّحظة الرّاهنة حيث انتقال محور المفاوضات في اتجاه البرلمان من خلال الإتفاقات البرلمانية بين حكومة الحزب الإشتراكي والحزب الشيوعي والكتلة اليسارية وذلك بالتقليص التّدريجي من أهميّة آليات التّفاوض (المفاوضات الجماعية والآليات الثلاثية الأطراف عى حدّ السواء).

نستخلص أن الفترة الأحدث لما بعد الترويكا فسحت المجال لإيجاد حل سياسي جديد بتوفير ظروف جديدة للعودة لمسرى الحوار الاجتماعي. ولهذا السبب، تعتبر البرتغال راهنا مثال دورة مضادّة في السياق الأوروبي مبرزة إضافة إلى ذلك قابلية مدهشة للقيام بتحالفات بين القوى السياسية اليسارية المختلفة. في هذا التشكّل السياسي العمالي الجديد، لم تسهم الجهات الفاعلة المشاركة ولا حركات الاحتجاج الاجتماعي وحدها في تهيئة جو مؤائم للتحالفات وعمليات التفاوض، بل كان لمختلف أشكال العمل النقابي دوركذلك. وعلى الرغم من التشكيك والجدل الذين أثارهما هذا الحل تبيّن التجربة البرتغالية أن مستقبل الحوار الاجتماعي يتضمن تشكّلات جديدة بين الأطراف الفاعلة الاجتماعية تنطوي على المجالين السياسي والعمّالي. تبيّن هذه التجربة إمكانية اقتران الانتعاش الاقتصادي والمالي رغم تقلباته بتعافي السياسات الاجتماعية وانتعاش سياسات التحالف، في ظلّ ديمقراطية تمثيلية لا يمكن الفصل فيها بين الصراع والتفاوض. ■

توجّه المراسلات المباشرة إلى إليزو إستانك <elisio.estanque@gmail.com>
أنتونيو كازميرا فريرو <acasimiroferreira@gmail.com>

> التعريف بأعضاء الفريق البنغالي في مجلّة حوار كوني

رقية أختار

آصف بن علي

محمّد يونس علي

عبد الله هيل مهيمن الشوذري

إشارات جهان أيمون

غازي فادية إقبال

حبيب الحق خندكر

حسن محمود

مصطفي ذو الرحمان

خير النّهار

جوال رنا

توفيقا سلطانة

محمّد هلال الدين

GLOBAL DIALOGUE

رقية أختار خبيرة استشارية وطنية في إعداد مشاريع التنمية في بنغلادش. متخصّصة في خطة العمل الخاصة بالنوع الإجتماعي والتغذية للمراهقين والقدرة على التأقلم مع تغير المناخ لتحقيق الأمن الغذائي. تعدّ أختار أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه من جامعة دكّا، بنغلادش يتناول موضوعها اللّغة والثقافة والتّمدرس في دكّا. أوفت شهادة الماجستير والإمتياز في علم الاجتماع بجامعة دكّا.

آصف بن علي يدرّس علم الإجتماع بالجامعة الشرقية، بنغلادش ويشغل خطّة مساعد تحرير بجريدة الدايلي أوبزورفر*Daily Observer*، وهي صحيفة يومية باللغة الأنجليزية تصدر في بنغلادش. يعمل آصف بن علي أيضا باحثا زميلا في جامعة كوينزلاند Queensland ، أستراليا منذ ٢٠١٧. أعدّ رسالة الماجستير في علم الإجتماع بجامعة جنوب آسيا، نيو دلهي، الهند. من اهتماماته البحثية: مسألة الوطنية والإرهاب وبناء الهوية، وعلم الإجتماع والدين، وتاريخ الكوارث الطبيعية. محمّد يونس علي طالب جامعي يتابع دراسته في قسم علم الاجتماع بجامعة دكّا. من اهتماماته البحثية النوع الاجتماعي والتّنمية والصحّة العامة وتنشئة الطفل.

عبد الله هيل مهيمن الشوذري باحث في مجال التقييم النوعي للسّوق. يعمل حاليا مساعدا لشركة كوانتوم لحلول المستهلكين. Quantum Consumer Solutions حاصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة دكّا. تتمحور اهتماماته البحثية حول السرديات الدينية وعلاقتها بالبُنى الإجتماعية في بنغلادش.

إشارات جهان أيمون معيدة في قسم علم الإجتماع بجامعة دكّا. حاصلة على الباكالوريوس ودرجة الماجستير في علم الإجتماع من جامعة دكّا. من اهتماماتها البحثية العلاقات الجنسية وحوكمة الأمن الغذائي.

غازي فادية إقبال حاصلة على الباكالوريوس والماجيستير في علم الإجتماع تتابع دراستها لنيل شهادة الدّراسات العليا، MPhil degree تشغل حاليا خطّة مدير أنشطة الدعوة والتأييد في قسم التّشابك بمعهد جنوب آسيا للتحوّلات الإجتماعية، (SAIST).

حبيب الحق خندكر حاصل على شهادة الدكتوراه (جامعة بيترسبورغ). أستاذ علم الإجتماع بجامعة زايد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتّحدة والرئيس المشارك للجنة البحث حول التحولات الإجتماعية والتنمية ضمن الجمعية الدولية لعلم الإجتماع (RC09). تشمل اهتماماته البحثية نظريات العولمة، والهجرة، والدولة، والمجتمع المدني، والديمقراطية، والمؤسسة العسكرية في السياسة، والمجاعة. اشترك خندكر مع براين تينور في تأليف كتاب *Globalization: East/West* (سايدج ٢٠١٠) ومع جوران ثيربورن في تحرير مجلّة *Asia and Europe in Globalization: Continents, Regions, and Nations* (أبريل ٢٠٠٦) و كتاب *21st Century Globalization: Perspectives from the Gulf* (دبي و أبو ظبي: مؤسسة زايد للنشر ٢٠١٠) مع يان نادرفين بيترس.

حسن محمود أستاذ مساعد بعقد في جامعة نورثواستNorthwest قطر. حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع من جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس ودرجة الماجستير في الدراسات الكونية من جامعة صوفيا طوكيو ، وعلى الباكالوريوس وماجستير في علم الإجتماع من جامعة دكّا، بنغلادش. كان أستاذا زائرا وعضوا في هيئة التدريس في قسم علم الإجتماع في جامعة بال Ball State University الحكومية بالولايات المتحدة. يشمل مجال تدريسه واهتماماته البحثية النظريات في علم الاجتماع، والعولمة، والهجرة الدولية والتنمية، وسياسات الهويّة، والإثنوغرافيا العالمية. صدرت أبحاثه في مجلّات *Current Sociology, Migration and Development, Contemporary Justice Review*, و *Journal of Socioeconomic Research and Development*.

مصطفي ذو الرحمان طالب ماجستير في قسم علم الإجتماع في جامعة دكّا. نال الميدالية الذهبية لسنة ٢٠١٨ على أدائه المتميز أثناء دراساته في مرحلةالباكلوريوس. تتمحور مجالات بحثه في علم إجتماع الصحّة و الصحّة العمومية.

خير النّهار أخصّائيّة في تقويم الكلام واللّغة فيCS للرّعاية الطبيّة المحدودة. حاصلة على الباكالوريوس (بملاحظة مشرّف) والماجيستير في الألسنية والماجيستير في العلوم الإجتماعية في مجال تقويم النّطق واللّغة من جامعة دكّا.

جوال رنا باحث في برنامج إيراسموس. يتابع دراسته الجامعية في كلّية الصحّة العامّة، فرنسا EHESP . من إهتماماته البحثية التعرّض البيئي للملوّثات، والمعادن السامّة، والعوامل المعيقة لوظائف الغدد الصماء، والعوامل ذات الصلة بصحّة الأطفال الجسدية والذهنية. صدرت له مقالات و فصول كتب تتناول الصحة البيئية وصحّة المرأة والطفل و مشكلات القلب و الشرايين، و التدخين، و المحدّدات الإجتماعية للصحة، و عدم المساواة في المجال الصحّي في مختلف المجلّات العلمية الوطنية والعالمية. وهو رئيس التحرير التنفيذي لمجلّة *South Asian Journal of Social Sciences* وعضو مؤسس لمعهد جنوب آسيا للتحوّلات الإجتماعية، *SAIST*، دكّا.

توفيقا سلطانة تعدّ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة ساسكاتشيوان، كندا. Saskatchewan من إهتماماتها البحثية الشيخوخة والصحّة العقلية، والصحّة والمرض، والدّيموغرافيا، والتفاوت الإجتماعي، وإدارة الكوارث ، و دراسات القابلية للتأثر. ذدّست قبل إنضمامها إلى برنامج الدكتوراه في كندا علم الإجتماع بالجامعة الشرقية ببنغلادش. كما عملت بدائرة تقويم البحث (RED) في براك ببنغلادش BRAC. و هي مساعدة رئيس التحرير بمجلّة جنوب آسيا للعلوم الإجتماعية *South Asian Journal of Social Sciences* وعضو مؤسّس لمعهد جنوب آسيا للتحوّلات الإجتماعية *SAIST*، دكّا.

محمّد هلال الدين معيد في علم الإجتماع بالجامعة الشرقية ببنغلادش. حاصل على الباكالوريوس والماجستير في علم الإجتماع من جامعة دكّا. يشغل خطّة مساعد تحرير في مجلّة جنوب آسيا للعلوم الإجتماعية *South Asian Journal of Social Sciences* ومديرا مساعدا (قسم البحث والإبتكار) بمعهد جنوب آسيا للتحوّلات الإجتماعية *SAIST*. من إهتماماته البحثية علم الإجتماع البيئي وعلم إجتماع الصحّة وما بعد الحداثة.